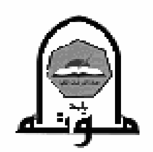


جامعة مؤته
عمادة الدراسات العليا

حق الصدارة في النحو العربي
بين النظرية والتطبيق

إعداد الطالب
عزمي محمد عيال سلمان

إشراف
الدكتور سيف الدين طه الفقراء

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في اللغة والنحو قسم اللغة العربية وآدابها

جامعة مؤتة، 2007م

الإهداء

إلى والدَي الكريمين، وإخوتي الأعزاء ...

إلى شيخ العربية وأستاذها الكبير محمود محمد شاكر أبي فِهر، في رحاب ا ...

عزمي محمد سلمان

الشُكْر والتَقْدِير

أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان والتقدير - وأنا أضع هذا البحث- من أستاذي الدكتور سيف الدين الفقراء؛ لِما أبداه مِن رعاية واهتمام، يَنُمان عن سعة اطلاع، ورصانة في المنهج، مقراً بفضل جامعتي العريقة جامعة مؤتة وأساتذتها الأجلاء. ويطيب لي أن أعترف بالفضل الكبير الذي لقيته من العالمين القديرين:

الدكتور أحمد عطية السعودي ـ أستاذ اللغة العربية في جامعة عجمان.

الدكتور حنا جميل حداد ـ أستاذ اللغة العربية في جامعة اليرموك.

ويستوجب الثناء الجميل والتقدير الكبير، ما حظيت به من عون ومساعدة من قبل الزملاء والأصدقاء، وأخص منهم بالذكر والشكر: الدكتور جمال العريني، الأستاذ خالد محمد سحيمان، الأستاذ الشيخ إبراهيم عطية، الدكتور خالد عطية، الأستاذ عيسى محمد سحيمان، المهندس مفلح العريني، المهندس محمود يحيى الزيدانيين، الأستاذ علي العريني، الأستاذ فيصل عودة الرفوع، الأستاذ عامر دليع، الأستاذ إسحاق أبو عوينة، المهندس عثمان هاني صعنون، الأستاذ حجازي السعودي، الأستاذ فتحي الشروش، الأستاذ عامر سميح ضيف الله.

عزمي محمد سلمان

فهرس المحتويات

المحتوى **الصفحة**

الملخص

حق الصدارة في النحو العربي

بين النظرية والتطبيق

عزمي محمد عيال سلمان

جامعة مؤتة، 2007

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على ألفاظ الصدارة في اللغة العربية، ومعرفة مدى التوافق في صدارتها بين التنظير النحوي والأداء الاستعمالي، وقد استخدمت المنهج الوصفي أداة للبحث والتحليل، وجاءت في أربعة فصول، تناول الفصل الأول: بناء الجملة العربية من حيث ترتيب أجزائها. وتناول الفصل الثاني: الأسماء التي لها الصدارة. وتناول الفصل الثالث: الأفعال التي لها الصدارة. وتناول الفصل الرابع: الحروف التي لها الصدارة.

وانتهت الدراسة إلى العديد من النتائج البحثية منها: أن معظم ألفاظ الصدارة هي من المَبنيات، وأن عدم وجود العلامة الإعرابية فيها جَنَح بها إلى قرينة الرتبَة المحفوظة، وجعلت هذه الرتبَة عِوضاً لها من العلامة الإعرابية، كما بَينت الدراسة أن ألفاظ الصدارة تَحمِل شِحنَةً أسلوبية تُظهر المعنى المراد من الأساليب العربية؛ ليبني السامع ذلك الكلام من أول الأمر على ما قَصَدَ المتَكلم.

Abstract

The title of priority (primacy) in Arabic style between theory and applying

Azmi Mohammad Eyyal- Salman

Mu'tah University 2007

The intention of this dissertation is to stop on the Alfa of priority (primacy), the Alfa that come at the beginning of a sentence in Arabic, to know the extent of the correspondence on it primacy between the syntactic and the particle (the real using from human whom speaking Arabic)
The size of used appellative method as vehicle for search and from four quarter dissection , it came in:

the first chapter intake :- to fabric Arabic sentences from setup it parts.
The second chapter intake:- the nouns which had the priority.
The third chapter intake: the verbs which had the priority.
The fourth chapter: the letters which have the priority according to the results of this study, the researchers concluded the following:
Most of the primacy Alfa it is edified (award which need one inflectional movable) and if there is no inflectional movable have torts (went) if it's the same level (constant location), and it had this level (location) without using marks, the case report shown that the primacy Alfas have charge manners shown the main meanings from the Arabian manner to construct the hearer that talk from the first command, what is aim of the speaker.

تمهيد:

تُعد الموقعية إحدى الظواهر التي درسَـتْ مِـن النحـاة والبلاغيـين دراسـةً مستفيضةً، والبلاغيون في ذلك تَبَع للنحاة، إذْ قسم النحاة الرتبة إلى محفوظة وغيـر محفوظة، فارتضى البلاغيون هذا التقسيم، وتجنبوا الحديث في الرتبـة المحفوظـة؛ لحفظها وثبات وضعها، فلا تختلف عليها الأساليب، وعَمَـدوا إلـى الرتبـة غيـر المحفوظة فمنحوها دراسة أسلوبية، وأفردوا لها باباً سموه: التقديم والتأخير.

وقد جاءت دراسة النحاة للظواهر الموقعيـة دراسـة عامـة غيـر منتظَمـة بالاستقصاء والحصر والتصنيف، وغير مبوبة في باب واحد أو أبواب خاصة، وآية ذلك أن ذكرها جاء في أعمالهم متناثراً متفرقاً، وكان على الباحث في رصده لألفاظ الصدارة، أن يستوعب معظم ما صنف في التراث النحوي، لعله يجد ضالته مبثوثة في شرح أو حاشية أو تعليق.

ولم تنل ألفاظ الصدارة دراسة مستقلة من النحاة القدماء ولا المحدثين فيما اطلَع عليه الباحث من المصادر والمراجع، سوى ما أورده ابن السراج(316هـ ـ) فـي أصوله من فصل سماه: (الحروف التي لها صدور الكلام)، ولم يأت في حديثه عنها على كل ما له صَدر الكلام.

ولهذا سعيتُ إلى جمع آراء النحاة القدماء من لدن سـيبويه(180هـ ـ) حتـى الخضري(1286هـ)، ورصد أحكامهم حول كل لفظ مِن الألفاظ التـي لهـا حَـق الصدارة، ونظراً لتفاوت النحاة وتنوع اهتماماتهم في تحديد هذه الظاهرة فقد جاءت نصوصهم متباعدة زمنياً، فإذا ما وردت إشارة من نحوي سابق ونقلها عنه نحـوي لاحق اكتفى الباحث بما قاله السابق رغبةً في نسبة الآراء إلى أصحابها، آخذاً فـي ذلك كله بواقع اللغة، وما نطقت به العرب، مبتعـداً عـن التمـارين الافتراضـية والتقديرات العقلية التي لا تتوافق مع الأنماط اللغوية المستعملة، مـؤثراً الوصـف والتحليل أداتين من أدوات البحث والدراسة.

أما تقسيم البحث فجاء في أربعة فصول وخاتمة، تناولتُ فـي الفـصل الأول مصطلح الصدارة، وإرهاصات ظهوره في الدراسات النحوية، ومـا يرادفـه مـن مصطلحات أخرى استعملها النحاة الأوائل، وكذلك تناولتُ معايير الحكم على صدارة

عناصر اللغة في الكلام والجمل، وتناولتُ بناء الجملة العربية من حيث ترتيب أجزائها، واختلاف الباحثين فيها أطيعة هي أم قاسية في ترتيبها، وما تمتاز به من سمات كخاصية الإعراب، وتحدثتُ عن الرتبة في النحو العربي وانقسامها إلى محفوظة وغير محفوظة وموقع ألفاظ الصدارة في الرتبتين.

وتناولتُ في الفصل الثاني الأسماء التي لها حَق الصدارة، ومن أبرزها: ضمير الشأن، وأسماء الاستفهام وأدوات الشرط، و(مَا) التعجبية، و(بينا) و(بينما) وكِنايات العدد.

وتناولتُ في الفصل الثالث الأفعال التي لها حق الصدارة، وهي صدارة تُكتسَب بطريقتين إحداهما: أن يتصل بها أحرف تكون سوابق أو لواحق، أما السوابق فهي: (قَد) و(السين وسَوفَ)، وأما اللواحق فهي: نونا التوكيد و(مَا) الكافة، ورأيت أن أنسب الصدارة للأفعال وليس لها؛ لنزولها من الأفعال منزلة الجزء، والطريقة الأخرى في اكتساب الأفعال للصدارة هي: أن تكون جامدة، إما جموداً اشتقاقياً وإما جموداً سياقياً.

وتناولتُ في الفصل الرابع الحروف التي لها الصدارة، ومن أبرزها: حرفا الاستفهام، وأحرف التنبيه، وأحرف التحضيض، وأحرف النفي، و(إن) وأخواتها، ولام الابتداء، ولام القَسَم، وأحرف النداء، وأحرف التصدِيق والإيجاب، وحرف الردع، و(رب)، و(إذَن) العاملة.

وآمل أن يكون هذا البحث إسهاماً جديداً في رفد المكتبة العربية بدراسة تُسهم في إغناء الدرس النحوي، بما تناولته من ظاهرة موقعية لم تُطْرَق من قبل إلا لِمَامَاً، سائلاً ا الصواب والسداد، وهو ولي التوفيق.

الفصل الأول

مفهوم الصدارة وبناء الجملة العربية

1.1 مفهوم الصدارة:

تتألف الجملة من عناصر يرتبط بعضها ببعض، ويأتي كل واحد منها إثر الآخر في ترتيب معين، وبما أنه لا يمكن أن ينطق بعنصرين في آن واحد، فذلك يبرهن على أن الجملة ذات طبيعة خَطية،[1] وبما أن الجملة ذات طبيعة خَطية، فذلك يقتضي أن تكون هنالك عناصر تأتي في أول الكلام والجمل، وأخرى تأتي في حشو التراكيب وآخرها.

وإذا تبين أن هذا العنصر لا يقع إلا أول الجمل، ولم يرد أنه جاء في حشو التراكيب وآخرها من خلال الاستقراء واستخدام أصل الاستصحاب، فإنه يحكم عليه بأنه من ألفاظ الصدارة.

والصدارة لغةً: التقدم، وهي مَأْخوذةٌ من الصدر، والصدر: أَعلَى مقَدم كُل شيء وأوله، وهو مفرد جَمعه: الصدور.[2]

والصدارة عند النحاة: اختصاص الكلمة بوقوعها في أول الكلام، كأسماء الاستفهام.[3]

وعند الأستراباذي(686هـ) أن للكلمة صدر الكلام: أنها تقع في أول الجملة، فلا يَتقدم عليها ركن من أركانها، ولا ما هو مِن تَمَامِها.[4]

---

1. انظر: طحان: ريمون، الألسنية العربية،1981م، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط2، ص:49.

2. انظر: الأزهري: محمد بن أحمد (ت: 370هـ)، معجم تهذيب اللغة،2001م، ت: رياض زكي قاسم، دار المعرفة، بيروت، 2: 1986 ، ابن منظور: محمد بن مكرم (ت:711هـ)، لسان العرب، 2000م، دار صادر، بيروت، 8: 209 ، الزبيدي: محمد مرتضى (ت:1205هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، 1973م، ت: مصطفى حجازي، وزارة الإعلام في الكويت، (د.ط)، 12: 293 .

3. انظر: مصطفى: (إبراهيم)، والزيات:(أحمد حسن)، وعبد القادر:(حامد)، النجار:(محمد علي)، المعجم الوسيط، 1972م، المكتبة الإسلامية، إستانبول، ط2، ص: 509.

4. انظر: الأسترابادي: محمد بن الحسن (ت: 686هـ)، شرح كافية ابن الحاجب، (د.ت)، ت: أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، (د.ط)، 1: 232.

ولم أجد عند سيبويه(180هـ) استخداماً لمصطلح (الصدارة)، وإنما يقابل هـذا المصطلح عنده مصطلح (الابتداء)، ففي حديثه عن اسم الاستفهام (أيهم) يقول: " ولا تدخل عليه الألف، وإنما تُركت استغناء، فصارت بمنزلة الابتداء".[1]وفي حديثه عن معاني (أينَ) و(كيفَ) يقول: " وهذا لا يكون إلا مبدوءاً بـه؛ لأنهـا مـن حـروف الاستفهام".[2]وفي حديثه عن (إذَن) يقول: " إذَن إذا كانت جواباً، وكانت مبتدأً عملت في الفعل".[3]

ولم أجد استخداماً لهذا المصطلح عند المبرد(285هـ) في كتابه المقتضب، بل إنه يبتعد عن الاصطلاح مستخدماً العبارات الموضحة له، ففي حديثـه عـن (رب) يقول: " ولا تكون (رب) إلا في أول الكلام".[4]

ولما كان مصطلح (الابتداء) عند النحاة الأوائل يرتبط بالعامل النحوي المعنوي الذي يعمل في الأسماء الرفع كانت هذه الازدواجية في الاصطلاح مِظَنة الخـلاف والإلباس، "وينبغي أن يختار في الحدود والرسوم أوضح الألفاظ في المعنى المراد، ويحتَرز عن الألفاظ المشتَركة"،[5] فكان من المقَرر على نحاة القرن الرابع الهجري أن يستعيضوا عن مـصطلح (الابتـداء) بمـصطلح (الـصدَارة)، فيطالعنـا ابـن السراج(316هـ) في أصوله بباب يسَميه (الحروف التي تكون صدور الكلام).[6]

ولا يشترَط أن تقع ألفاظ الصدارة في أول الكلام، ولكن لا بد أن تقع فـي أول الجملة أكانت الجملة أول الكلام أم وسطه، فتقول: (لَمحمد أخوه خَير مِنْـه)، حيـث

---

1. سيبويه، عمرو بن عثمان (ت: 180هـ)، الكتاب ، 2004م، ت: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1: 126 .

2. المصدر نفسه 2: 128.

3. المصدر نفسه 3: 12.

4. المبرد: محمد بن يزيد (ت: 285هـ)، المقتضب، 1963م، ت: محمد عبد الخالق عـضيمة، عالم الكتب، القاهرة، (د.ط)، 4: 139.

5. الأستراباذي: شرح الكافية 1: 40.

6. انظر: ابن السراج: محمد بن سهل (ت: 316هـ)، الأصول في النحو، 1999م، ت: عبـد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط4، 2: 234 .

وقعت لام الابتداء هنا في صدر الكلام، وتقول: (محمد لَأخوه خَير مِنْه)، فوقعت في صدر جملة الخبر، وتقول: (محمد هَلْ حَضَرَ أخوه ؟)، فوقعت (هل) في صدر جملة الخبر،[1] وجملة الخبر جملة مستقلة بحسب أصلها، وإن قيل: خبر المبتدأ إذا كـان جملة يصير بسبب المبتدأ في تقدير المفرد، وهذا المفرد من حيث المعنى يقع بعـد المبتدأ فتنتفي الصدارة ؟!

وعن هذه المسألة يجيب الأستراباذي(686هـ) بقوله: " لا نُسَلم، ومـا الـدليل على ذلك؟ فإن هذا دعوى من بعض النحاة أطلقوها بلا برهان عليها قطعي، سـوى أنهم قالوا: الأصل هو الإفراد، فيجب تقديرها بالمفرد، وهم مطالبون بأن أصل خبر المبتدأ الإفراد، بل لو ادعي أن الأصل فيه الجملة لم يَبعد؛ لأن الإخبار في الجمـل أكثر، وكونها في محل الرفع لا يدل على تقديرها بالمفرد، بل يكفـي فـي تقـدير الإعراب في الجمل وقوعها موقعاً يصح وقوع المفرد فيه".[2]

وبناء على ما سبق ليس هنالك حاجة إلى تقدير جملة الخبر بالمفرد، فهي جملة من حيث الشكل التركيبي، " فإن أهم صفة للنحو الحديث أنه يـستبعد كثيـراً مـن الأصول الفلسفية القديمة، يستبعد التقديرات العقلية وما إليها من تأويل وتفـسير، إن أهم ما يوصف به النحو الحديث أنه شكلي (Formal) أو صوَري، إنه ينظر إلـى الصوَر اللفظية المختلفة التي تعرضها لغة من اللغات ثم يصنفها على أسس معينـة، ثم يصف العلاقات الناشئة بين الكلمات في الجملة وصفاً موضوعياً".[3]

وقد سار نحاة العربية القدماء وفق هذا المنهج الشكلي في جوانب من دراساتهم، وآية ذلك أن الأستراباذي لا يرى في العوامل التي تُقدر قبل ألفاظ الصدارة مخرجة لها عن موضع الصدارة، وهذا ما نص عليه في حديثـه عـن (كـم) الاسـتفهامية والعامل فيها، حيث يقول: "والأولى أن يقدر الناصب بعد (كـم) ومميـزه؛ لحفـظ

---

1. انظر: السامرائي: فاضل صالح، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، 1998م، منشورات المجمع العلمي، بغداد، (د.ط)، ص: 76 .

2. الأستراباذي: شرح كافية ابن الحاجب 4: 108 ـ 109.

3. السعران: محمود، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، (د.ت)، دار النهضة العربيـة، بيـروت، (د.ط)، ص: 207.

التصدر على (كم)، ولا مَنْعَ من تقدير الناصب قبل (كم)؛ لأن المقدر معدوم لفظاً، والتصدر اللفظي هو المقصود".[1]

1.2 بناء الجملة العربية:

لا تسير اللغات على طريقة واحدة في تأليف الألفاظ وتركيبها للتعبير عن معنى من المعاني ودلالة من الدلالات؛ إذ لكل لغة طريقتها في نَظْم الكلام وهَنْدَسَته، "فتخضع لنظام معين في ترتيب كلماتها، ويلتزَم هذا الترتيب في تكوين الجمل والعبارات، فإذا اختل هذا النظام في ناحية من نواحيه لم يحقق الكلام الغرض منه، وهو الإفهام، ولا تُمثل مفردات اللغة إلا ناحية جامدة هامدة من تلك اللغة، فإذا نُظمتْ ورتبتْ ذلك الترتيب المعين سَرَت فيها الحياة، وعَبرت عن مكنون الفكر، وما يدور في الأذهان".[2]

ويرى إبراهيم أنيس أنه " ليس من اليسير تعليل مثل هذا المسلك اللغوي في ترتيب الكلمات وتنظيمها، بل ليس من الهين أن يقال: لم اتخذت هذه اللغة النظام المعين الذي قد يخالف ما جرت عليه لغة أخرى شقيقةٌ لها ؟، وذلك؛ لأن ترتيب الكلمات في كل لغة ليس إلا وليد تطور طويل المدى، ونتيجة مرور قرون كثيرة على هذه اللغة، ومن الصعب الوقوف على كل الظروف اللغوية أو الاجتماعية التي ساهمت في مثل هذا التطور حتى صار نظام الجملة على ما نألفه، ونفهمه في كل لغة".[3]

وبناء على ما سبق لا يقبَل - من وجهة نظر المناهج العلمية في دراسة اللغة - قول " بعض الغربيين من أصحاب نزعة التصوف والتحليل النفساني الحديث

1. الأسترابادي: شرح الكافية 3: 240.
2. أنيس: إبراهيم، من أسرار اللغة، 2003م، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ط8، ص: 251.
3. المصدر نفسه ص: 252.

الذين يردون تأخير الفاعل في لغتنا ـ اللغة العربية ـ إلى نـوع مـن القَدَريـة[1] الشرقية التي تُحيل كل شيء إلى الغيب، ومنهم مـن يقـول: إن الاخـتلاف بـين الأوربيين وأبناء اللغة العربية في مسألة الجملة الاسمية، إنما هو اختلاف في درجة الشعور بالثبوت للشخصية الإنسانية، فإن ثبوت هـذه الشخـصية مـلازم للتفكيـر الأوروبي، ولكنه ضعيف عند الشرقيين،[2] يسري ضعفه من الفكر إلى اللسان كمـا يظهر من غلبة الجملة الاسمية على ألسنة الأوروبيين، وغلبة الجملة الفعليـة علـى ألسنة الناطقين بالضاد".[3]

وليس أدل على رفض قول هؤلاء ما آل إليه نظام الجملة في عربية اليوم "فقد اختلف نظام الجملة العربية إلى حدٍ ما باختلاف العصور، ففي عصرنا الحديث مثلاً قد تأثر بنظام اللغات الأوروبية في مواضع كثيرة، وأصبح الآن بعض ما كان يعـد

---

1. القَدَرية: قوم ينكِرون القَدَر، ويقولون إن كل إنسانٍ خالق لفعله، وهو مصطلح قديم اسـتخدمه الناس بعد عصر الرواية، وهو بهذا المعنى يناقض المعنى الذي يراه العقاد: بأنهم يحيلون كـل شيء إلى الغيب، ولعل الذين قصدهم العقاد هم المرجئة.(المعجم الوسيط ص: 718).

2. هذا الرأي مردود لقيامه على الجنس أو العنصر، فمسألة الأجناس كلها لا نستطيع أن نُصدِر على أساسها حكماً على مكانة الشعوب المختلفة، ويحدثنا التاريخ أن الهجرات الجماعية قد كانت مستمرة منذ عصر ما قبل التاريخ وفي التاريخ القديم، مما أدى إلى تداخل الأجناس على نحو لا يسمح بأن نزعم أن هناك اليوم جنساً خالصاً، ففي كل شعب نجد أنماطاً مختلفة مِن البشر بحكـم الاختلاط التاريخي بين الأجناس والشعوب، وبذلك يصبح مِن التعسف الزعم بأن هذا الجـنس أو ذاك يتمتع بملكات خاصة به، ومع ذلك فإن المستشرقين لا يزالون يلحون على هذا الرأي الـذي أبداه (رينان) في أواخر القرن التاسع عشر، وقد عاد الرأي نفسه إلى الظهور في القرن العشرين محوراً بعض الشيء عند المستشرق (هولمان) الذي يقول: إن العقلية العربية عقليـة تجميـع لا تركيب، ويَستَدِل على ذلك بكثرة استخدام الكاتب العربي لحرف العطـف (واو) بينمـا اللغـات الأوربية تستخدم نقط الانتهاء. (انظر: الأدب وفنونه ص: 65 ـ 66)

3. العقاد: عباس محمود، أشتات مجتمعات في اللغة والأدب، 1988م، دار المعارف، القـاهرة، ط6، ص: 56 ـ 57.

غريباً على نظامها في العصور الإسلامية الأولى، سـائغاً مقبـولاً بـين جمهـرة المتعلمين، نقرؤه في الصحف وبعض المؤلفات الحديثة".[1]

ويرى كمال بشر أن " الموقعية في عربية اليوم متأثرة إلى حدٍ مـا بالأسـاليب الأجنبية حتى ليستطيع الواحد منا أن يَرد الجملة أو العبارة أو الفِقْرَة كلها من حيـث ترتيب الكلمة فيها إلى أصل أجنبي".[2]

ومن مظاهر هذا الاختلاف ما حدث فـي اللهجـات العربيـة الحديثـة، فـإن جملة:(ضربَ محمد علياً) مثلاً أصبحت في اللهجات الحديثة: (محمد ضرب علي)، بتقديم الفاعل، والتثنية بالفعل، ثم الإتيان بالمفعول به.[3]

والفعل في العربية الفصيحة يتصدر الجملة في معظم الأحوال العادية؛ لأن الفعل أو الحدث هو موضوع اهتمام المتكلمين بالعربية.[4] فهل يحق لنا بعد هذا التطور في الجملة العربية أن نقول: إن الشخصية العربية كانت متزعزعة، واستقر بها الأمـر إلى الثبات؟!

وتنقسم اللغات في ترتيب عناصرها إلى قسمين: القسم الأول: تلك اللغات الحرة في ترتيب كلماتها كالإغريقية واللاتينية، ففي هاتين اللغتين القوميتين يبـدو للوهلـة الأولى أنهما لا تكادان تخضعان لنظام معين في ترتيب الكلمات.

والقسم الثاني: تلك اللغات الحديثة كالفرنسية والإنجليزية اللتين يضرب بهمـا المثل على استقرار الجملة استقراراً يكاد يقرب من الجمود، فليس للمـتكلم بإحـدى هاتين اللغتين أن ينتقل بالكلمة من مكانها المعين في الجملة.[5]

وأما اللغة العربية الفصيحة، فقد اختلف علماء اللغة في شأنها، فمنهم من يرى أنها جامدة في تركيبها، ومنهم من يرى أنها مرنة مِطْواعة، ومن أنـصار الاتجـاه

---

1. أنيس: من أسرار اللغة ص: 258.
2. بشر: كمال، دراسات في علم اللغة، 1998م، دار غريب، القاهرة، (د.ط)، ص: 292.
3. انظر: عبد التواب: رمضان، التطور اللغوي مظاهره وعلـه وقوانينـه، 1997م، مكتبـة الخانجي، القاهرة، ط3، ص: 208.
4. انظر: طحان : الألسنية العربية ص: 54.
5. انظر: أنيس : من أسرار اللغة ص: 253.

الأول (برجشتراسر) حيث يرى أن " اللغات تتخالف تخالفاً ظاهراً في هذا الباب، فترتيب الكلمات في الجملة مقيد في بعضها، واختياري في بعضها، مثال النوع الأول: اللغة الفرنسية، فنرى فيها لكل جزء من الجملة موضعاً، لا يمكن نقله عنه إلا في القليل من الحالات، ومثال النوع الثاني: الألمانية، فقواعد ترتيب الكلمات فيها قليل، والشواذ منها كثير، والعربية متوسطة بين النوعين المذكورين من اللغات، فقُيد فيها ترتيب الكلمات في كثير من الحالات، كتقديم الموصوف على الصفة، والمضاف على المضاف إليه...إلى آخره، وهو اختياري في بعضها كما ورد من تقديم الفاعل على الفعل، وأمثال هذا أقل بكثير من أمثال ذلك في العربية".[1]

ثم يغلب بعد ذلك جانب القساوة في التركيب على جانب الوسطية فينص على أن " قواعد الترتيب قاسية فيها، فالعربية أقرب إلى الفرنسية في ذلك منها إلى الألمانية، وهي أشد اللغات السامية تقييداً لترتيب الكلمات، والحبشية أكثرها اختياراً، والعبرية متوسطة بين الضدين، وربما كانت اللغة السامية الأم على مثل ما تكون عليه العبرية في هذا المعنى، فالعربية تبعاً لطبيعتها، أكثرت من قواعد الترتيب وأقستها، والحبشية تبعاً لطبيعتها قللتها، وأرختها".[2]

ويرى ميشال زكريا أن بعض الباحثين يزعم أن ترتيب الجملة العربية من فعل وفاعل ومفعول به ترتيب حر، ويردون ذلك إلى أن الحركات الإعرابية التي تظهر في آخر الكلمات تُميز بين الكلمات من حيث موقعها الإعرابي، فإذا افتُرض في الوقت نفسه توافر البنى التالية:

فعل + فاعل + مفعول به.

فعل + مفعول به + فاعل.

فاعل + فعل + مفعول به.

فاعل + مفعول به + فعل.

مفعول به + فاعل + فعل.

---

1. برجشتراسر**:** التطور النحوي، 2003م، ت: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، ص: 134.

2. المصدر نفسه ص: 134.

فإننا لا نحتاج إلى وقت طويل، لكي نلاحظ أن هذه البنى غير متوافرة في واقع اللغة مما يدل على وجود ضوابط في الجملة تحد من حرية ترتيب عناصرها الأساسـية، فليس بإمكان الفعل أن يقع في آخر الجملة، والجملة التي يقع فيها المفعول به قبـل الفاعل جملة مشكوك حالياً في ورودها في اللغة العربية، وعلى هذا فـإن الترتيـب المقبول هو أحد الترتيبين التاليين:

فعل + فاعل + مفعول به.

فاعل + فعل + مفعول به.

وهذا الترتيب المقبول يلائم في الظاهر التمييز بين الجملة الفعلية، والجملة الاسـمية التي يشير إليه اللغويون.

مما تقدم يتبين ـ من وجهة نظر ميشال زكريا ـ أن ترتيب عناصر الجملة في اللغة العربية ليس ترتيباً حراً، بل هو ترتيب محدد بصورة أساسية.[1]

ومن أنصار الاتجاه الثاني الذين يرون في الجملة العربية جملة مرنة مِطوَاعـة فؤاد الترزي، فيرى أن " الجملة العربية بمفهوم الجملة الحـديث مرنـة مطواعـة تستطيع أن تُقدم فيها، وتُؤخر إلى حدٍ بعيدٍ، فالخبر قد يتقدم على المبتدأ، والمفعـول على الفاعل، والفاعل على الفعل، ليس هذا فحسب، بل قد تُقَـدم الفـضلات علـى غيرها، غير أنها رَغْمَ هذه المرونة قد تشمل وحدات صـغيرة متماسـكة ينـدر أن يفصل بينها فاصل في الغالب، كالصفة والموصوف، والمضاف والمـضاف إليـه، ويتبع في ترتيبها نظام عقلي خاص يقوم على تقديم الأهم على ما هـو دونـه فـي الأهمية؛ لاستجلاب الصورة الذهنية التي تعكسها بشكل يتلاءم، ومقتضى الحال".[2]

ويرى أحمد مطلوب " أن التقديم في العربية لون من ألوان حريتها، وخاصـية من خصائصها، وهو من سَنَن العرب في كلامها لِمَا له من أهمية في دقة التعبيـر وحسن الأداء".[3]

---

1. انظر: زكريا: ميشال، الألسنية التوليدية والتحويلية، وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)، 1983م، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ص: 26 ـ 28.
2. الترزي: فؤاد حنا، في أصول اللغة والنحو، (د.ت)، دار الكتب، بيروت، (د.ط)، ص: 212.
3. مطلوب: أحمد، بحوث لغوية، 1987م، دار الفكر، عمان، ص: 41.

ويذهب محمد حماسة إلى أن " الجملة العربية مرنة في الترتيب طيعة، فلا تُلْزم أحد الركنين موضعاً واحداً".[1]

ويعزو كمال بشر هذه الحرية في ترتيب العناصر إلى وجود خاصية الإعراب، ويرى أن " العربية بهذه الخاصية تمتاز من غيرها من اللغـات، إذ هـي تتـصف بالمرونة في قواعد ترتيب الكلام ونَظْمِه مِن حيثُ التقديم والتأخير".[2]

ويذهب رمضان عبد التواب إلى أنه " تختلف ـ في ترتيـب الكلمـات داخـل الجملة ـ تلك اللغات التي تُلحِقُ بكلماتها علامة معينـة مـورفيم (Morphem)؛ للدلالة على وظيفتها في الجملة، وهي تلك العلامة التي نُسميها الإعراب ـ ـ عـن اللغات التي لا تستخدم مثل هذه العلامة، والنوع الأول تمتاز الكلمات فيـه بحريـة الحركة داخل الجمل".[3]

وفي ذلك يقول أنطوان مييه: إن " وجود إعراب غني بالحالات، بحيث يكفـي للعبارة عما هو ضروري لبناء الجملة ـ يعفي من الاعتماد على قواعد الترتيـب، وعلى العكس من ذلك، يجب أن تكون هناك قواعد دقيقة لترتيب الكلمات، عندما لا يوجد أي عنصر من عناصر الإعراب، كما هو الحال في اللغة الصينية، أو عنـدما لا يوجد إلا عدد محدود، كما هي الحال في الفرنسية".[4] والإعراب في ذلـك مـن الوسائل التي تعمل على ترابط أجزاء الجملة، وإحكام بنائها.[5]

وبسبب فقدان خاصية الإعراب في اللهجات العربية الحديثة انحصرت أشـكال الجملة العربية من حيث ترتيب العناصر " فقد كانت الجملة العربية تظفـر بحريـة كبيرة إلى حدٍ ما في ترتيب أجزائها، بسبب وجود الإعراب في الفصحى، والاكتفاء به في كثير من الأحيان؛ للدلالة على وظيفة الكلمة في الجملة، ومن هنـا تعـددت أشكال الجملة العربية من ناحية موقع كل جزء منها تِبعاً لاختلاف المقـصود مـن

---

1. عبد اللطيف: محمد حماسة، بناء الجملة العربية، 2003م، دار غريب، القاهرة، ص: 47.
2. بشر : دراسات في علم اللغة ص: 267.
3. عبد التواب : التطور اللغوي ص: 206.
4. نقلاً عن: عبد التواب : التطور اللغوي ص: 208.
5. انظر: عبد اللطيف : بناء الجملة العربية ص: 88.

الكلام، والجزء الذي يَعني المتحدث إبرازه، والاهتمام به أكثر من غيره، وقد ساعد على هذه الحرية في بناء الجملة العربية وجود الإعراب، فلما فُقد هذا الإعراب كان الواجب أن يلزم بناء الجملة نظاماً واحداً، وهو ما حـدث فـي اللهجـات العربيـة الحديثة". [1]

ولعل ثبات وضع العناصر في الجملة العربية في اللهجات الحديثة كـان سـابقاً لفقدان خاصية الإعراب مما جعل فقدان هذه الخاصية غير مؤثر في وضوح دلالات التركيب ومعانيه.

وعلى الرغم من وجود خاصية الإعراب في الفصحى، وهذا مما يضفي علـى الجملة شيئاً من المرونة في حركة عناصرها ـ إلا أنه كما يرى هلمسليف " ليـست هناك لغة تتميز بحرية ترتيب عناصرها، فكـل عنـصر تتحـدد علاقتـه بالـذي يجاوره". [2]

وما سموه باللغات الحرة في ترتيب كلماتها ليست في الواقع في حرية مطلقة من هذه الناحية بل تحدها قوانين الأسلوب، والمفاضلة بين أسلوب وآخر، أو تخـصيص أسلوب معين لمجال من القول لا يصح معه استعمال غير هذا الأسـلوب، أو هـذا التركيب. [3]

وفي هذا يقول محمد عبد المطلب: " إن الجملة العربية لا تتميز بحتميـة فـي ترتيب أجزائها، وبرَغْم ذلك ترك لنا النحو رتَباً تُحفظ بالنسبة إلى هـذه الأجـزاء، والعدول عن هذه الرتَب يمثل نوعاً من الخروج عن اللغة النفعية إلى اللغة الإبداعية، ومن هنا وجه البلاغيون اهتماماً خاصاً لهذا المبحث، ورصدوا كثيراً من التغييرات التي توفرت فيها هذه الظاهرة، وما يمكن أن تفيد منه الدلالة، أو بمعنى أصـح مـا

---

1. عبد التواب : التطور اللغوي ص: 208.
2. نقلاً عن: أحمد: نوزاد حسن، المنهج الوصفي في كتاب سيبويه، 1996م، منشورات جامعـة قار يونس، بنغازي، ص: 282 ـ 283.
3. انظر: أنيس : من أسرار اللغة ص: 253.

يمكن أن تتغير به الدلالة تَغيراً يوجب لها المَزية والفضيلة كما يقول عبـد القـاهر الجرجاني(471هـ)".[1]

ولمواقع الكلام ترتيب يدرسه النحاة تحت عنوان الرتبة - وإن كانوا لم يعنَـوا بها تماماً، وإنما فرقوا القول فيها بين أبواب النحو - ويدرسـه البلاغيـون تحـت عنوان التقديم والتأخير، ودراسة البلاغيين هذه دراسة لأسلوب التركيب لا للتركيب نفسه، أي أنها دراسة تتم في نطاقين أحدهما: مجال حرية الرتبـة حريـة مطلقـة، والآخر: مجال الرتبة غير المحفوظة؛ لأن الرتبة المحفوظـة لـو اختلـت لاختـل التركيب باختلالها، ومن هنا تكون الرتبة المحفوظة قرينة لفظية تحدد معنى الأبواب المرتبة بحسبها.[2]

ولتجنب البلاغيين الكلام في الرتبة المحفوظة، وإمعان الدراسة في الرتَب غير المحفوظة يرى تمام حسان " أن علم المعاني يعد في هذه الحالات عالة علـى علـم النحو مثال ذلك: أن النحاة حددوا الرتبة في الكـلام، وجعلوهـا محفوظـة وغيـر محفوظة، وقد ارتضى علماء المعاني هذا التقسيم، وتجنبـوا الكـلام فـي الرتبـة المحفوظة؛ لأنها ليست فطنة اختلاف الأساليب بسبب حفظهـا، وثبـات وضـعها، وعمدوا إلى الرتبة غير المحفوظة، فمنحوها دراسة أسلوبية هامـة تحـت عنـوان التقديم والتأخير، ومعنى هذا أن التقديم والتأخير البلاغي وثيق الصلة بقرينة الرتبـة في النحو، ولكنه لا يمس الرتبة المحفوظة؛ لأنها محفوظـة، فـلا تختلـف عليهـا الأساليب".[3]

والبلاغيون في حديثهم عن الرتبة غير المحفوظة يرون فيها " مصدر الاتساع في اللغة، وتنوع الأساليب والمعاني والإعراب، أو هي مصدر ما يمكن أن نطلـق

---

1. عبد المطلب: محمد، البلاغة والأسلوبية، 1994م، الـشركة المـصرية العالميـة للنـشر، لونجمان، ص: 329.

2. انظر: حسان: تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، 2004م، عـالم الكتـب، القـاهرة، ط4، ص:207.

3. حسان: تمام، الأصول دراسة إبيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، 1988م، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ص: 346.

عليه لغة الإبداع، والتفنن، ونقل الكلام من مستوى اللغة المثالي إلى مستوى اللغـة الإبداعي التي يتفاوت المتكلمون في استخدامها، للتعبير عن مكنوناتهم".[1]

بل إن البلاغيين يرون في " العدول عن الرتَب المحفوظة نوعاً مـن الخـروج عن اللغة النفعية إلى اللغة الإبداعية، ومن هنا وجه البلاغيون اهتماماً خاصاً لهـذا المبحث، ورصدوا كثيراً من التغييرات التي توفرت فيها هذه الظاهرة، وما يمكن أن تفيد منه الدلالة، أو بمعنى أصح ما يمكن أن تتغير به الدلالة".[2]

ويرى الباحث في هذا العدول نوعاً من الانحراف عن النمط اللغـوي المثـالي، وجوراً على النظام العام للغة، ولا يعد هذا الانحراف نظاماً؛ ذلك أنه لا يوافق سَنَن العربية في رتبها المحفوظة.[3]

ويفرق محمد حماسة بين الرتبة، والتقديم والتأخير، ويرى أن المقصود بالرتبـة "الموضع الأصلي للعنصر، فيقال إن المفعول مثلاً رتبته التأخر عن الفاعل، والخبر رتبته التأخر عن المبتدأ، والفاعل رتبته التأخر عن فعله، وأما التقديم أو التأخير، فلا يكون إلا بالنظر إلى البنية الأساسية التي يحددها النظام اللغوي لترتيب عناصر بناء الجملة، وذلك أن بناء الجملة قد يلزم باتباع الرتبة في مواضع مقررة، ويتيح الحرية في عدم الالتزام بها في مواضع أخرى، ومَدار ذلك كله هو التـرابط، ومقتـضيات السياق".[4]

---

1. إشريده: عزام محمد ذيب، دور الرتبة (المنزلة والموقع) في الظاهرة النحوية، 2004م، دار الفرقان، عمان، ص: 16.

2. عبد المطلب : البلاغة والأسلوبية ص: 329.

3. يرى محمد عبد المطلب أن هذا الانحراف يمكن أن يمثل نظاماً، وإن لم يكن موافقـاً لـسَنَن النحاة في رتَبهم المحفوظة، وفي حقيقة الأمر يصبح هذا الكلام محل نظـر إذا علمنـا أن هـذا الانحراف انحراف عن سَنَن العربية، وليس انحرافاً عن سَـنَن النحـاة.(البلاغـة والأسـلوبية ص:338).

4. عبد اللطيف : بناء الجملة العربية ص: 93.

والرتبة عند النحاة نوعان: النوع الأول: الرتبة المحفوظة، وهي: موقع الكلمة الثابت متقدماً أو متأخراً في التركيب، وتُعد هذه رتبة في نظام اللغة والاستعمال في الوقت نفسه.

والنوع الآخر: الرتبة غير المحفوظة، وهي: موقع الكلمة المتغير في التركيب متقدماً أو متأخراً، وتُعد هذه رتبة في النظام فقط، وقد يحكم الاستعمال بوجود عكسها.[1]

وقد "يَعرض للرتبة الحرة أو غير المحفوظة ما يقَيدها، ولا يكون ذلك إلا إذا كان ترك عدم تقييدها بوضع معين مؤدياً إلى تفكك بين الأجزاء أو عدم ترابط بينها بحيث تؤدي إلى غموض أو التباس، وقد يكون اللجوء إلى الرتبة ضرورياً بوصفها بديلاً عن العلامة الإعرابية في تمييز العناصر حيث تخفى العلامة الإعرابية أو تتعذر".[2]

ومن الرتَب المحفوظة في التركيب العربي صدارة الأدوات في أساليب الشرط والاستفهام والعرض والتحضيض ونحوها، وهذه الرتبة - صدارة الأدوات - هي التي دعت النحاة إلى صوغ عبارتهم الشهيرة (لا يعمل ما بعدها فيما قبلها).[3]

وهذه الأدوات التي تتصدر الجمل والتراكيب هي التي تحدد أسلوبها، وكأن الكاتب يقتصر للتعبير عن شكل جملته على استعمال المفاتيح (الأدوات) الملائمة التي يستهل بها جملته، ولا يحور الأسلوب شكل الجملة إلا بعض الشيء، وقد يبلغ التحوير أدناه في اللغة العربية، فالأدوات التي تتصدر الجملة هي التي تحدد عادة أسلوبها، وقد ينطبق هذا المبدأ على مختلف الأساليب الجملية.

فهذه الأدوات تُحور معنى الجملة الإعلامي الصرف، فتسبغ عليها معنى معيناً، وتدخلها في أسلوب خاص من أساليب التعبير، فإذا أراد المتكلم أو الكاتب أن يحول الجملة المثبَتة إلى جملة منفية أو طلبية أو تحضيضية أدخل على الجملة الأدوات

---

1. انظر: إشريده : دور الرتبة في الظاهرة النحوية ص: 16.
2. عبد اللطيف : بناء الجملة العربية ص: 93.
3. انظر: حسان : اللغة العربية معناها ومبناها ص: 207.

الموضوعة لهذا الغرض، وتُوِّلب جملته حَسبَ شكل معين اقتضته ظـروف القـول ومناسباته، وفرضته حالة المخاطب، وردود فعله.[1]

وثبات عنصر الصدارة في مقدمة الأسلوب وجريان باقي العناصر وفق ترتيب ثابت هو الذي يقدم لنا الأسلوب بالمعنى الأدبي، فالأساليب العربية لها ترتيب مثالي قلما تخرج عنه، وهذا يخالف ما يراه محمد عبد المطلب من أن "الترتيب المعتاد لا يقدم أسلوباً بالمعنى الأدبي، وإنما المخالفة في الترتيب هي التي يخرج بها الأسلوب من الابتذال إلى الجِدَة، كما أنها هي التي تدلنا على الغرض العام، وفي نفس الوقت تعطي الدلالة المقصودة".[2]

ويرى عبد القادر الفهري " أن المركبات الاسمية أو الحرفية الاستفهامية توجد أصلاً في داخل البنية الجملية، ثم تنتقل إلى مكان وصفه بعض النحاة بأنـه صـدر الكلام، ولكن هذا يحتاج إلى تدقيق، والواقع أن المكان الذي تنتقل إليه هذه المركبات هو موضع خارج الجملة، وهو المكان الذي تُولد فيـه الحـروف المـصدرية، أو الحروف الناسخة كـ(أن) و(إن)، وكذلك حروف الاستفهام: الهمزة وهل".[3]

ولا يمكن تحديد موضع الصدارة بالنظر إلى تركيب الجملة، فالأمر يتعدى ذلك، ويدخل في حيز الأساليب، وموضع الصدارة بالنسبة لهذه الأسـاليب يقـع ضـمن نطاقها.

ويبدو أن إدراك البلاغيين لسياقات التقديم والتأخير قائم على نظرة عميقة إلـى عنصرين قائمين في الصياغة هما: الثابت والمتغير، يتمثل الثبات في وجود أطراف الإسناد وما يتصل بها من متعلقات، أما المتغير، فَيَتَمَثّل في تحريـك بعـض هـذه الأطراف من أماكنها الأصلية التي اكتسبتها من نظام اللغة إلى أماكن جديدة ليـست لها في الأصل، كما يَتمثل هذا التغير ـ أحياناً ـ في تثبيت أحد الأطراف في مكانه

---

1. انظر: طحان : الألسنية العربية ص: 89.
2. عبد المطلب : البلاغة والأسلوبية ص: 337.
3. الفهري: عبد القادر الفاسي، اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية (الكتاب الأول)، 1983م، دار توبقال للنشر، الرباط، (د.ط)، ص: 111.

الأصلي، وإعطائه حتمية يمتنع معها نقله أو تحريكه، وهذا يمثل تغيراً؛ لأن اللغـة العربية لا تلتزم بحتمية في ترتيب أجزاء جمَلِها.[1]

وبناء على ما سبق يتبين أن عناصر الصدارة من العناصر المتغيرة في الصياغة لثباتها في موضعها في لغة من أبرز سماتها أنها لا تلتـزم بحتميـة فـي ترتيـب العناصر.

والصدارة كموقع وظيفي (Functional Stat) تـشغله فئـة مـن الوحـدات (Items) من وجهة نظر مدرسة القوالب[2] ـ تقع ضمن فئة القالب (Tagmeme) الثابت الذي يثبت موضعه بالنسبة لغيره في التركيب، وعلى العكس من ذلك لا يثبت القالب المتحرك في موضع معين بالنسبة لغيره.[3]

وجاء في أمالي ابن الحاجب أنه قد سئل: العرب تَجعَلُ صَدرَ الكلام كل شـيء دل على قِسم من أقسام الكلام كالاستفهام والنفي والتحضيض و(إن) وأخواتها سوى (أن)، فقولهم: (زيداً ضَرَبتُ)، و(ضَرَبتُ زيداً) يقال عليه: إنه إذا قيل: (زيداً) أُلْبِسَ على السامع أن يكون المذكور بعده: (ضربتُ) أو (أكرمتُ) أو نحـوه، وإذا قيـل: (ضربتُ) أُلْبِسَ على السامع أن يكون (زيداً)، وأن يكون (عَمراً) ونحوه. فأجاب ابن الحاجب(646هـ) بأمور:

أحدها: أن هذا لا يمكن أن يكون إلا كذلك؛ لا بد من تَقَدم مفرد على مفرد، فمهمـا قَدمت أحد المفردين، فلا بد من احتمال كل ما يقدر تَجويزه في الآخر، وفي قول ابن

---

1. انظر: عبد المطلب : البلاغة والأسلوبية ص: 333.

2. ترى مدرسة القوالب أن مهمة علم القواعد في أسسه الأولية؛ تتمثل في إعطـاء نمـوذج، أو صورة لجانب الكفاءة، وترى هذه المدرسة أن التحليل اللغوي، يعني طائفـة مـن الإجـراءات لوصف اللغة، ويعتمد على وحدة أساسية تسمى: (القالب)، ومصطلح (القالب) أو (الإطار) الذي تستخدمه هذه المدرسة، هو عبارة عن ارتباط بين موقع وظيفي، وفئة من الوحدات التي تـشغل هذا الموقع، مؤلفة من وظيفة وشكل، وقد قام بتطوير هذه النظرية ونظامها اللغوي: كينيث بايك (Kenneth Pike). (رمضان عبد التواب: المدخل إلى علم اللغة ص: 191 ـ 195)

3. انظر: عبد التواب: رمضان، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، 1995م، مكتبـة الخانجي، القاهرة، (د.ط)، ص: 191 ـ 195.

الحاجب(646هـ) هذا إشارة منه إلى طبيعة الجملة الخطية، وهذا يقتضي تقديم أحد العناصر على الآخر، إذ ليس من الممكن أن ينطق بعنصرين في آن واحد.
والأمر الثاني: أن هذا إلباس في آحاد المفردات، وذلك إلباس في أصول أقْسَام الكلام، فكانَ أهم، وفي قوله هذا إشارة إلى أن ألفاظ الصدارة ترتبط بالأساليب، وأي إلباس يحدث يكون في الأسلوب بأكمله، وهذا من حيث التعمِية والغُموض أشد من الإلباس إذا كان في عنصر من عناصر التركيب فقط.
والأمر الثالث: أن ذاك ألفاظ وضِعَتْ للدلالة عليه، فكان تقديمها مرشداً إلى ما وضع له بخلاف هذه، فإنه ليس لها ألفاظ غير لفظها، ولو كان لها ألفاظ غير لفظها لأدى إلى التسَلسل، وهو محال، وفي قوله هذا إشارة منه إلى أن عناصر الصدارة هي التي تحدد أسلوب الجملة، وأن أي تقديم أو تأخير في هذه العناصر يغير في الأساليب العربية ودلالاتها.[1]

1. انظر: ابن الحاجب: عثمان بن عمر (ت:646هـ)، الأمالي النحوية، 1985م، ت: هادي حسن حَمودي، مكتبة النهضة العربية، بيروت 4: 129 ـ 130.

الفصل الثاني
الأسماء التي لها الصدارة

ثمة أسماء في اللغة العربية تتصدر الكلام والجمل، وقد جـاء فـي الأشـباه والنظائر أن " الأسماء المتضمنة للمعاني تقتضي الصدر، وإن لم تكن معارف، ولهذا تقدم الإشارة على العَلَم، في قولك: (هذا زيد)، وإن كان العَلَم أعرف لتضمنه معنـى الإشارة".[1] والمعاني التي يقصدها هنا هي المعاني الأسلوبية، فهذه الأسماء تحمـل شِحنَة أسلوبية تُحدد المعنى المراد، لمجرد ورودها في أول التراكيب، ومعظم هـذه الأسماء يقع في دائرة الكنايات، وهي على النحو الآتي:

1.2 ضمير الشأن :

تَعددتْ اصطلاحات هذا الضمير عند النحاة، فالبصريون يطلِقون عليه (ضمير الشأن)، و(ضمير الأمر)، و(ضمير الحديث)، إذا كان مذكراً، و(ضمير القصة)، إذا كان مؤنثاً، مكتَفين بالتسمية على الشيء الذي يضمرونه. أما الكوفيـون، فيطلقـون عليه: (الضمير المجهول)؛ لعدم وجود مرجـع يَـسبقه، والتـسمية الأولـى هـي الشائعة.[2]

ولضمير الشأن أحكام يخالف فيها القواعد العامة للضمائر، فهو لا يحتاج إلـى ظاهر يعود إليه، ولا يشترط عود ضمير من الجملة إليه، والجملة المفسرة بعده لها محل من الأعراب، ولا يقوم الظاهر مَقامه، ولا يكون إلا لغائب، وعوده على مـا

---

1. السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن (ت:911هـ)، الأشباه والنظائر في النحو، 1985م، ت: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2: 196.

2. انظر: ابن السراج: الأصول 1: 232 ، ابن يعيش: يعيش بن علي (ت:643هـ)، شـرح المفصل ، 2001م، ت: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، 2: 334.

بعده لزوماً، ومفسره لا يكون إلا جملة، ولا يتّبع بتابع، ولا يَعمل فيه إلا الابتداء، أو أحد نواسخه، كما أنّه ملازم للإفراد، فلا يثنى، ولا يجمَع.[1]

ويقول ابن يعيش(643هـ): " اعلم أنهم إذا أرادوا ذكر جملة من الجمل الاسمية أو الفعلية، فقد يقدمون قبلها ضميراً يكون كِناية عن تلك الجملة، وتكون الجملة خبراً عن ذلك الضمير وتفسيراً له، ويوحدون الضمير؛ لأنهم يريدون الأمر والحديث؛ لأن كل جملة شأن وحديث".[2]

وضمير الشأن على ضربين: مرفوع ومنصوب، فالمنصوب كقولك: (إنه زيد شَاخِص)، والمرفوع على ضربين: منفصل ومتصل مستتر، فمثال المنفصل: (هوَ زيد منطِلقٌ)، وأما المستتر، فيضمر في (كان)، كقولك: (كانَ زيد جالس) تُريد: (كان الشأن: زيد جالس)،[3] ومنه قول عبد قيس بن خُفَاف البرجمي:[4]

فَلَا تُنبَأن أن وَجهكِ شانَه خُموشٌ وإن كانَ الحَميم حَميم

ومثله قول العجَير السلُولي:[5]

إذا مُت كانَ الناس نِصفان شَامِتٌ وَآخَر مثْنٍ بالذي كُنتُ أَصنَع

ويرى الباحث أنه لا داعي هنا إلى تقدير ضمير الشأن، وأن خبر (كان) في مثل هذه الأنماط اللغوية جاء مرفوعاً على خلاف الأصل، ولا يجوز إخضاع المادة اللغوية للقاعدة النحوية التي لا ترى في خبر (كان) إلا أن يكون منصوباً، وكذلك لا

---

1. انظر: ابن هشام: جمال الدين الأنصاري المصري (ت:761هـ)، مغني اللبيب، 2003م، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 2: 564 ـ 565 ، السيوطي: الأشباه والنظائر في النحو 4: 20 ـ 21.

2. ابن يعيش: شرح المفصل 2: 335.

3. انظر: ابن الشجري: هبة الله بن علي (ت:542هـ)، أمالي ابن الشجري، 1992م، ت: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، 3: 116 ـ 117.

4. انظر: أبو زيد: سعيد بن أوس (ت:215هـ)، النوادر في اللغة، 1967م، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، ص: 386 ، ابن الشجري: الأمالي 3: 116. والشاعر يخاطب زوجه، ويَحضها على الصبر إن نزلتْ بها مصيبة مِن فَقد حميم أو غيره.

5. انظر: سيبويه: الكتاب 1: 71 ، ابن الشجري: الأمالي 3: 116 ، الشنقيطي: الدرر اللوامع 1: 188.

يجوز أن يتأولَ لِمَا خرج عن هذه القاعدة التي يَصوغها المنهج المعيـاري بأحكـام شتى وتقديرات عدة، أو يَحكُم عليها بالشذوذ والقلة إن لم يَجِد فيها تـأويلاً مناسـباً، وليست قواعد اللغة مَعَايير مسبَقَة أو أهدافاً ثابتة لا بد أن تُطَبق بِحذافيرها، ولـذلك يَتَحَتم على هذه القواعد دائماً أن تكون في خِدمة اللغة، وليس العكس.

ويرى الباحث أن عِلةَ الانحراف في مثل هذه التراكيب عن النمط المثـالي ـ محاولةٌ من المتكلم لجلب انتباه السامع، ومثل هذا الانحراف يعد مقبولاً في عـصر السليقة والاحتجاج حيث المعرفة التامة لأسرار اللغة ومراميهـا، ولعـل الوظيفـة النحوية لضمير الشأن ولهذا الانحراف واحدة، فكلاهما لجلب انتباه السامع.

وقد جعل (برجشتراسر) من خصائص العربية :" أن مبتدأ الجملـة الاسـمية المركبة ربما كان ضميراً للغائب، لا علاقة له بالجملة الخبرية، ولا راجع إليه فيها، وهذا ما سماه النحويون: ضمير الشأن".[1]

وباستقراء تراكيب اللغة العربية التي يكون ضمير الشأن أحد عناصرها، نجـد أن هذا الضمير لا يَعدو أن يكون مبتدأ لجملة خبرية تأتي بعده، أو معمولاً لناسـخ يَتَقدمه، وفي حالة كونه مبتدأ لجملة خبرية، نص النحاة على وجوب صدارته؛ ذلـك أنّه "لا يجوز للجملة المفسرة له أن تتقدم هي، ولا شيء منها عليه".[2]

ويرى ابن السراج(316هـ) أن " الأشياء التي لا يجوز تقديمها ثلاثـة عـشر منها: المضمر على الظاهر فـي اللفـظ والمعنـى إلا مـا جـاء علـى شـريطة التفسير".[3]ومما جاء على شريطة التفسير ضمير الشأن، وهو بذلك يخـالف سـائر الضمائر الأخرى في ترتيبه الموضعي.

وينص عبد القاهر الجرجاني(471هـ) على "أن ضمير القِصة يقع في صـدر الكلام، ويقع بعده المبتدأ والخبر وغيرهما مِن الجمَل للتفـسير نحـو: (هـوَ زيـد

---

1. برجشترالسر: التطور النحوي ص: 139.
2. ابن هشام: مغني اللبيب 2: 564.
3. ابن السراج: الأصول 2: 222.

منطلِقٌ)، فيكون (هو) ضمير القصة والأمر، كأنك قلتَ: (الحديثُ منطلِقٌ)، ثُم أُضمِر ذلك؛ لأن هذه الجملة تُفَسره".[1]

وقد ذهب الأستراباذي(686هـ) إلى أنه " يجب تأخير الخبر إذا اقترن المبتدأ بلام الابتداء، أو كان ضمير الشأن؛ للزوم تصدرهما"،[2]وذكر السيوطي(911هـ) في الهمع أن ضمير الشأن " ضمير غائب يأتي صدر الجملة الخبرية".[3] ويذهب الصبان(1206هـ) والخضري(1286هـ) إلى أن مَن لازم الصدر ضمير الشأن ونحوه مِن كل ما أُخبر عنه بجملة هي عينه في المعنى كـ(نطقي الله حسبي).[4]

وما أورده النحاة من جمل لهذا النمط التركيبي هو من باب الأمثلة التوضيحية، لا الاستعمالات الحقيقية، إلا ما يتعلق بقوله تعالى: " فإذا هيَ شاخِصَةٌ أبصَار الّذينَ كفَروا".[5] وقوله تعالى: " قُلْ هوَ اللهُ أَحَد".[6] وكذلك ما جاء في حديث جابر بن عبد الله الأنصاري أنه قال: "كانَ رسول الله صلى الله عليه وسلم في سَفَر، فهبتْ ريح

---

1. الجرجاني: عبد القاهر بن عبد الرحمن (ت:471هـ)، المقتصد في شرح الإيضاح، 1982م، ت: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1: 419.
2. الأستراباذي: شرح الكافية 1: 231.
3. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت:911هـ)، همع الهوامع، 1998م، ت: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1: 224.
4. انظر: الصبان: محمد بن علي (ت:1206هـ)، حاشية الصبان على شرح الأشموني، 1997م، ت: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1: 310 ، الخضري: محمد الشافعي (ت:1286هـ)، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، 2005م، ت: تركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1: 224.
5. سورة الأنبياء، آية: 97./ يقول الفراء: إن (هي) عماد يصلح في موضعها (هو)، وجاء التأنيث؛ لأن (الأبصار) مؤنثة والتذكير للعماد، وسَمعتُ بعض العرب يقول: (كانَ مَرةً وهو يَنفَع الناسَ أحسَابهم)، فجعل (هو) عماداً. (معاني القرآن 2: 212)
6. سورة الإخلاص، آية: 1. / يرى النحاس أن (هو) في موضع رفع بالابتداء كناية عن الحديث على قول أكثر البصريين والكسائي، أي الحديث الذي هو الحق الله أحد. (إعراب القرآن 5: 308)، ويرى مكي القيسي أن (هو) ابتداء، وهو إضمار الحديث أو الخبر أو الأمر. (مشكِل إعراب القرآن 2: 852)

شَديدة، فقال: هذه لِموت منَافق، فَلما قَدِمنا المدينةَ إذا هو قد ماتَ عَظيم مِن عظمـاء المنافقين"،[1] حيث نص العكْبري(616هـ) على أن "(هو) هنا ضمير شأن، إذ لـم يَتقدم قبله ظاهر يَرجِع إليه، وهو مبتدأ وما بعده الخبر".[2]

ولا عيب في دراسة هذه الجمل المصنوعة التي أوردها النحاة على هذا النمط من وجهة نظر المدرسة التحويلية؛ لأن قواعد اللغة هي التي أنتجتها وتنبـأت بهـا، فهي جمل صحيحة نحوياً.[3]

ومن الأمثلة التي ذكرها النحاة : (هوَ الأمير مقبلٌ)،[4] فهذا التركيب مكون من ضمير الشأن، وجملة اسمية تأتي بعده ، والجملة الاسمية: (الأمير مقبِـلٌ) مكتملـة العناصر تامة المعنى، لو اكتفى المتكلم بها دون ذكر لضمير الشأن لحصلت الفائدة، لكن المتكلم لما أراد تعظيم الأمر، وتفخيمه،[5] أتى بضمير الشأن، وكأنّـه عنـصر تعظيم، وتفخيم، وتشويق يسبق الجملة الاسمية التي تحمل هذا المضمون، فكان هـذا أسلوباً من أساليب العربية في جلب انتباه السامع، وحَمله علـى اسـتعظام حـديث المتكلم.

وبناء على ما سبق يتبين من الناحية الشكلية أن ضمير الشأن عنصر تعظـيم وتفخيم، لا يرتبط بالجملة التي تأتي بعده بعلاقة إسنادية، ويقع خارج إطـار هـذه الجملة، وهذا ما ذهب إليه (برجشتراسر) من أن ضمير الـشأن : " لا علاقـة لـه بالجملة الخبرية".[6]

---

1. العكْبري: عبد ا بن الحسين (ت:616هـ)، إعراب الحديث النبـوي، 1987م، ت: حـسن موسى الشاعر، دار المنارة، جدة، ط2، ص: 139.
2. المصدر نفسه ص: 139.
3. انظر: عبد اللطيف: محمد حماسة، من الأنماط التحويلية في النحو العربي، 1990م، مكتبـة الخانجي، القاهرة، ص: 82.
4. انظر: الأستراباذي: شرح كافية ابن الحاجب 3: 69.
5. المصدر نفسه 3: 69.
6. برجشتراسر: التطور النحوي ص: 139.

وفي اللهجات الدارجة في الأردن ما زالت العامة تستخدم ضمير الشأن، وتوظفه في أحاديثها، إذ يقول القائل: (هو محمد رَاح للجامعه؟)، وبالنظر إلى هذا النمط التركيبي نجد أن ضمير الشأن يتصدر التركيب، وهو بهذا يوافق العربية الفصيحة، والعامة في نطقها لهذا التركيب لا تقف على ضمير الشأن، ولعلّ هذه عادة نطقية قديمة توافق فيها اللهجات العامية العربية الفصيحة، وهذا ما أشار إليه سيبويه(180هـ) في حديثه عن الضمائر المستترة والبارزة التي لم تُسبق بظاهر تعود إليه، وتكون بحاجة إلى مفسر يأتي بعدها سواء أكان المفسر مفرداً أم جملة، حيث يقول: "ولا يجوز لك أن تقول: (نِعمَ) ولا (ربه) وتسكت؛ لأنهم إنما بدؤا بالإضمار على شريطة التفسير، وإنما هو إضمار مقدم قَبلَ الاسم، والإضمار الذي يجوز عليه السكوتُ نحو: (زيد ضَربتُه)، ومما يضمَر؛ لأنه يفسره ما بعده، ولا يكون في موضعه مظهَر قول العرب: (إنه كِرام قومكَ)، و(إنه ذاهبةٌ أَمَتُكَ)، فالهاء إضمار الحديث الذي ذكرتَ بعد الهاء".[1]

ونجد كذلك أن هذا التركيب يأتي في سياق الاستفهام، وهذا يخالف ما قاله الأستراباذي(686هـ) بأن: "هذا الضمير كأنّه راجع في الحقيقة إلى المسئول عنه بسؤال مقدر، وكأنّه سمع ضوضاء، وجَلَبة فاستبهم الأمر، فسأل ما الشأن؟، فقيل: هو الأمير مقبلٌ"،[2] فيضع ضمير الشأن في سياق جملة خبرية تقع جواباً لاستفهام مقدّر.

وإذا نظرنا إلى النمط التركيبي الآخر الذي يسلكه ضمير الشأن، وهو أن يكون مسبوقاً بأحد النواسخ، نحو: (إن) وأخواتها، و(ظن) وأخواتها، و(كانَ) وأخواتها،[3] نجد أن الصدارة تنتقل من ضمير الشأن إلى النواسخ التي تدخل عليه، فبعض هذه النواسخ له الصدارة في نظام الجملة العربية قبل دخوله على ضمير الشأن نحو: (إن) وأخواتها ما عدا (أن)، وبعضها يكتسب الصدارة بمجرد اتصاله بضمير الشأن،

---

1. سيبويه: الكتاب 2: 176.
2. الأسترباذي: شرح الكافية 3: 69.
3. انظر: ابن يعيش: شرح المفصل 2: 336.

وإن لم يكن من ألفاظ الصدارة قبل ذلك نحو: (كانَ) وأخواتها، و(ظن) وأخواتهـا، وقد خُطئ يوسف ابن السيرافي(385هـ)[1] في قول الفرزدق:[2]

أَسَكْران كانَ ابن المَرَاغةِ إذْ هَجَا   تَميماً بِجَو الشامِ أَم متَساكِر

عندما زعم أن (كان) شأنية اسمها ضمير الشأن و(ابن المَرَاغةِ سـكران)، مبتـدأ وخبر، والجملة خبر (كان) ، والصواب عند ابن هشام(761هـ) أن (كان) زائدة؛ لأن (كان) الشأنية تتصدر الجملة التي تدخل عليها، فلا يتقـدم اسـمها عليهـا ـ بطبيعة الحال ـ ولا شيء من خبرها.[3]

2.2 أسماء الاستفهام:

تُميز اللغة العربية الإخبار من الاستفهام باستخدام أدوات خاصة بالاسـتفهام، وهذه الأدوات قد تكون أسماء أو حروفاً، والأسماء هي: (مَن)، (مَا)، (كـم)، (أي)، (أينَ)، (كيفَ)، (مَتى)، (أيانَ)، (أنّى)، وهي مختَصة بطلب التصَور، وقد تـستغني اللغة عن أدوات الاستفهام مكتفية بالنغمة الخاصة به، والنغمة نفسها أداة، وهي جزء من اللغة.[4]

وقـد نـص النحـاة علـى صـدارة أسـماء الاسـتفهام للجملـة العربيـة، فسيبويه(180هـ) في أثناء حديثه عن معاني (أينَ) و(كيفَ) يقول : "وهذا لا يكـون إلا مبدوءاً به؛ لأنها من حروف الاستفهام".[5]

---

1. السيرافي المشهور هو أبو سعيد الحسن بن عبد ا بن المرزبان النحوي القاضـي شـارح كتاب سيبويه، المتوفى سنة 368هـ. وابنه هو أبو محمد يوسف بن الحسن بن عبد ا ، شـارح أبيات الكتاب المتوفى سنة 385هـ.(خزانة الأدب: حاشية المحقق 1: 19).

2. انظر: سيبويه: الكتاب 1: 49 ، المبرد: المقتضب 4: 93 ، البغدادي: عبد القادر بن عمـر (ت:1093هـ)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، 2000م، ت: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 9: 288. ويعني بابن المراغة جرير بن الخَطَفَى، لَقب الفـرزدق أُمـه بالمَراغة، وهي الأتان التي لا تَمتَنِع مِن الفحول.

3. انظر: ابن هشام: مغني اللبيب 2: 564.

4. انظر: ابن الشجري: الأمالي 1: 401 ـ 402.

5. سيبويه: الكتاب 2: 128.

وابن السراج(316هـ) في حديثه عن (أي) في حالة كونها استفهاماً يقرر أنه "لا يجوز أن يكون إلا صدراً كسائر حروف الاستفهام"،[1] ويرى أبو علي الفارسي(377هـ) أن "الاستفهام لا يَتَقدم عليه ما كان في حَيزه"،[2] ومعنى قوله عند الجرجاني(471هـ): "أن ما كان الاستفهام مشتمِلاً عليه فإنه لا يقع قَبله، فلا تقول: (زيد أينَ؟)؛ لأجل أن الاستفهام التبس بزيد ودَخَله، وإنما كان كذلك؛ لأن الأصل في الاستفهام أن يكون بالحروف وصِيغَةُ الاسم على معناه فَرع على ذلك، فكما لا يجوز أن تقول: (زيد عندَكَ هَلْ؟) تُريد: (هل زيد عندَك؟)؛ لأن الحروف تجيء لإفادة المعاني في الأسماء والأفعال، فلا تأتي بعدَ تَقَضي ذكر الاسم والفعل، كذلك ما يصاغ مِن الأسماء على معانيها تقع في مَواقِعها، فلا تقول: (زيد كيف؟)، ولا: (عَمرو أينَ؟)".[3]

وكذلك يرى الزمخشري(538هـ) : "أن للاستفهام صدر الكلام لا يجوز تقديم شيء مما في حيزه عليه".[4] ويذهب ابن الشجري(542هـ) إلى أن "الاستفهام يقع صدر الجملة".[5]

وينص الأسترابادي(686هـ) على أن "كلمات الشرط والاستفهام لا يتقدم عليها ما يصير مِن تمام جملتها، إذا أثر في تلك الجملة وزاد في معناها شيئاً"،[6] حتى لا يكون هذا التقديم مظنة الإلباس وتداخل الأساليب، ويزيد الأمر شرحاً، فيقول: "لا يجوز أن يتقدم على كلمات الشرط والاستفهام ما يجمع أمرين: أحدهما: أن يتصل

---

1. ابن السراج: الأصول 2: 329.
2. الجرجاني (عبد القاهر): المقتصد 1: 224.
3. المصدر نفسه 1: 225.
4. الخوارزمي: القاسم بن الحسين (ت:617هـ)، التخمير، 2000م، ت: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، 4: 142.
5. ابن الشجري: الأمالي 1: 402.
6. الأسترابادي: شرح الكافية 4: 108.

بتلك الكلمات بلا فصل، والثاني: أن يحدث في الجملة التي هي مِن تمامها معنى مِن المعاني، وذلك مثل: (كان) و(كأن) و(ظن) وأخواتها، و(ما) النافية".[1]

وقد تتصل أسماء الاستفهام بضمائم، كحرف الجر والمضاف، فيصبح لهذا المركب اللغوي الصدارة في الأساليب العربية، وهذا ما نص عليه الأسترابادي(686هـ) بقوله: "قد تُحذف ألف (ما) الاستفهامية في الأغلب عند انجرارها بحرف جر أو مضاف، وذلك لأن لها صدر الكلام لكونها استفهاماً، ولم يمكن تأخير الجار عنها، فقُدم عليها، وركب معها حتى يصير المجموع ككلمة واحدة موضوعة للاستفهام، فلا يسقط الاستفهام عن الصدر، وجعل الألف دليل التركيب".[2]

وفي حالة دخول (كي) على (ما) الاستفهامية، فإن مذهب الكوفيين في (كي) في هذا النمط التركيبي وفي جميع استعمالاتها الأخرى أنها حرف ناصبة مثل (أن)، ويعتذرون في نحو: (كيما أن تَغُر) بأن (أن) زائدة، أو بدل من (كي)، وفي (كيمه) بأن الفعل المنصوب بـ(كي) مقدر، و(ما) منصوب بذلك الفعل، كأنه قيل لك: (جِئتُكَ)، فتقول: (كيمه)، أي: (كي أفعل ماذا).[3]

ويرى الأسترابادي(686هـ) "أن في اعتذارهم هذا مخالفة لعدة أصول: أحدها: نصب (ما) الاستفهامية متأخرة عن الفعل المقدر، ولا تنتصب إلا مقدمة عليه. ولهم أن يقولوا: المقدر كالمعدوم، إلا أن (كي) يكون إذن متقدماً على كلمة الاستفهام، مع أنه لا يكون مركباً معه ككلمة واحدة للاستفهام، كما في: (لِمَه) و(بِمَه)، فإن الجار والمجرور ككلمة واحدة، فيسقط (ما) بهذا الوجه عن التصدر اللفظي".[4] ولعل (كي) في مثل هذا النمط التركيبي حرف جر كما هو مذهب الأخفش(215هـ)،[5] فتكون الصدارة للمركب الاسمي المكون من الجار والمجرور.

---

1. الأسترابادي: شرح الكافية 4: 108.
2. المصدر نفسه 3: 133.
3. المصدر نفسه 4: 50.
4. المصدر نفسه 4: 50.
5. المصدر نفسه 4: 47.

وأما دخول حرف الجر (إلى) على (كيف) في نحو قولهم: (انظر إلــى كيـف تَصنَع)، فيرى الأسترابادي(686هـ) أن " (كيف) فيه مخرَج عن معنى الاستفهام؛ لسقوطه عن الصدر".[1] ولعل (كيف) هنا اسم جاء بمعنى: (الكيفية)، وعلى هذا يكون معنى التركيب: (انظر إلى كيفيةِ صنعِكَ)، ومتى جاءت (كيف) بهذا المعنى يكـون لها حرية التحول الموضعي في الأساليب العربية.

وقد تجيء (مهما) في الاستفهام بمعنى: (ما) الاستفهامية،[2] ومما ورد على هذا النمط قول عَمرو بن مِلْقَطٍ الطائي:[3]

مَهمَا لِيَ الليلَةَ مَهمَا لِيَه أَودَى بِنَعلَي وسِربَالِيَه

ذلك أنه يريد: ما لي الليلة.[4] ولـ(مهما) الصدارة في هذا النمط التركيبي على حـد استعمالها في الجزاء.

وقد ترد (ما) الاستفهامية في أنماط تركيبية مفارقة لموضع الصدارة، ومما ورد على هذا النمط حديث عائشة رضي الله عنها ـ حين قال لها أهل الإفْكِ ما قالوا ـ أنها قالت: "فَوَعظَ رَسول الله صلى الله عليه وسلم، فَالتَفَت إلى أبي، فَقُلتُ له: أَجِبه، قالَ: فَمَاذا أقُولُ؟ فالتَفَت إلى أُمي، فَقُلتُ: أجِيبيه. فَقَالتْ: أقُولُ مَاذا؟ ..."،[5] حيـث وردت (ما) الاستفهامية في نمطين، أحدهما جاء موافقاً للترتيـب المثـالي لجملـة الاستفهام حيث تتصدر الأداة، وهو ما ورد على لسان أبي بكر رضـي الله عنـه: (ماذا أقول). والآخر جاء مخالفاً لهذا الترتيب، وهو ما ورد على لـسان أم عائـشة

---

1. الأسترابادي: شرح الكافية 3: 288.

2. انظر: ابن الحاجب: الأمالي النحوية 1: 113 ، ابـن يعـيش: شـرح المفـصل 4: 268 ، الأسترابادي: شرح الكافية 4: 91 ، ابن هشام: مغني اللبيب 1: 363.

3. انظر: الفراهيدي: الخليل بن أحمد (ت:170هـ)، الجمل في النحو، 1995م، ت: فخر الدين قباوة، (د.ن)، ط5، ص: 282 ، الفارسي (أبو علي): الحسن بن أحمد (ت:377هـ)، كتـاب الشعر، 1988م، ت: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، 2: 441 ، البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 9: 18 ، الشنقيطي: الدرر اللوامع 5: 73.

4. انظر: البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 9: 18.

5. البخاري: محمد بن إسماعيل (ت:256هـ)، الجامع الصحيح، 2005م، ت: محمـد محمـد تامر، دار البيان العربي، القاهرة، كتاب التفسير، حديث رقم: 4757، 3: 967.

رضي ا عنهما: (أقول ماذا)، ويرى الباحث في هذا الانحراف عن الترتيب المثالي تجميلاً وتنميقاً للإيقاع الموسيقي الحاصل بين جملتي الاستفهام: (ماذا أقول) و(أقول ماذا)، وكثيراً ما يحدث مثل هذا الانحراف في اللغة العربية التي تولي الجانب الموسيقي في الأداء الاستعمالي للتراكيب العربية اهتماماً كبيراً.[1]

إذ يَصِفُ كثير مِن الدارسين اللغة العربية بأنها لغة موسيقية، وأنها قد انحَدَرَتْ إلينا وقد اكتسبت هذه الصفة منذ أقدم عهودها أو أقدم نصوصها، والظاهرة الموسيقية في اللغة العربية تُعزى في أغلب عناصرها إلى الأُمية، حين كان الأدب أدب الأذن لا أدب العين، وحين اعتمد العرب على مَسامعهم في الحكم على النص اللغوي، فاكتسبَتْ تلك الآذان المِران والتمييز بين الفروق الصوتية الدقيقة، وأصبحَتْ مرهَفة تَستَريح إلى كلام؛ لِحسن وَقعِه أو إيقاعه، وتأبى آخر لِنُبوه، أو لأنه كما يعبر أهل الموسيقى نَشَاز.[2]

ويرى ابن مالك(672هـ) أن في قولها: "(أقول ماذا) شاهداً على أن (ما) الاستفهامية إذا ركبت مع (ذا) تُفارقُ وجوب التصدير، فيعمل فيها ما قبلها رفعاً ونصباً، فالرفع كقولهم: (كانَ ماذا). والنصب كقول أم المؤمنين رضي ا عنها: (أقول ماذا)، وأجاز بعض العلماء وقوعها تمييزاً، كقولك لمن قال: (عندي عشرون): عشرون ماذا".[3]

واللغة العربية في أساليبها المختلفة ومنها الاستفهام تكاد تخص كل أسلوب من هذه الأساليب بأدوات خاصة تجعلها في صدر الجمل، وهذه الأدوات تقوم بتحوير معنى الجملة بما يتوافق مع الأسلوب المراد دونما أدنى تغيير لشكل نظام الجمل،

---

1. هناك فارق كبير بين صحة التعبير اللغوي وسلامته المتمشية مع قواعد اللغة والبلاغة، وبين جمال التعبير الذي يعدو الصحة واحترام القواعد. بل قد ينبع أحياناً مِن مخالفتها عمداً والخروج عليها تحقيقاً لأهداف جمالية أو تعبيرية خاصة. (الأدب وفنونه ص: 132)

2. انظر: أنيس: إبراهيم، دِلالة الألفاظ، 1992م، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط6، ص: 195 ـ 206.

3. ابن مالك: محمد بن عبد ا (ت: 672هـ)، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، 1983م، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، عالم الكتب، بيروت، ط3، ص: 206.

وهذا ما يعلله الأسترابادي(686هـ) بقوله: "وإنما لزم تصدير المغير الدال على قِسم من أقْسَام الكلام؛ ليبني السامع ذلك الكلام من أول الأمر على ما قصد المتكلم إذ لو جوزنا تأخير ذلك المغير - فأُخر، والواجب على السامع حمل الكلام الخالي عـن المغير من أول الأمر على كون مضمونه خالياً عن جميع المغيرات - لتردد ذهنـه في أن هذا التغيير راجع إلى الكلام المتقدم الذي حمله على أنه خـالٍ عـن جميـع التغيرات، أو أن المتكلم يذكر بعد ذلك المغير كلاماً آخر يؤثر فيه ذلك المغير، فيبقى في حيرته".[1]

وهذا ما أورده ابن الشجري(542هـ) في أماليه، لكنه لا يتناول هذه الظـاهرة بشكل ينتظم أساليب العربية كلها، وإنما خص بها أسلوب الاستفهام حيـث يقـول: "وإنما لزم تصديره؛ لأنك لو أخرته تناقض كلامك، فلو قلت: (جلسَ زيـد أيـنَ ؟)، و(خرجَ محمد مَتى ؟)، جعلت أول كلامك جملة خبرية، ثم نقضت الخبر بالاستفهام، فلذلك وجب أن تُقَدَمَ الاستفهام، فتقول: (أينَ جلسَ زيد ؟)، و(متَى خرجَ محمـد ؟)؛ لأن مرادك أن تستفهم عن مكان جلوس زيد، وزمان خروج محمد، فـزال بتقـديم الاستفهام التناقض".[2]

وقد يرد في اللغة العربية أنماطٌ تركيبية تتقدم فيها الأسـماء أداة الاسـتفهام وجملته طلباً لجلب انتباه المخاطب، وقد عقد سيبويه(180هـ) لذلك باباً سماه: "باب من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعاً؛ لأنك تبتدئه لتنبه المخاطب، ثم تستفهم بعد ذلك. وذلك قولك: (زيد كم مرةً رأيتَه)، و(عبد ا هَلْ لَقيتَه)، و(عَمرو هَلا لَقيتَه)، وكذلك سائر حروف الاستفهام".[3]

ونظير ذلك ما يقال في اللهجات العامية نحو: (الامتحان. متى؟)، و(تُقَام الندوة. أين؟)، و(المتهربون مِن الضرائب. كيف نتعقبهم؟). ويرى عبد العليم السيد فودة أن مثل هذا الاستعمال "يجوز ويخَرج على أن في الكلام حذفاً مـن جملتـين، وأصـل

---

1. الأسترابادي: شرح الكافية 4: 339.
2. ابن الشجري: الأمالي 1: 402.
3. سيبويه: الكتاب 1: 127.

الكلام: (متى الامتحان؟ متى الامتحان؟)، فحذف من الجملة الأولى الخبـر، ومـن الثانية المبتدأ".[1]

ولكننا هنا أمام جملة واحدة مكونة من كلمتين، وإذا جاز لنا أن نُقدر الكلمـات المحذوفة في هذا التركيب، فالأولى أن نقول مثلاً: (الامتحان متـى موعـده ؟)، أو (الامتحان متى يعقَد ؟)، أو غير ذلك من الكلمات التي يسأل بها عن زمان الامتحان.

ويذهب كمال بشر إلى " أن الأداة هنا مازالت في صدر الكلام، أي الجملة التي وقعت بها الجملة الثانية في التركيبين السابقين، فكأن التركيب مكون من جملتـين، جاءت الثانية منهما مصدرة بأداة الاستفهام جذباً للانتباه، ودليل ما نقول وجود سكتة خفيفة بين الجانبين عند النطق الصحيح للتركيب كله".[2]

1.2.2 (بلْه) بمعنى: (كيفَ) و(أين):

لكلمة (بَلْهَ) وظائف نحوية عدة، فقد تكون اسم فعل أمر مبنـي علـى الفـتح بمعنى: (دَع)، وقد تكون مصدراً منصوباً على المصدرية نائباً عن فعل الأمر، وقد تقع اسماً معرباً بمعنى: (غَير)، وذهب أبو الحسن الأخفـش (215هـ ـ)[3]إلـى أن (بَلْهَ): حرف جر بمنزلة (حاشى) و(عدا).[4]

وقد تكون (بَلْهَ) اسم استفهام مبني على الفتح بمعنى: (كيفَ)، وتعرب خبـراً مقدماً عن مبتـدأ مـؤخر فقـد " حكـى أبـو علـي الفارسـي(377هـ ـ) عـن

---

1. فودة: عبد العليم السيد: في أصول اللغة، 2003م، مراجعة: أحمد عمر مختار، مجمع اللغـة العربية، القاهرة، 4: 125 ـ 127.

2. بشر : دراسات في علم اللغة ص: 249.

3. الأخفش الأوسط: سعيد بن مسعدة المجاشعي بالولاء البلخي (.... ـ ـ 215هـ ـ / 830م) نحوي وعالم باللغة والأدب، سكن البصرة، وأخذ العربية عن سيبويه. له مؤلفات عديدة منهـا: معاني القرآن، والمقاييس في النحو، والاشتقاق، والعروض. (إنباه الرواة 2: 36 ـ 43).

4. انظر: ابن يعيش: شرح المفصل 3: 44 ، ابن هشام: مغني اللبيب 1: 133.

الأخفش(215هـ) أنه يجيء بمعنى: (كيفَ)، فيرفع ما بعده".[1]وفي هذه الحالة يكون لها ما يكون لـ(كيفَ) الاستفهامية من أحكام مثل صدارة الجمل، وغير ذلك.

ويورد النحاة على ذلك شاهدين:

أحدهما: قول كعب بن مالك:[2]

تَذَر الجَماجِمَ ضَاحِياً هاماتُها   بَلْهَ الأكفّ، كأنّها لم تُخْلَقِ

فقد رويت كلمة (الأكفّ) بالحركات الثلاث، فعلى النصب تكون (بَلْهَ) اسم فعل أمر، وعلى الجر تكون مصدراً منصوباً على المصدرية، وعلى الرفع: "يكون معنى (بَلْهَ الأكف): إنّك ترى الهامات ضاحية عن الأبدان فكيفَ الأكف لا تكون ضاحية عن الأيدي. يعني إذا جَعَلتْ السيوفُ الأبدانَ بلا رءوس، فلا عجبَ أن تتركَ الأيدي بلا أكف. فـ(بَلْهَ) بمعنى: (كيفَ) للاستفهام التعجبي".[3]

والشاهد الآخر الذي يورده النحاة ما حكاه أبو زيد(215هـ):[4]" إن فلاناً لا يطيق أن يَحملَ الفِهرَ فمِن بَلْهِ أن يأتيَ بالصخْرة ".[5] فمعنى (بَلْهِ) عند أبي علي الفارسي(377هـ)، وابن يعيش(643هـ)، والبغدادي(1093هـ) هو: (كيفَ).[6]

أما الأستراباذي(686هـ) فيقدر المعنى: بـ(كيفَ ؟، ومِن أينَ؟).[7] والصبان(1206هـ) يرى أن (بَلْهَ) جاءت بمعنى: (أينَ) حيث يقول: " ولا يخفى ما في جعلها على هذه الرواية بمعنى: (كيفَ) مِن الركاكة، ولو جعلت فيها من أول الأمر بمعنى: (أينَ) لكان أحسن".[8]

---

1. الأستراباذي: شرح الكافية 3: 172.
2. انظر: ابن يعيش: شرح المفصل 3: 41 ، ابن هشام: مغني اللبيب 1: 133 ، البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 6: 211 ، الشنقيطي: الدرر اللوامع 3: 187.
3. البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 6: 213.
4. لم أجده في كتابه النوادر المطبوع، وهو في الخزانة (6: 214)
5. ابن يعيش: شرح المفصل 3: 44 ـ 45.
6. انظر: الفارسي (أبو علي): كتاب الشعر 1: 26 ، ابن يعيش: شرح المفصل 3: 44 ـ 45 ، البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 6: 214.
7. انظر: الأستراباذي: شرح الكافية 3: 173.
8. الصبان: الحاشية 3: 302.

ويرى الباحث أن الشاهد الأول تناولته أيدي النحاة بالتغيير والتحريف، فقد أورد البغدادي(1093هـ) القصيدة التي احتوت الشاهد كاملة كما أوردها أصحاب السِيَر والمغازي في كتبهم.[1] وجاءت رواية الشاهد على هذا النحو:[2]

فَتَرى الجَماجِمَ ضاحياً هاماتُها بَـلْهَ الأكُـفَ كأنّها لم تُخْلَقِ

ونص البغدادي(1093هـ) على أن قوله: " (فترى الجماجم) قد غيره النحويون إلى قولهم: (تَذَر الجَماجِمَ)".[3]ويرى السهيلي (581هـ) أن: "خفضَ (الأكُفّ) هو الوجه".[4] وسواء روي الشاهد بنصب (الأكفّ)، أو جرها، فإن هذا مخرجه من دائرة الاستشهاد به على أن (بَلْهَ) جاءت بمعنى: (كيفَ).

أما الشاهد الثاني فقد جاء في كتب النحو على هيئات عدةٍ، حيث وردت كلمة (بَلْهَ) في شرح المفصل مجرورة بالكسرة (بَلْهِ).[5] ووردت في شرح الكافية وخِزانة الأدب مجرورة منونة (بَلهٍ).[6] ووردت في حاشية الصبان مبنية على الفتح (بَلْهَ).[7]

وأرى بأن رواية الشاهد جاءت بفتح اللام وتنوين الهاء (بَلَهٍ) مصدراً للبَلَهِ أي (الغفلة)، فليست اسم فعل، ولا أداة استفهام بمعنى: (كيف)، أو(أين)؛ لذلك لا أرى في (بَلْهَ) أداة للاستفهام، لها حق الصدارة في الجملة العربية، وإنّما هي في الشاهد الأول اسم فعل أمر، وفي الشاهد الثاني اسم مجرور بـ(مِن)، والجار والمجرور في محل رفع خبر مقدم، والمصدر المؤول بعد شبه الجملة مبتدأ مؤخر.

---

1. انظر: ابن هشام: عبد الملك الحِمْيَري (ت: 213هـ أو218هـ)، السيرة النبوية، 1996م، ت: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي، دار الخير، بيروت، 3: 206.
2. البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 6: 217.
3. المصدر نفسه 6: 223.
4. المصدر نفسه 6: 223.
5. انظر: ابن يعيش: شرح المفصل 3: 44.
6. انظر: الأستراباذي: شرح الكافية 3: 173 ، البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 6: 214.
7. انظر: الصبان: الحاشية 3: 302.

2.2.2 (كي) الاستفهامية:

تأتي (كي) في اللغة العربية على ثلاثة أوجه، أحدها: أن تكـون بمنزلـة (لام التعليل) معنى وعملاً، وهي الداخلة على (ما) الاستفهامية في قولهم في السؤال عن العلة: (كيمَه) بمعنى: (لِمَه). والوجه الثاني: أن تكون بمنزلة (أن) المصدرية معنى وعملاً، وذلك في نحو: (جِئْتُكَ كي تُكْرِمَنِي)، والوجـه الثالـث: أن تكـون اسـماً مختَصراً مِن (كيفَ) الاستفهامية.[1]

ولم ترد (كي) الاستفهامية إلا في لغة الشعر، ويورد النحاة على ذلك شـاهدين أحدهما قول ابن أحمر:[2]

أو رَاعيانِ لبعرانٍ شَرَدنَ لَنا   كي لا يحِسان مِن بعرانِنا أَثَرا

ويرى ابن يعيش(643هـ) " أن (كي) هنا بمعنى: (كيف) استفهام. وقـال قـوم: أراد: (كيف). وإنما حذف الفـاء تخفيفـاً. كمـا قـالوا: (سَـو أفعـل) والمـراد: سَوفَ".[3]وقال الأندلسي: "إما أن يقال: هي لغة في (كيف)، أو يقال: حـذف فـاء (كيف) ضرورة".[4]ومِمن يرى أن فاء (كيف) حذفت للترخيم أبو حيان(745هـ) في كتابه ارتشاف الضرَب.[5] والشاهد الثاني قول الشاعر:[6]

كي تَجنَحونَ إلى سَلْمٍ وما ثُئِرتْ   قَتْلاكُم ولَظَى الهيجاءِ تَضطَرِم؟

---

1. انظر: ابن هشام: مغني اللبيب 1: 205 ـ 206.
2. انظر: ديوان ابن أحمر ص: 71 ، ابن يعيش: شرح المفـصل 3: 141 ، البغـدادي (عبـد القادر): خزانة الأدب 7: 103.
3. ابن يعيش: شرح المفصل 3: 142.
4. الأستراباذي: شرح الكافية 3: 289.
5. انظر: أبو حيان (الأندلسي): محمد بن يوسف (ت:745هـ)، ارتشاف الضرب مـن لـسان العرب، 1998م، ت: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، 4: 2418.
6. انظر: ابن هشام: مغني اللبيب 1: 205 ، البغدادي (عبد القادر): خزانـة الأدب 7: 106 ، الشنقيطي: الدرر اللوامع 3: 135.

فأصل (كي) هنا (كيف) الاستفهامية، وتؤدي معناها، وتعرب اسم استفهام "ولا يمكن أن تكون هذه مصدرية؛ لعدم وجود العلامة الخاصة بها، ولفساد المعنى على تأويل المصدر المنسبك، ولأن لها الصدارة الحتمية مثل (كيف) مع أن المصدر المؤول قد يكون صدراً، وقد يكون عجزاً".[1]

ويرى النحاة أن " التصرف في الحرف بالحذف وغيره ثابتٌ، مع أنه خـلاف الأصل، فكونه في الاسم أولى وأحق".[2]وهذا التصرف بالحذف يطلق عليه علمـاء اللغة القدماء (الترخيم)، ويطلق عليه علماء اللغة المحدثون (بِلَى الألفاظ)، ويعزونـه إلى كثرة الاستعمال.[3]

ولو كان الأمر في (كي) كذلك لشاع استخدامها في لغة الشعر والنثـر علـى السواء، وكان هذا الذي أصابها من البِلى يعـود إلـى كثـرة الاسـتعمال، ولكـن البغدادي(1093هـ) يرى أن هذا " من قبيل ضرورة الشعر إذ لـو كانـت (كـي) موضوعة للاستفهام لوردت في النثر، ولدونت في كتـب اللغـة كـسائر الألفـاظ الموضوعة".[4]

ويرى رمضان عبد التواب أن ضرورة الوزن تؤدي في بعض الأحيـان" إلـى ابتداع نوع من الأسلوب الذي لم يألفه النثر، بل ربما قادت تلك الضرورة إلى توليد الصيغ والألفاظ في أحيان أخرى".[5]

وهذا ما يراه الباحث في (كي) الاستفهامية، فقيود الوزن حَتمت علـى الـشاعر إجراء بعض عمليات الحذف، وهي أشبه ما تكون بإعادة خلق لصيغة جديدة لم تألفها اللغة العربية من قبل، ولم يكتب لها الشيوع في لغة النثر.

ومن هنا يرى (شبيتالر) أنه " من أهم الواجبات فصل الشعر عـن النثـر عنـد التحدث عن بناء الجملة، ووضع قواعد لنظامها؛ لأنه ما دامت أية ظـاهرة نحويـة

---

1. حسن: عباس، النحو الوافي، 1975م، دار المعارف، القاهرة، ط5، 4: 306 ـ 307.
2. البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 7: 105.
3. انظر: عبد التواب : التطور اللغوي ص: 135.
4. البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 7: 107.
5. **عبد التواب: رمضان، فصول في فقه العربية، 1999م، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط6، ص: 156.**

معينة لا تعرف إلا في الشعر، فإنها لا تصلح ظاهرة عامة تنطبق على النثر كذلك". [1]

وليس لدارس اللغة أن يحكم على صيغة من الصيغ، أو نمط من أنماط اللغة بالاندثار والزوال ما لم تُهمَل على ألسنة متكلمي اللغة، والذي حدث لـ(كي) الاستفهامية هو دخولها في صراع مع أنماط، وصيغ لغوية أخرى لها الوظيفة التركيبية نفسها، فكتب لتلك البقاء ولـ(كي) الفناء على ألسنة متكلمي اللغة.[2]

3.2 أدوات الشرط:

تَتَعدد أدوات الشرط في اللغة العربية، فمنها ما يكون اسماً، ومنها ما يكون حرفاً، ومنها ما هو جازم، ومنها ما هو غير جازم، ومنها ما هو امتناعي، ومنها ما هو غير امتناعي. فمن أسماء الشرط: (مَن)، (مَا)، (مَهمَا)، (متى)، (أيان)، (أينَ)، (أنى)، (حَيثُمَا)، (أي). ومن أحرف الشرط: (إن)، و(إذْ ما)، وكل ما سبق من أدوات الشرط الجازمة. أما: (إذا)، و(كيفما)، و(لو)، فالصحيح اعتبارها غير جازمة. وكذلك أدوات الشرط الامتناعي: (لولا)، (لوما)، (لو) في بعض حالاتها، فهذه أدوات لا تجزم، وإنما تقتصر على ربط أمر بآخر، وتعليق جواب الشرط على فعل الشرط .[3]

وستُدرس أسماء الشرط وأحرفه في باب واحد لسلوكهما مسلكاً واحداً من حيث صدارة الجملة العربية.

تلتزم اللغة العربية في توظيفها لأسلوب الشرط بترتيب صارم لا تكاد تخرج عليه، فالأداة تأتي في الصدَارة، ثم جملة الشرط، فجملة الجواب، وقد ركز النحاة في حديثهم عن الترتيب الموضعي لأسلوب الشرط على حكمين مهمين هما: وجوب

---

1. نقلاً عن: عبد التواب : فصول في فقه العربية ص: 156.

2. انظر: عبابنة (يحيى) والزعبي (آمنة): علم اللغة المعاصر مقدمات وتطبيقات، 2005م، دار الكتاب الثقافي، إربد، ص: 115 ـ 117.

3. انظر: ابن السراج: الأصول 2: 159 ، حسن : النحو الوافي 4: 421.

صدارة الأداة، ووجوب أن يليها الفعل، وهذان الحكمان مستنتجان من الصورة النمطية والبنية التحتية لأسلوب الشرط.

وقد نص معظم نحاة العربية على صدارة هذه الأدوات لجملة الشرط وجملة الجواب، فالمبرد(285هـ) يؤكد " أن الجزاء منفصل كالاستفهام". [1] والذي يقصده بـ(الانفصال) هو أن أدوات الاستفهام والشرط لا يعمل فيها ما قبلها إلا إذا وقعت بعد حرف جر أو اسم مضاف، فإنها تُجر، ويصبح حرف الجر والاسم المضاف ضميمة تلازم أدوات الشرط، وتَتَصدر بصدارتها، وقد نص الأستراباذي(686هـ) في نحو قولهم: (غُلام مَن تَضرب أضرب) على " أن (غُلام) اتحد بكلمة الشرط بسبب إضافتها إليها، فصارا ككلمة واحدة فيها معنى الشرط، إذ سَرَى معنى الشرط من المضاف إليه إلى المضاف، فلذا يلزم تصدر المضاف".[2] وهذا الحكم تشترك فيه معظم ألفاظ الصدارة.

ويرى ابن السراج(316هـ) " أن الأسماء إذا كانت جزاء، أو استفهاماً، فلها صدور الكلام كما كان للحروف التي وقعت مواقعها".[3]ونص ابن يعيش(643هـ) على " أن الشرط كالاستفهام له صدر الكلام".[4] وذهب السلسيلي(770هـ) إلى أنه "لأداة الشرط صدر الكلام، فلا يقدم شيء مِن معمولات فعل الشرط، ولا فعل الجواب".[5]

ويرى عبد القاهر الجرجاني(471هـ) أن أسماء الشرط "لا يعمل فيها ما قبلها، وتُلزمها صدر الكلام، فإما أن تكون مبتدأة في المعنى واللفظ، وإما أن تكون مبتدأ في اللفظ دونَ المعنى، وإنما لزمها التقديم لنيابتها عن حرف الشرط الذي له صدر

---

1. المبرد: المقتضب 2: 68.
2. الأستراباذي: شرح الكافية 4: 107 ـ 108.
3. ابن السراج، الأصول 2: 159.
4. ابن يعيش، شرح المفصل 5: 117.
5. السلسيلي: محمد بن عيسى (ت:770هـ)، شفاء العليل في إيضاح التسهيل، 1986م، ت: الشريف عبد ا علي الحسيني البركاتي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، 3: 960.

الكلام"،[1] وتكون مبتدأة في المعنى من حيث الوظيفة النحوية، ومبتدأة في اللفظ من حيث الموضع الذي تحل فيه، وهو موضع الصدارة.

ولكن مع ذلك فنحن هنا أمام اتجاهين: الأول يلتزم برتبة محفوظة لأسلوب الشرط، وهم البصريون، والاتجاه الثاني يبيح عدم الالتزام بهذه الرتبة بأن يَتَقَدم الجواب على أداة الشرط، وهم الكوفيون.

فالبصريون "لا يجيزون تَقديم معمول الشرط نحو: (زيداً إن تَضرب يَضربكَ)، وكذا معمول الجزاء، فلا يجوز: (زيداً إن جِئْتَنِي أضرب) بالجزم، بل إنما تقول: (أضرب) مرفوعاً؛ ليكون الشرط متوسطاً، و(زيداً أضرب) دالاً على جزائه أي: (إن جئتني، فزيداً أضرب). وعِلة ذلك كُله أن لكلمة الشرط صدر الكلام كالاستفهام".[2]

وأما الكوفيون فلهم وجهة نَظَر مختلفة عما سبق إذْ "جَوزوا تقديم معمول الجزاء المجزوم على أداة الشرط. قالوا: لأن حَق الجواب التقديم، فنحو: (إن تَضرب أَضرب) كان عندهم في الأصل (أضرب إن تضرب)، فلما تَأخر الجواب انجزم على الجِوَار".[3]

فالخلاف بينهم حول رتبة الجواب، فالبصريون يرون أن اللغة العربية في أسلوب الشرط تلتزم ترتيباً صارماً، فأدوات الشرط تَتَصدر الأسلوب وهي بمثابة المفتاح الموسيقي الذي يحمل فوراً إلى الذهن الشرط.[4] ومن ثم جملة الشرط، فجملة الجواب، فقد " قال أكثرهم أي البصريون: ولا الجواب أيضاً لا يجوز تقديمه على الأداة؛ لأنه ثانٍ أبداً عن الأول متوقف عليه".[5]

وما ورد في اللغة من أمثلة نحو: (زيداً إن جِئْتَني أَضرب) يرون أن أسلوب الشرط جاء جملة معترضة بين المفعول به (زيداً) وفعله المضارع المرفوع

---

1. الجرجاني (عبد القاهر): المقتصد 2: 1109.
2. الأستراباذي: شرح الكافية 4: 100.
3. المصدر نفسه 4: 101.
4. انظر: طحان : الألسنية العربية ص: 93.
5. السيوطي: همع الهوامع 2: 462.

(أضرب)، وهذه الجملة (زيداً أضرب) بمثابة الدليل على جواب الـشرط، وليـست إياه، خلافاً للكوفيين وأبي زيد(215هـ) والمبرد(275هـ).[1]

كما يرون في نحو: " (أَنْتِ طَالِقٌ إن دَخَلْتِ الدار)، و(أنا ظَالِم إن فعلـتُ) لـم يكن ما تَقدم جواباً، وإنما هو كلام مستَقل عقبَ بالشرط، والاعتمـاد علـى المبتـدأ والخبر، ثم علق بالشرط كما يعلق بالظرف في نحو: (أنتِ طـالقٌ يـومَ الـسبتِ). والجواب محذوف، وليس ما تقدم بجواب. ألا ترى أن الجواب إذا كان فعـلاً كـان مجزومـاً، وإن كـان جملـة اسـمية لَزِمَتـه (الفـاء)، وهـذا معنـى قـول الزمخشري(538هـ): وليس ما تَقدم فيه جزاء مقدماً، ولكن كلاماً وارداً على سبيل الإخبار، والجزاء محذوف".[2] وهم مع ذلك لا يقدرون جواباً للشرط اسـتغناء بمـا تقدم عليه.

وفي مِثْل هذا التقديم تَغيير للوظيفة التركيبية لبعض أدوات الشرط نحو: (مَن، وما، وأَي)، فالتقديم يحيلهما إلى أسماء الموصول، وإن كان المعنى على المجَـازَاة، وما بعدها صلة لها، وما قبلها عامل فيها نحو: (آتي مَـن يـأتني)، و(أصـنع مـا تَصنعه)، و(أُحب أيهم يحبكَ)،[3] ويقصر هذا التقديم (متى وأينما) علـى الظرفيـة الزمانية، و"عندما تكون الرتبة ضرورية في ترابط الجملة بحيث تصبح الحرية فيها مفْضِيةً إلى الغموض أو الإلباس نجد النحاة يَنصون على ضرورة الالتزام بها".[4]

أما الكوفيون فيرون أن حق الجواب التقديم، ومثل هذا القول يحتاج إلى بحث عميق لتطور نظام الجملة العربية في توظيفها لأسلوب الشرط في العصور التاريخية البعيدة.

ومن النظر في تراكيب العربية يَتبين أن اللغة تلتزم بهذا الترتيب الصارم، وأن مَا أورده الكوفيون مِن شواهد على تقديم الجواب على أداة الشرط لا يتجـاوز لغـة

---

1. انظر: السلسيلي: شفاء العليل 3: 960.
2. ابن يعيش: شرح المفصل 5: 118.
3. السلسيلي: شفاء العليل 3: 961.
4. عبد اللطيف : بناء الجملة العربية ص: 94.

الشعر، وقد أورد سيبويه(180هـ) معظمها في كتابه، ومن هذه الشواهد قول جرير ابن عبد ا البَجَلي(51هـ):[1]

يا أقْرَع بنَ حَابسٍ يا أقْرَع إنّكَ إن يصرَع أَخُوكَ تُصرَع

وعند سيبويه أن الأصل هو: "إنّك تُصرَع إن يصرَع أخوك".[2] فـ(تُـصرَع) هنـا على نِية التقديم، وقد توسط الشرط بين (إن) وخبرها.

ومثل ذلك قول الشاعر:[3]

هَـذا سـراقةُ لِلقُرآن يَـدرسه والمَرء عِنْدُ الرشَا إن يَلقَها ذِيب

وتقديره عند سيبويه(180هـ): "والمَرء ذِئْب إن يَلقَ الرشا".[4] فتوسط الشرط بين المبتدأ والخبر.

وكذلك قول ذي الرمة:[5]

وإنّي، مَتَى أُشْرفْ عَلَى الجانِبِ الذي بِهِ أَنْتِ مِن بَين الجَوانِبِ نَاظِر

وتقديره عِند سيبويه: "أي نَاظِر مَتَى أُشْرفْ".[6]على أن (نـاظر) خبـر لـ (إن)، والشرط توسط المبتدأ وخبره، ويرى ابن مالك(672هـ) أنه في مثل هذه الأنمـاط

---

1. انظر: سيبويه: الكتاب 3: 67 ، المبرد: المقتضب 2: 72 ، ابن هشام: مغنـي اللبيـب 2: 633 ، البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 8: 20.

2. سيبويه: الكتاب 3: 267.

3. انظر: سيبويه: الكتاب 3: 67 ، ابن السراج: الأصول 2: 193 ، المعـري: أبـو العـلاء (ت:449هـ)، رسالة الغفران، 1977م، ت: عائشة عبد الرحمن، دار المعارف، القاهرة، ط10، ص: 255 ، ابن هشام: مغني اللبيب 1: 243 ، البغدادي (عبد القـادر): خزانـة الأدب 2: 3. سرَاقة: رجل مِن القراء، نُسِب إليه الرياء وقبول الرشا، وحرصه عليها حـرص الـذئب علـى فريسته.

4. سيبويه: الكتاب 3: 68.

5. انظر: ديوان ذي الرمة 2: 1014 ، سيبويه: الكتاب 3: 68 ، البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 9: 48 ، / رواية الشاهد في الديوان: (وأني متى أُشرفْ ...) بفـتح همـزة (أن) وفـي الخزانة وكتب النحو بالكسر.

6. سيبويه: الكتاب 3: 68.

التركيبية وفي قوله تعالى: "وإنا إن شَاءَ ا لَمهتدونَ"،[1] يسد مَسد الجواب خبر مـا قبل الشرط.[2]

أما المبرد(285هـ) فيجعل كل ذلك جواباً على إرادة (الفاء)، فالتقـدير عنـده (فَأَنْتَ تُصرَع)، (فهو ذِيب)، (فأنا نَاظِر).[3] وهو بهذا يرى أن هذه الجمَل جـواب للشرط جاءت بعد أداة الشرط وجملته، فأداة الشرط عنده تتصدر الأسلوب، ولا يَتقدم عليها شيء من جملة الشرط وجوابه.

وبعد أن يورد سيبويه(180هـ) هذه الشواهد يقول: " فجاز هذا في الشعر"،[4] فهو يقرر أن مثل هذا التقديم لا يجوز إلا في لغة الشعر، وقد نص النحاة علـى أن "مَا جاء لضرورة شِعر، أو إقامة قافية، فلا حجة فيه".[5]

وأما ما "جوزه الكسائي(189هـ) من تقديم معمول فعل الشرط أو الجـواب على الأداة نحو: (خَيراً إن تَفعلْ يِثبكَ ا ُ)، و(خَيراً إن أَتَيتَني تُصِب)، فقد قال أبـو حيان(745هـ): وتحتاج إجازة هذا التركيب إلى سماع من العرب".[6] إذْ لا يحـق لعالم اللغة أن يجيز نمطاً من الأنماط التركيبية ما لم يكن له حـضور فـي الواقـع الاستعمالي للأداء اللغوي.

---

1. سورة البقرة، آية: 70. / يرى أبو حيان أن جواب هذا الشرط محذوف يدل عليه مـضمون الجملة، أي: (إن شَاءَ ا ُ اهتدينا)، وقياس الشرط الذي حذف جوابه أن يتأخر عن الدليل علـى الجواب، فكأن الترتيب أن يقال في الكلام: (إن زيداً لقائم إن شاء ا ُ)، أي: (إن شـاءَ ا ُ فهـو قائم)، لكنه توسط هنا بين اسم (إن) وخبرها؛ ليحصل توافق رؤوس الآي، وللاهتمـام بتعليـق الهداية بمشيئة ا .(البحر المحيط 1: 419)
2. انظر: السلسيلي: شفاء العليل 3: 962 ـ 963.
3. انظر: المبرد: المقتضب 2: 71 ـ 72.
4. سيبويه: الكتاب 3: 68.
5. الأنباري: عبد الرحمن بن محمد (ت:577هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1998م، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، (د.ط)، مسألة: 87، 2: 628.
6. السيوطي: همع الهوامع 2: 462.

ومعظم ما أورده النحاة من أمثلة للتقديم والتأخير في أسلوب الشرط، وغيـره من أساليب العربية وتراكيبها، هو من قبيل الأمثلة المصنوعة.[1]

ويذهب الأسترابادي(686هـ) إلى أن "كلمات الشرط الجازمة الثابتة الأقدَام في الشرطية لا يدخلها شيء من نواسخ الابتداء إلا في الضرورة، فيـضمر مـع ذلـك بعدها ضمير الشأن حتى لا تخرج كلمات الشرط في التقـدير عـن التـصدر فـي جملها".[2]ويورد شاهداً على هذا النمط قول الأخطل:[3]

إن مَن يَدخُل الكنيسةَ يَوماً   يَلْقَ فيها جَآذِراً وَظِباءَ

وليس هنالك داعٍ إلى تقدير ضمير الشأن، وأسلوب الشرط هنا سد مسد اسـم (إن) وخبرها، ومثل هذا النمط يعد من قبيل الضرورات التي لا يحتج بها؛ ذلـك أن "ما يؤثر في الجملة لا يدخل على جملة مصدرة بلازم التصدر".[4]

وأما القول في (أما) فيرى سيبويه(180هـ) أن "فيها معنى الجزاء. كأنه يقول: (عبد ا ِ مَهما يكُن مِن أمره، فمنطلِقٌ). ألا تَرى أن الفاء لازمة لها أبداً".[5] وإذا كان فيها معنى الجزاء، فتلزم موضع الصدارة في التراكيب العربية، وهذا ما نص عليه سيبويه(180هـ) بقوله: " (أما) و(إذا) يقطَع بهما الكـلام، وهمـا مِـن حـروف الابتداء".[6] ومصطلح (الابتداء) في بعض مواضعه لدى سيبويه(180هـ) يـرادف مصطلح (الصدَارة) الذي ظهر فيما بعد.

ومِن المواضع التي ترد فيها (لَما): أن تكون حرف وجوب لوجـوب، نحـو قولك: (لَما قُمتَ أكرَمتُكَ)، و(لما جِئتَني أحسَنتُ إليك)، هذا إذا كانت الجملتان بعدها

---

1. انظر: أنيس : من أسرار اللغة ص: 279.
2. الأسترابادي: شرح الكافية 1: 241.
3. انظر: الأسترابادي: شرح الكافية 1: 241 ، السيوطي: همع الهوامـع 1: 437 ، البغـدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 5: 420 ، الشنقيطي: الدرر اللوامع 1: 179. الجآذر: جمع جؤذُر: وهو ولد البقر الوحشي.
4. الأسترابادي: شرح الكافية 1: 241.
5. سيبويه: الكتاب 4: 235.
6. المصدر نفسه 1: 95.

موجبتين. فإن كانتا مَنفيتين كانت حرف نفي لنفي، نحو: (لَما لم يَقُم زيـد لـم يَقُـم عَمرو)، وتكون حرف وجوب لنفي إذا كانت الجملة الأولى منفية والثانية موجبـة، وبالعكس إذا كانت الأولى موجبة والثانية منفية، وفيها معنى الشرط أبداً لا يفارقُهـا وموضعها الصدر، ولا تدخل إلا على الماضي لفظاً أو معنى، أو معنى دونَ لفـظٍ، نحو ما مثل به.[1]

وينص ابن الحاجب(646هـ) على أنه "قد يتضمن المبتدأ معنى الشرط، فيصح دخول الفاء في الخبر، وذلك: الاسم الموصول بفعل أو ظرف، والنكرة الموصـوفة بهما، مثل: (الذي يأتيني، أو في الدار، فله درهم)، (وكل رجل يأتيني، أو في الدار، فله درهم".[2]

ومما ورد على هذا النمط قول المَلَكين للنبي صلى الله عليه وسلم: "الذي رَأيتَه يشَق شِدقُه، فَكَذاب"،[3] والمبتدأ في مثل هذا النمط التركيبي له الصدارة في جملتـه، وهذا ما أشار إليه الأستراباذي(686هـ) بقوله: " وإنما دخله ـ الخبـر ـ الفـاء؛ لمشابهة المبتدأ لكلمة الشرط، ويلزمها التصدر، ولا يدخلها نواسخ الابتداء؛ لأن تلك النواسخ تؤثر في معنى الجملة".[4]

وقد يتداخل أسلوب الشرط مع أسلوب القَسَم، ولاقتضاء كل منهما جملة تكـون جواباً للأسلوب يضع الأسترابادي(686هـ) ضابطاً عاماً لتحديد جملة الجواب إلـى أي أسلوب تنتمي حيث ينص على أن القَسَم إما أن يتقدم أول الكلام أو يتوسـطه أو يتأخر عنه. فإن تَقدم وجب اعتباره سواء وليه الشرط نحو: (والله إن أتيتني لآتينك)، أو لا نحو: (والله إني آتيك).

وإن توسط الكلام، فإما أن يَتقدم عليه الشرط، أو لا. فإن تَقـدم عليـه وجـب اعتبار الشرط، وجاز إلغاء القَسَم واعتباره سواء تقدم على ذلك الشرط طالب خبـر

---

1. انظر: المالقي: أحمد بن عبد النور (ت:702هـ)، رصف المباني في شرح حروف المعاني، 2002م، ت: محمد أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط3، ص: 353 ـ 354.
2. الأسترابادي: شرح الكافية 1: 237.
3. البخاري: الجامع الصحيح، كتاب الأدب، حديث رقم: 6096، 3: 1223.
4. الأسترابادي: شرح الكافية 1: 241.

نحو: (أنا إن أتيتني فوَا ـِ لآتينكَ)، و(أنا إن أتيتَني وا ـِ آتِكَ)، أو لم يتقدم عليه ذلـك نحو: (إن أَتَيتَني فوَا ـِ لآتينكَ)، و(إن أَتَيتَني وَا ـِ آتِكَ).

وإن لم يتقدم الشرط على هذا القَسَم المتوسط، فإما أن يتأخر عنه الشرط أو لا، فإن تأخر، فإن اعتبرت القَسَم ألغيت الشرط نحو: (أنا وا ـِ إن أَتَيتَني لآتينـكَ)، وإن ألغيته اعتبرت الشرط، نحو: (أنا وَا ـِ إن أَتَيتَني آتِكَ)، وإن لم يتأخر عنه الـشرط، فإن جاء بعد القَسَم جملة جاز اعتباره وإلغاؤه، نحو: (أنا وَا ـِ لآتينكَ)، و(أنـا وَا ـِ آتيكَ)، وإن جاء بعده مفرد وجب إلغاؤه، نحو: (أنا وا ـِ قائم).

وإن تأخر القَسَم عن الكلام وجب إلغاؤه، نحو: (أنا قائم وَا ـِ)، و(إن أتَيتَني آتِكَ وا ـِ)، والقَسَم في كل هذه الأنماط أكثر إلغاء من الشرط؛ لأنه أكثر دوراناً في الكلام حتى رفع ا المؤاخذة به بلا نية لتمرن ألسنتهم عليه وسماه لغواً.[1]

وسواء تقدم القَسَم أو تأخر تبقى لأدوات الشرط الصدارة في أسلوبها، فبتقـدم القَسَم تصبح جملة الشرط جملة معترضة تتصدرها أداة الشرط، والصدارة هنا تكون للجملة والأسلوب لا للكلام، وإن وقع القَسَم حشواً في أسلوب الشرط كانت صـدارة الأداة للكلام والأسلوب على حد سواء.

وإذا جاءت أدوات الشرط غير واقعة في موضع الصدارة، فلضرورة الشعر،[2] كقول لبيد بن ربيعة:[3]

عَلَى حِينَ مَن تَلبَثْ عَلَيهِ ذَنُوبه   يَجِد فَقْدَها، وفِي الذنَابِ تَدَاثُر

ويرى عبد القاهر الجرجاني(471هـ) أن "هذا لا يَحسن؛ لأجـل أن (حـينَ) مضاف إلى الجملة، فلا يكون (مَن) صَدراً، لكن الذي حسنَه أن (حينَ) إذا أُضـيفَ كان ما بعدَه في اللفظ مبتدأ وخبراً، كقولكَ: (حينَ زيد أمير)، فصار كأنه ليس قبلـه

1. انظر: الأستراباذي: شرح الكافية 4: 467 ـ 475.

2. انظر: الجرجاني (عبد القاهر): المقتصد 2: 1109.

3. انظر: ديوان لبيد بن ربيعة ص: 64 ، سيبويه: الكتاب 3: 75 ، ابـن الـسكيت: إصـلاح المنطق ص: 361 ، البغدادي(عبد القادر): خزانة الأدب 9: 61. الشنقيطي: الدرر اللوامـع 5: 86.

شيء"،[1] ومعنى قوله هذا: أن (مَن) هنا تتصدر أسلوب الشرط فقـط ولا تتـصدر الكلام على عمومه.

وأسلوب الشرط "مِن المَباحِث التي لم تَنَل حقها من الاهتمام في كتب النحـو التقليدية، فجملة الشرط عرفها النحاة، لا كأسلوب قائم برأسه متنوع الأنماط مختلف الدِلالات، بل تناولوها ضمن مَباحث جزم المضارع، فاقتصروا في بحثهم لها علـى بحث العامل، فإذا كان التركيب: (إن تَكتُب أَكتُب) دار بحثهم حول العامل في ذلـك الجزم الذي حل بالفعل الأول وبالفعل الثاني، واختلفوا في هـذا اختلافـاً جزئيـاً لا يَخرج عن هذا الإطار، ولكن أهذا كل ما يمكـن أن يبحـث فـي جملـة الـشرط العربية؟".[2]

4.2 (ما) التعجبية:

تَتَراوح أساليب التعجب في اللغة العربية بين القياسية، والسماعية. وقد خَصتْ اللغة العربية الأساليب القياسية بصيغتين هما: (ما أفْعلَـه)، و(أفْعِـلْ بـهِ). بينمـا الأساليب السماعية للتعجب "لا ضابط ولا حصر لها ولا بد أن يكون التنغيم أساسـاً في فهمها".[3]

وصيغة التعجب القياسية (أفْعِلْ بهِ) فعلها جامد، لا يجوز لمعمولـه أن يَتَقَـدم عليه.[4]

أما الضرب الثاني: (ما أفْعَلَه)، " فلا بد أن يَلزَمه(مَا) مِن أوله"[5]. وهـذا مـا نص عليه الصبان(1206هـ) في حديثه عن (ما) التعجبية: "مِن أنها مبتدأ أي واجب التقديم؛ لأنها في كلام جرى مجرى المَثَل، فلزم طريقة واحـدة".[6] وكـذاك نـص

---

1. الجرجاني (عبد القاهر): المقتصد 2: 1110.
2. حجازي: محمود فهمي، مدخل إلى علم اللغة، 1992م، دار الثقافة، القاهرة، ص: 68.
3. كشك: أحمد، من وظائف الصوت اللغوي، 1997م، (د.ن)، القاهرة، ط2، ص: 75.
4. انظر: حسن : النحو الوافي 2: 91.
5. ابن يعيش: شرح المفصل 4: 411.
6. الصبان**:** الحاشية 3: 24.

الخضري(1286هـ) على أن: "(مَا) مبتدأ ويجب تَقديمه إجماعاً لجَريانـه مجـرى المَثَل، فلا يغير".[1]

والنحاة ينظرون إلى صيغة التعجب: (ما أَفْعَلَه) نظرتهم إلى الأمثال، و"الأمثالُ الألفاظُ فيها مَقصورة على السماع".[2] وكذلك هي "صيغة التعجب تجري على منهاج واحد لا يختلف، فلا يجوز تَقديم المفعول فيه على (ما)، ولا على الفعل، فلا يجوز: (زيداً ما أحسنَ)، ولا (ما زيداً أحسنَ)".[3]

فنحن هنا أمام عبارة مسكوكة لا يتزحزح فيها شيء عن موضعه؛ "لأن معنى التعجب إنما دخلها على هيئةٍ إن زال لفظها زال المعنى".[4]

وإذا أردنا تحليل عبارة (ما أحسنَ زيداً)، نجد أن (ما) التعجبية جـاءت فـي صدر الجملة، وهي مِن الألفاظ المبنية، و(أحسنَ) فعل ماضٍ، وهو أيضاً من الألفاظ المبنية، والمتعجب منه (زيداً)، وإن كان معرباً إلا أنه يلتزم هنـا وظيفـة نحويـة واحدة، فأشبه بذلك الألفاظ المبنية. ويرى تمام حسان أن "عدم وجود قرينة العلامـة الإعرابية في المبنيات قد جنح بها إلى قرينة الرتبة، وجعل الرتبة عوضاً لها عـن العلامة الإعرابية".[5]

فغياب العلامة الإعرابية أو ثباتها، يقيد مِن حركة الكلمات، ويجعلهـا تلتـزم برتبة محفوظة لا تحيد عنها، وإن أي تغير للظواهر الموقعية يعد خروجاً على نظام اللغة في تراكيبها.

وقد أورد النحاة بعضاً من الأساليب السماعية للتعجب استعملها أهل اللغة فـي عصور متباينة من تطور اللغة العربية، ولبلوغ هذه الأساليب أسمى درجات البيان، وخروجها من نطاق لغة الإيصال إلى نطاق لغة الإبداع، جعل أهل اللغة يَتَمثلونهـا

---

1. الخضري: الحاشية 2: 89.
2. ابن يعيش: شرح المفصل 4: 422.
3. المصدر نفسه 4: 422.
4. المبرد: المقتضب 4: 177.
5. حسان : اللغة العربية معناها ومبناها ص: 208.

في كل زمان ومكان وجرت بذلك مجرى الأمثال، فأصـبحت عبـارات مـسكوكة اكتسبتْ ألفاظها المتقدمة الصدارة من طريق السبك.

فمن هذه الأساليب ما تتصدرها الأسماء، ومنها ما تتصدرها الأفعال، ومنهـا ما تتصدرها الأحرف، نحو: (ـِ أنتَ)، (نَاهيكَ به)، (واهاً لَه)، (يـا لَـكَ رجـلاً)، (كَاليومِ رجلاً)، (ويلُمهِ رجلاً)، (قاتَلَه ا ُ مِن شاعرٍ)، (لا شَل عَـشَره)، (أبرحـتَ رَباً)،[1](ـِ دَره)، (حَسبكَ بزيدٍ رجلاً)، (سبحانَ ا ـِ)، (يا لَكَ مِن ليلٍ)، (إنـك مـن رجلٍ لَعالم)، (ما أنتِ جارة)،(واهاً له ناهياً)، (وَيلُه رجلاً)، (كفاكَ بهِ رجلاً)، (ـِ لا يؤخر الأجلُ).[2]

5.2 (بينا) و(بينَما) الظرفية:

قد يَتصل بآخر الظرف (بَينَ) الألف أو(ما)، وللنحاة أقـوال متباينـة فيهمـا، وخلاصة ما دار حول (الألف): **أنّها صائت طويل امتداد للفتحة المتـصلة بـالنون،** وقيل: إنها كافة للظرف (بين) عن الإضافة، والقول الثالث: أنها عوض عن كلمـة محذوفة يقدرها النحاة بـ(أوقات)، والقول الرابع: أنها في أصـلها كانـت تنـوين عوض. والقول الخامس: أنها بَقِيةُ (ما)،[3] قال أبو علي الفارسي(377هـ): "هذا لا يعرفُ إلا بوحي أو خَبَر نبي".[4] والقول في (ما) أنها كافة زائدة.

ولا يعنينا هذا الخلاف بقدر ما يعنينا سلوك الظرف (بين) عند اتصاله بالألف أو(ما) في التراكيب العربية.

و(بينا) و(بينما): "ظرفا زمان بمعنى: المفاجأة، ويضافان إلى جملة من فعـل وفاعل، ومبتدأ وخبر".[5] ولا بد أن يأتي بعدهما كلام مرتب على هذه الجملة بمنزلة الجواب، وهذا ما نص عليه ابن منظور(711هـ) بقوله: "ويحتاجان إلى جواب يَتم

---

1. انظر: الأستراباذي: شرح الكافية 4: 222.
2. انظر: السيوطي: همع الهوامع 3: 42.
3. المصدر نفسه 2: 150.
4. البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 7: 62.
5. ابن منظور: لسان العرب 2: 197.

به المعنى".[1]فالجمل التي تدخل عليها (بينا) و(بينما) جمل ذات شقين، يتكون الشق الأول من (بينا) أو(بينما)، والجملة التي تضاف إليهما، والشق الثاني هـو: جملـة الجواب، وقد تُسبَق بـ(إذْ) أو (إذا) وقد لا تُسبَق، وهو الأكثر. وجرت العادة النطقية أن يكون هنالك سكتة خفيفة بين الجملتين.

والناظر إلى اللغة العربية في أساليبها يجدها تسلك مسلكاً واحـداً، فالأسـاليب التي تتكون من شقين مثل أسلوب الشرط، وأسلوب الاستفهام ـ إذا نظرنا إلى جملة الجواب في الاستفهام على أنّها الشق الثاني ـ وكذلك أسلوب المفاجأة الذي تُستخدَم فيه (بينا) و(بينما)، فهذه الأساليب تَتَصدرها ألفاظ هي بمثابة المفتاح الموسيقي الذي يحمل إلى الذهن الشرط، أو الاستفهام، أو المفاجأة، وتكون الصلة بين الشق الأول، والثاني إما مباشرة، وإما بواسطة أداة جديدة تدعم علاقة الشق الثاني بالأول، مثـل وجود الفاء التي تربط الجواب بالشرط، ووجود حرف الجواب في جواب الاستفهام، ووجود (إذْ) أو (إذا) في جواب (بينا) و(بينما).[2]

والألفاظ التي تَتقدم هذه الأساليب واجبة الصدارة، لا يَتقدم عليها شـيء مـن الجمل التي تأتي بعدها، وهذا ما نص عليه علماء اللغة فـي حـديثهم عـن (بينـا) و(بينما) بقولهم: "بينا وبينما من حروف الابتداء".[3] أي من كلمات الصدارة.

وإذا تجاوزنا إطار الجملة البليغة إلى إطار القطعة البليغة، أو النَص البليغ،[4] نجد أن (بينا) و(بينما) في أغلب أحوالهما تَتَصدران هذه القطع، والنصوص، وكأنهما أدوات استفتاح تبتدئ بها النصوص.

---

1. ابن منظور: لسان العرب 2: 197.
2. انظر: طحان : الألسنية العربية ص: 94 ـ 95.
3. ابن منظور: لسان العرب 2: 198.
4. لقد قيدت نظريات علم اللغة الحديث نفسها بمواصفات لغوية في مستوى الجملة، أو ما هـو أدنى من الجملة، وذلك لعَجزها عن ابتكار نظريات شاملة على مستوى الـنص. ولـم تظهـر النظريات التي تستطيع بطبيعتها الشاملة، أن تتعامل مع النصوص إلا في الربـع الأخيـر مـن القرن العشرين. وهي نظريات ما زالت في أطوارها التجريبية الأولى، لكنهـا نبهـت أذهـان الأسلوبيين إلى خطورة المأزق البنيوي الذي أدى بطريقة غير مباشرة إلى حَصر المواصـفات اللغوية فيما هو أدنى من مستوى الجملة. والجدير بالذكر أن الدراسات والنظريات اللغوية التـي

ونظرة في الأحاديث النبوية في صحيح مسلم تنبئنا أن هناك ما يَقـرب مِـن خمسة وعشرين حديثاً، يَتصدرها الظرفان (بينا) و(بينما).[1]

ويَتَطرق كمال بشر في حديثه عن أنماط الخطأ في الموقعية ـ في لغة اليوم ـ إلى تأخير ما حَقه التقديم، ويرى بأن هذا "يظهر بكثرة عند استخدام الرابطة (بينما). إذ يقولون: (دخلتُ عليه بَينَما كان يذاكِر). وقد نَصوا على أن (بينما) و(بينا) لهمـا صَدَارة الكلام".[2]

ويَطرد في (كُلمَا) ما قلناه في (بينما)، من مجيء (ما) الكافة؛ لِتكُفه عن طلـب مضاف إليه مفرد، ومن تقدير زمان مضاف إلى الجمل، "ولِـ(ما) في (كُلمَا) مـن معنى العموم والاستغراق الذي يكون في كلمات الـشرط، نحـو: (مَـن)، و(مَـا)، و(مَتى)؛ شابهها أكثر من مشابهة (بينما)، فلم يدخل إلا على الفعلية بخلاف (بينـا) و(بينما)".[3]

وبسبب هذه المشابهة يكون في (كُلمَا) رائحة الشرط، فتسلك سلوك أدواته من حيث الترتيب الموضعي، فيكون لها الصدارة الحتمية في الأساليب العربية، وهذا ما نص عليه الأسترابادي(686هـ) بقوله: "وإنما رتب (بينا) و(بينما) و(كلمـا) مـع جملتيهما ترتيب كلمات الشرط، مع الشرط والجزاء؛ لِما ذكرنا مـن بيـان لـزوم مضمون الثانية للأولى لزوم الجزاء للشرط، ولهذا أُدخِلَ (إذا) و(إذْ) للمفاجـأة فـي جواب (بينا) و(بينما)؛ ليدلا على اقتران مضمون الأول بالثاني مفاجأة بـلا تـراخٍ، فيكون آكد في معنى اللزوم".[4]

=طَمَحَتْ إلى دراسة النصوص الأدبية، إنما كانت نتيجة غير مباشرة لتأثر النظريـات اللغويـة الحديثة بالنقد الأدبي، وليس العكس. (موسوعة النظريات الأدبية ص: 39)

1. انظر: النووي: يحيى بن شرف (ت:676هـ)، صحيح مسلم بشرح النـووي، 1990م، دار الكتب العلمية، بيروت، 10: 164 ـ 165.
2. بشر : دراسات في علم اللغة ص: 294.
3. الأسترابادي: شرح الكافية 3: 278.
4. المصدر نفسه 3: 279.

6.2 كِنَايات العدد:

من كِنايات العدد في اللغة العربية: (كَم)، و(كأي)، و(كذا). سميتْ كِنايات؛ لأن كل واحدة منها يكنى بها عن مَعدود، ويراد منها ذلك المعدود، فهو مدلولها، وهي الرمز الدال عليه، وتقع على الكثير منه والقليل.[1]

يرى ابن السراج(316هـ) أن "(كم) لا تكون إلا مبتدأة في الاستفهام والخبر. ولا يجوز أن تبنيها على فعل، وأنها تكون فاعلة في المعنى، ومفعولة، ومبتدأة، وظرفاً. كما يكون سائر الأعداد في التقدير، لا يجوز أن تقول: (رأيتَ كم رجلاً)، فتُقدم عليها ما يعمل فيها".[2] وقوله: (لا يجوز أن تبنيها على فعل) أي أنه لا يجوز أن يعمل فيها ما قبلها مِن فعل وغيره، وهذا حكم عام تشترك فيه معظم ألفاظ الصدارة.

وينص عبد القاهر الجرجاني(471هـ) على أن "(كم) في الخبر بمنزلتها في الاستفهام مِن جهة لزوم التقديم لها. فلا يجوز أن تقول: (يعجِبني ضربكَ كم رجلٍ)، ولا: (أعلم أنه جاءكَ كم رجلٍ؛ لأنهم أجرَوها مَجرى واحداً في الحالين".[3]

ويَنص ابن يعيش(643هـ) على أن لـ(كَم) موضعين: " الاستفهام والخبر، وأصلها الاستفهام، والاستفهام يكون بالمبهم؛ ليشرح ما يسأل عنه، وليس الأصل في الإخبار الإبهام، ولذلك كان في الخبرية شيء من أحكام الاستفهام، وهو أن لها صَدر الكلام كالاستفهام".[4] ولا يَقبل أبو حيان(745هـ) القول بأن أصل (كم) الاستفهام، ويرى أن "كل واحدة أصل في بابها لكنها لفظ مشترك بين الاستفهام والخبر".[5]

---

1. انظر: ابن يعيش: شرح المفصل 3: 165 ، حسن (عباس): النحو الوافي 4: 568.
2. ابن السراج: الأصول في النحو 1: 316.
3. عبد القاهر الجرجاني: المقتصد 2: 748.
4. ابن يعيش: شرح المفصل 3: 165.
5. أبو حيان: محمد بن يوسف، (ت:745هـ)، البحر المحيط، 2001م، ت: عادل أحمد عبد الجواد وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، 7: 319.

وفي موضع آخر يقرر ابن يعيش(643هـ) "أن (كـم) لا تكـون إلا أولاً فـي اللفظ".[1] ويرى أن (كم) في نحو قولك: (كم غُلامٍ مَلكـتُ) فـي موضـع نـصب بـ(ملكت) و" قُدم لِمَا تَقدم من كون (كم) لها صدر الكلام أيضا في الخبر على حدها في الاستفهام، وحَملاً على (رب)؛ لمضارعتها إياها".[2]

والمشابهة بين (كم) و(رب) تَكمن في تَصَدر كل منهما الجملة العربيـة، فلمـا تضمنتْ (كم) الخبرية من المعنى الإنشائي في التكثير، و(رب) من المعنى الإنشائي في التقليل "وجب لها صدر الكلام، وإنما وجب تصدير متضمن معنى الإنشاء؛ لأنه مؤثر في الكلام مخرج له عن الخبرية، وكل ما أثّر في معنى الجملة من الاستفهام، والعرض، والتمني، والتشبيه، ونحو ذلك، فحقه صَدر تلك الجملة".[3] فكأن أسـاليب العربية جميعها تُختزَل في هذه الأدوات التي تتصدر الجمـل، فهـي التـي تُحـدد أسلوبها، وتُعد المفتاح الذي يحمل إلى الذهن معنى هذا الأسلوب.

ويذهب أبو حيان(745هـ) إلى أن هناك لغـة أخـرى فـي (كـم) حكاهـا الأخفش(215هـ) "وهي جواز أن لا تتصدر، فتقول: (فَككْتُ كم عانٍ)، و(مَلكتُ كم غُلامٍ)؛ لأنها بمعنى: (كثير)، كما جاز: (فَككْتُ كثيراً مِن العناة)، و(مَلكتُ كثيراً مِن الغِلمان)".[4] حيث وقعت (كم) معمولة لِما قبلها؛ لذلك تَسقُط عنها أحقية الصدارة.

ويرى أبو حيان(745هـ) أنه "اضطُرب في القياس على هذه اللغة، فقيل: هي مِن القِلة بحيثُ لا يقاس عليها، والصحيح أنه يجوز القياس عليها؛ لأنهـا لغـة".[5] وقوله هذا ينقصه الشاهد، فقد وصف بعض النحاة هذه اللغة بالرداءة.[6]

---

1. ابن يعيش: شرح المفصل 3: 168.
2. المصدر نفسه 3: 169.
3. الأسترابازي: شرح الكافية 3: 238.
4. أبو حيان: ارتشاف الضرب 2: 784.
5. المصدر نفسه 2: 784.
6. ابن هشام: مغني اللبيب 1: 207.

وأما قوله تعالى:"ألم يَرَوا كم أهلَكْنا قبلَهم مِن القُرون أنهم إليهم لا يَرجِعونَ".[1] فيرى ابن هشام(761هـ) أنك إن "أبدَلْتَ (أن) وصلتها مِن (كم)، فمردود بأن عامل البدل هو عامل المبدل منه، فإن قُدر عامل المبدل منه (يَرَوا) فـ(كم) لها الصدر، فلا يعمل فيها ما قبلها، وإن قُدر (أهلكنا)، فلا تُسلط في المعنى على البدل، والصواب أن (كم) مفعول لـ(أهلكنا)، والجملة إما معمولة لـ(يَرَوا) على أنّه علق عن العمل في اللفظ، و(أن) وصلتها مفعول لأجله، وإما معترضة بين (يَرَوا) وما سَد مَسد مفعوليه، وهو (أن) وصلتها".[2]

أما (كأي) ففيها خمس لغات: (كأي) و(كاءٍ) و(كيءٍ) و(كأْيٍ) و(كإٍ).[3] وأفصحها (كأي) و(كاءٍ)، فهما: لغتان كثر استعمالهما، إلا أن الخفيفة أكثر في الشعر، والثقيلة أكثر في القراءة،[4] ولم يقرأ قوله تعالى: (وكأين مِن نبي)[5] من السبعة بالخفيفة إلا ابن كثير(120هـ) وحده، ووافقه من غير السبعة يزيد بن القعقاع المدني(132هـ)،[6]وهذه الازدواجية في استعمال (كأي) في لغة النثر، و(كاءٍ) في لغة الشعر إحدى آثار الوزن الشعري على أبنية العربية.[7]

---

1. سورة يس، آية:31. / قال الفراء: (كم) في موضع نصب مِن وجهين: أحدهما بـ(يَرَوا)، والوجه الآخر: أن تكون (كم) في موضع نصب بـ(أهلكنا).(معاني القرآن 2: 376). قال أبو جعفر رداً على الفراء: القول الأول محال؛ لأن (كم) لا يعمل فيها ما قبلها؛ لأنها استفهام، ومحال أن يدخل الاستفهام في حَيز ما قبله، وكذا حكمها إذا كانت خبراً.(إعراب القرآن 3: 392 ـ 393)

2. ابن هشام: مغني اللبيب 1: 207.

3. انظر: ابن يعيش: شرح المفصل 3: 180.

4. انظر: ابن الشجري: الأمالي 1: 160.

5. سورة آل عمران، آية: 146.

6. انظر: ابن مجاهد: أحمد بن موسى (ت: 324هـ)، السبعة في القراءات، 1980م، ت: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط2، ص: 216 ، الداني: عثمان بن سعيد (444هـ)، التيسير في القراءات السبع، 1985م، ت: أوتو برتزل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، ص: 90.

7. انظر: عبد التواب : فصول في فقه العربية ص: 224.

و(كأي) لها صدر الكلام كما هو الشأن في (كم) الخبريـة، فقـد نـص أبـو حيان(745هـ) على أن "(كأين) لازمة التصدير، ولا يحفظ مِن كلامهـم الإضـافة إليها، ولا دخول حرف الجر".[1]

ونص ابن عقيل(769هـ) على أن "(كم) لها صَدر الكلام: استفهامية كانتْ أو خبرية. فلا تقول: (ضَربتَ كم رجلاً) ولا: (مَلكتُ كم غلمان)، وكذاك (كأي) بخلاف (كذا). نحو: (ملكتُ كذا درهماً)".[2]

ويرى ابن هشام(761هـ) أن "مِن الأمور التي توافق فيها (كأي) (كـم) لـزوم التصدير".[3] وكذلك يرى أن مِن الأمور التي تخالف فيها (كذَا) (كأي) "أنها ليس لها الصدر، تقول: (قبَضتُ كذَا درهماً)".[4] ونص السيوطي(911هـ) على أن " (كأين) مبنية لازمة الصدر، ملازمة للإبهام مفتقرة لتمييز، وتمييزها مجرور بـ(مِن) غالباً، وقال ابن عصفور(669هـ): لازماً".[5]

وعلى هذا يَتقرر أن مِن كِنايات العدد ما له الصدارة الحتمية في الجملة العربية نحو: (كم)، و(كأي)، ومنها ما ليس كذلك.

ونص الأسترابادي(686هـ) على أنه "قد جاء (كأي) في الاستفهام قليلاً، دون (كذا)،"[6] ومنه قول أُبي بن كعب(21هـ) لعبد ا : "كأين تَقرأُ سورةَ الأحزاب؟ أو كأين تَعد سورة الأحزاب؟ فقال: ثلاثاً وسبعين. فقال أُبي: قَطْ".[7] أي: (كم تَعـد؟)،

1. أبو حيان: ارتشاف الضرب 2: 791.
2. ابن عقيل: عبد ا العقيلي، (ت:769هـ)، شرح ابن عقيل، 2003م، ت: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 2: 387.
3. ابن هشام: مغني اللبيب 1: 210.
4. المصدر نفسه 1: 211.
5. السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال، (ت:911هـ)، الإتقان في علـوم القـرآن، 1985م، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط3، 2: 218.
6. الأسترابادي: شرح الكافية 3: 246.
7. ابن الأثير: المبارك بن محمد، النهاية في غريب الحديث، 1399هـ، ت: محمـود محمـد الطناحي، دار الفكر، بيروت، 4: 79.

فاستعملها استفهامية، وحذف مميزها، وهما قليلان. وفي مثل هذا النمط اللغوي أيضاً يكون لها الصدارة في الأساليب العربية.

الفصل الثالث

الأفعال التي لها الصدارة

ثمة أفعال في اللغة العربية تتصدر الجمل، وتكتسب هـذه الأفعـال الـصدارة بطريقتين إحداهما: أن يتصل بها أحرف تكون سوابق ولواحق، أما السوابق فهـي: (قد) و(السين وسوف)، وأما اللواحق فهي: نونا التوكيد و(ما) الكافـة، ورأيـت أن أنسب الصدارة إلى الأفعال وليس إليها؛ لنزولها مِـن الأفعـال منزلـة الجـزء،[1] والطريقة الأخرى في اكتساب الأفعال لحَق الصدَارة هي: أن تكون جامدة إما جموداً اشتقاقياً، وإما جموداً سياقياً. وهي على النحو الآتي:

1.3 الفعل المتصِل بـ(قد) الحرفِية:

(قد) لفظ مشترَك، يكون اسماً وحرفاً، وفي حالة كونه اسماً يكون له معنيـان، فقد يكون اسماً بمعنى: (حَسب)، وقد يكون اسم فعل بمعنى: (كَفَـى). وتفيـد (قـد) الحرفية مع الماضي أحد ثلاثة معان: التوَقع، والتقريب، والتحقيق، ومع المـضارع أحد أربعة معانٍ: التوَقع، والتقليل، والتحقيق، والتكثير.[2]

و(قد) الحرفية مِن الحروف التي اختصت بالدخول على الأفعال؛ " ذلك أن مِن الحروف حروفاً لا يذكر بعدها إلا الفعل، ولا يكون الذي يليها غيـره مظهـراً، أو مضمراً، فمِما لا يليها الفعل إلا مظهراً (قد)".[3]ويرى سيبويه(180هـ) أنـك لـو قلت:"(قد زيداً لقيتُ) لم يحسن؛ لأنها إنما وضِعَتْ للأفعال".[4]

وتَطَرق النحاة إلى السياق التركيبي الذي تأتي فيه (قد) الحرفية، فرأوا أنها تأتي في سياق الجواب؛ لنحو قولهم: "(أفَعَلَ ؟). كما كانت (ما فَعَلَ) جواباً لـ(هَلْ فَعَلَ ؟)

---

1. انظر: سيبويه: الكتاب 3: 115 ، ابن هشام: مغني اللبيب 1: 158.
2. انظر: المرادي: الحسن بن قاسم (ت:749هـ)، الجنى الداني في حروف المعاني، 1992م، ت: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ص: 253 ـ 259.
3. سيبويه: الكتاب 1: 98.
4. المصدر نفسه 1: 98.

إذا أخبرت أنه لم يقع".[1] ويقرر ذلك سيبويه(180هـ) في موطن آخر حيث يقول: "وأما (قد) فجواب لقوله (لَما يفعل)، فتقول: (قد فَعَلَ)، وزعم الخليل(170هـ) أن هذا الكلام لقوم يَنتظرون الخَبَر".[2] ويفسر ابن يعيش(643هـ) مقولة الخليل(170هـ) بقوله: "يريد أن الإنسان إذا سَأل عن فعل أو عِلِمَ أنه متوقع أن يخبَر به، قيل: (قد فَعَلَ). وإذا كان المخبِر مبتدئاً قال: (فعل كذا وكذا) فاعرفه".[3]

وبناء على ذلك يَتبَين أن (قد) حرف إخبار، والإخبار في جميع ذلك لا يخالفها. فهو الخاص بها الذي تُسمى به.[4]

و(قد) الحرفية بذلك تسلك المسلك التركيبي نفسه الذي تسلكه أحرف الجواب من حيث تَصدر الجملة العربية، إلا أن هذا الحكم لم يَنُص عليه سوى السهيلي(581هـ)، والخضري(1286هـ)، وعباس حسن. فقد قال السهيلي(581هـ) في نتائج الفكر: "فإن أدخلتَ على الماضي (قد) التي للتوَقع كانتْ بمنزلة (السين) التي للاستئناف، وقبحَ حينئذٍ: (أمس قد قامَ زيد) كما قبحَ: (غداً سَيَقوم زيد)، والعلة كالعلة حَذْوَكَ النعلَ بالنعل".[5] فهو يرى أن (قد) حرف استئناف - أي ابتداء - لا يجوز تَقَدم شيء من معمولات الفعل المتصِل بها عليه حتى أشباه الجمل التي هي مَنَاط التوسع مِن حيث التقديم والتأخير.

ولقد تَطَرق الخضري(1286هـ) إلى الحديث عن الوظيفة النحوية لكلمة (مِثْله) في قول ابن مالك(672هـ):[6]

وغَير ماضٍ مِثْله قد عَمِلا   إن كانَ غير الماضِ مِنْه استُعمِلا.

---

1. سيبويه: الكتاب 3: 114.
2. المصدر نفسه 4: 223.
3. ابن يعيش: شرح المفصل 5: 92.
4. انظر: المالقي: رصف المباني ص: 456 ، المرادي: الجنى الداني ص: 256.
5. السهيلي: عبد الرحمن بن عبد ا (ت:581هـ)، نتائج الفكر في النحو، 1984م، ت: محمد إبراهيم البنّا، دار الاعتصام، الرياض، ط2، ص: 123.
6. انظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل 1: 246.

ورأى بأنها "إما حال مِن فاعل (عَمِلَ)، أو نعت لمصدره محذوفاً أي: (عَمِلَ عَمَـلاً مِثْلَ عَمَلِه). وفيهما تَقْديم معمول الفعل المقرون بـ(قد) عليه، وهو ممنوع، فلعل فيه خلافاً، أو لضرورة".[1] فمثل هذا التقديم ممنوع عنده، وضرورة النظم ألجأت ابـن مالك(672هـ) إلى ذلك. وإن كان في قوله (فلعل فيه خلافاً) شيء مِن التشكيك في هذا الحكم. وقد سبقه بذلك الصبان(1206هـ) ـ في الموضع نفسه ـ حيث يـرى أن "ما ذكره بعضهم من منع تَقَدم معمول الفعل المقرون بـ(قد) عليه، فلعله غيـر متفق عليه".[2]

ويرى عباس حسن "أن (قد) الحرفية بجميع أنواعها المعنوية إذا دخلـت علـى فعل لم يَصِح أن يَتَقَدم عليها شيء مِن معمولاته".[3] فهـو بـذلك يـرى أن للفعـل المتصل بقد الحرفية صدارة الجملة.

والجملة الفعلية في اللغة العربية لها ترتيب مطرد؛ إذْ يَتَقَدم الفعل يليه الفاعـل يليه إحدى متعلقات الجملة. لكن يَطْرَأ على هذا الترتيب ما يغيره، فَيَتَقَدم على الفعل بعض معمولاته؛ فرتبة الفعل في الجملة العربية غير محفوظة، فهي رتبة حرة، وقد يَعرض لهذه الرتبة الحرة، أو غير المحفوظة ما يقَيدها، ومِن هذه المقَيدات التي تُقَيد رتبة الفعل، وتجعله في صَدر الجملة، ولا تسمح لأي معمول مِن معمولاته بالتَقَـدم عليه ـ (قد) الحرفية.

وصَدارة الفعل المتصل بـ(قد) الحرفية موضع خلاف، وحكم غير متفق عليه، إذْ يرى محمد عبد الخالق عضيمة بأنه "ليس لـ(قد) صدر الكلام، فيجوز أن يَتَقَـدم معمول ما بعدها عليها، وقد جاء تَقديم معمول الفعل بعد (قد) عليها في قول عمـرو ابن قِنْعَاس:[4]

أَلا يا بيتُ أهلُكَ أوعَدوني　　　　كأني كُل ذَنْبٍ قَد جَنَيتُ

---

1. الخضري: الحاشية 1: 246.
2. الصبان: الحاشية 1: 339.
3. حسن : النحو الوافي 1: 52.
4. عضيمة: محمد عبد الخالق، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، 2004م، دار الحديث، القاهرة، (د.ط)، 2: 247.

وقد تَتَبعتُ هذا الشاهد، فوجدت روايته على هذا النحو:[1]

أَلا يا بيتُ أَهلُكَ أَوعَدوني   كأني كُل ذَنْبِهِم جَنَيتُ.

وعلى هذه الرواية يَخرج هذا البيت مِن الاستشهاد به على تَقَدم معمول الفعل المتصل بـ(قد) عليه، وحتى لو سلمنا أن أيدي النحاة لم تَطَل هذا الشاهد بالتغيير والتحريف، وأن معمول الفعل المتصل بـ(قد) تقدم عليه، فلا يَعدو أن يكون هذا شاهداً واحداً مغايراً لظاهرة موقعية تنتظم معظم تراكيب اللغة العربية، ولا يمكن إغفال حق الصدارة للفظ من ألفاظ العربية لمجرد ورود شاهد واحد يخالف نمطاً لغوياً مطرداً في تراكيب العربية، وأية ظاهرة لغوية متَفَشية في لغة من اللغات لا تَعدَم شواهد تخالف المَعهود، وتخرج على المطرد من هذه الظاهرة، "فمِن الأخطاء التي وقع فيها علماء اللغة القدماء، اعتبار اللغة منطقية مطردة. هكذا اعتبر الإغريق لغتهم، ولكن اللغة وليدة النفس والعاطفة، كما هي وليدة الفكر".[2]

وربما تكون (هل) بمعنى: (قد)، وذلك مع الفعل، نحو قولك: (هلْ قُمتَ) بمعنى: (قد قُمتَ)، ومنه قوله تعالى: "هَلْ أتَى عَلَى الإنسَان حِين مِن الدهر"،[3] قالوا معناه: (قد أتى عليه ذلك)، وعلى ذلك ينبغي أن يحمَل قول زيد الخيل:[4]

سَائلْ فَوَارسَ يَربوعٍ بِشَدتِنا   أَهَلْ رأونا بِسَفحِ القُف ذِي الأَكمِ

وزعم بعضهم أن (هل) في الآية للتقرير،[5] وهذا مردود؛ لأنه لم يَثبت في (هل) معنى التقرير، فيحمَل هذا عليه، ولا يَليق بالآية، بل اللائق بـ(هل) فيها أن تكون

---

1. انظر: البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 3: 52.

2. فريحة: أنيس، نظريات في اللغة، 1981م، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط2، ص: 125.

3. سورة الإنسان، آية: 1./ يرى المبرد أن معناه: قد أتى على الإنسان حين مِن الدهر. و(قد) تكون جَحداً، وتكون خَبَراً. فهذا مِن الخَبَر؛ لأنكَ قد تقول: (فهل وعظتُكَ ؟)، (فهل أعطيتُكَ؟) تُقَرره بأنك قد أعطيته ووعظته. والجَحد أن تقول: (وهَلْ يَقْدِر واحد على مِثل هذا؟). (معاني القرآن 3: 213)

4. انظر: المبرد: المقتضب 1: 44 ، ابن جني: الخصائص 2: 465 ، ابن الشجري: الأمالي 1: 163 ، ابن هشام: مغني اللبيب 2: 406 ، البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 11: 261.

5. انظر: ابن جني: الخصائص 2: 464 ـ 465.

للتحقيق، فهي أشبه بـ(قد) الداخلة على الماضي المذكورة في بابها مِن غيرهـا.[1]
و(هل) هذه التي بمعنى: (قد) أمكن في الصدارة مِن (قد) نفسها، إذ لـم تـرد فـي الشواهد العربية إلا متصدرة، ولم يَحم حول ذلك خلاف.

2.3 الفعل المتصل بأحد حرفي الاستقبال: السين و(سوفَ):

إن حرفي الاستقبال: السين وسوف مِن الحروف المختَصة بالفعل المـضارع، ويخلصانه للاستقبال، وينزلان مِنه مَنزلة الجزء، ولهذا لم يعملا فيه مع اختصاصهما به.[2]

وذهب الكوفيون إلى أن السين التي تدخل على المضارع نحو: (سَأفعلُ) أصلها (سَوفَ)، وذهب البصريون إلى أنها أصل بنفسها، والعِلة عند الكوفيين أنه لما كثُـر استعمال (سَوفَ) في كلامهم حذفوا منها (الواو) و(الفاء) تخفيفاً، والذي يَـدل علـى ذلك أنه قد صَح عن العرب أنهم قالوا: (سَو أفعلُ)، و(سَفَ أفعلُ)، و(سَي أفعلُ).[3]
وإذا جاز أن تُحذَف (الواو) تَارة و(الفاء) أخرى لكثرة الاستعمال جـاز أن يجمَـع بينهما في الحذف.[4]

ويرى رمضان عبد التواب أن "(سوف) أقدم مِن السين، والسين جزء مقتَطَـع مِنها، و(سَوفَ) مِن الكلمات القديمة في اللغات السامية الأخرى: كالآرامية فهي فيها: sawpa وهي اسم معناه فيها: الغاية، والنهاية. ثُم أصبحتْ في العربية أداة تَدل على الاستقبال في الأفعال، ثُم بدأت تعاني قصاً لبعض أطرافها في الفترة التـي سـبقت نزول القرآن الكريم؛ فقد ورد أن العرب قـالوا: (سَـو يكـون) و(سَـفْ يكـون) و(سَايكون) و(سَيكون)، وعندما جاء القرآن الكريم سجل لنا إحدى صور التطور في

---

1. انظر: سيبويه: الكتاب 3: 189 ، المبرد: المقتضب 1: 43 ـ 44 ، المالقي: رصف المباني ص: 470 ـ 471 ، ابن هشام: مغني اللبيب 2: 405 ـ 408.
2. انظر: المالقي: رصف المباني ص: 460 ، ابن هشام: مغني اللبيب 1: 158 ـ 159.
3. انظر: ابن خالويه: الحسين بن أحمد (ت:370هـ)، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، (د.ت)، ت: أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، ص: 121.
4. انظر: الأنباري: الإنصاف، مسألة: 92 ، 2: 646.

(سوف)، أو قُلْ المرحلة الأخيرة مِنه، مع الأصل الذي كان لا يزال يعيش معه جنباً إلى جنب، كما روى لنا اللغويون صور التطور الأخرى التي لم يكتب لها ما كتـب لغيرها من الخلود".[1]

ولم أجد في كلام القدماء من النحاة ما يَدل على أن للفعـل المتـصل بحـرف الاستقبال صدارة الجملة العربية، بل وجدتهم يضعون أمثلة تَتَقَدَم فيهـا معمـولات الفعل المتصل بحرف الاستقبال عليه، مثل قول المبرد(285هـ): "كما تقول: (زيداً سأضرب)".[2] فقدم المفعول به (زيداً) على الفعل المتصل بحرف الاسـتقبال، ولـو كان هذا ممتَنعاً لَمَا أقدم عالم من علماء العربية الأوائل على مثل هذا الصنيع.

ونص أبو حيان(745هـ) على أن "حرف التنفيس لا يمنع مِن عمل ما بعده مِن الفعل فيما قبله على أن فيه خِلافاً شاذاً، وصاحبه محجوج بالسماع، قال النمـر بـن تَولب:[3]

فَلَما رأتْه آمِناً هانَ وَجدها   وقالتْ: أبونا هكذا سَوفَ يَفْعَلُ

فـ(كهذا) منصوب بـ(يفعلُ) وهو بحرف الاستقبال".[4] أي (سوفَ يفعـلُ هكـذا). ومعظم ألفاظ الصدارة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها؛ لذا خرج الفعل المتصِل بحـرف الاستقبال مِن أن يكون له الصدارة الدائمة للتراكيب العربية من وجهة نظـر أبـي حيان(745هـ).

وفي كلام أبي حيان(745هـ) ما يشير إلى أن هناك خلافاً في تَقـدم معمـول الفعل المتصِل بحرف الاستقبال عليه، ويصفه بأنه شاذ، ومدفوع بالسماع، ويـذكر شاهداً على ذلك قول النمر بن تولب السابق.

---

1. عبد التواب : التطور اللغوي ص: 140.
2. المبرد: المقتضب 2: 8.
3. انظر: ديوان النمِر بن تولب العكْلي ص: 102. / جاءت روايته في الديوان: (فلما رَأَتْه أُمنا هانَ وَجدهَا ....).
4. أبو حيان: البحر المحيط 6: 194.

ومِن الشواهد على مثل هذا التقديم ما جاء في القرآن الكريم مِن التقديم في قوله تعالى: "وهم مِن بَعدِ غَلَبِهم سَيَغْلِبونَ".[1] فقد تَقَدّم متَعَلق الفعـل المتـصِل بحـرف الاستقبال (مِن بَعدِ غَلَبِهم) عليه.

ومع إجماع النحاة على جواز تَقَدّم معمول الفعل المتصل بحرف الاستقبال، نجد السهيلي(581هـ) يخالف ذلك، ويرى أنه "لا يستقيم تقديم الظرف على الفعـل فـي المستقبل من أجل السين أو(سوف)، لا تَقُلْ: (غداً سيقوم زيد)؛ لوجوه منها:

أن السين تنبئ عن معنى الاستئناف، والاستقبال للفعل، وإنما يكـون مـستقبلاً بالإضافة إلى ما قبله، فإن كان قبله ظرف أخرجته (السين) عن الوقوع في الظرف، فبقي الظرف لا عامل فيه، فَبطَل الكلام؛ فإذا قلت: (سيقوم زيد غداً)، دلّتْ (الـسين) على أن الفعل مستقبل بالإضافة إلى ما قبله، وليس قبله إلا حالة المتكلم، ودلّ لفـظ (غداً) على استقبال اليوم فتطابقا، وصار ظرفاً له.

ووجه ثان مانع من التقديم في الظرف وغيره، وهو أن (السين) و(سوف) مِـن حروف المعاني الداخلة على الجمل. ومعناها في نفس المتكلم، وإليه يـسند لا إلـى الاسم المخبر عنه، فوجب أن يكون له صدر الكلام كحروف الاسـتفهام، والنفـي، والتمني، وغير ذلك. ولذلك قَبح: (زيداً سَأضرب) و(زيد سيقوم)".[2]

فالسهيلي(581هـ) يرى في حرف الاستقبال المتـصِل بالفعـل مقَيـداً لـه، ولعناصر الجملة الأخرى، فيجعل الفعل في صدر الجملة، وكأنه بهذا يجعل الجملـة الفعلية أكثر نَمَطية، وأقرب إلى الترتيب المعهود الذي تسلكه مِن تقديم للفعـل يليـه الفاعل يليه متعلقات الجملة.

وأرى أن الأغلب عند استعمال الفعل المتصل بحرف الاستقبال ألا يَتقدم عليـه شيء مِن الجملة التي هو أحد عناصرها، وقلت: (الأغلب) معتقداً أن القوانين اللغوية ليس لها صفة الحتمية، بحيث يحكم حكماً قطعياً على صدارة الفعل المتصل بحرف الاستقبال "ومعنى ذلك أنه ليس هنا (صواب مطلق) في طريقة نحوية معينة، ولكـن

---

1. سورة الروم، آية: 3.

2. السهيلي: نتائج الفكر ص: 121 ـ 122.

هناك طريقة أصح، أو أفضل مِن طرق أخرى، وهذه الحقيقة يؤكدها (تشومسكي) تأكيداً قوياً في كل كتاباته".[1]

لذلك أرى أن تقديم معمول الفعل المتصل بحرف الاستقبال ليس خطأ نحوياً، بل أرى أن هذه الطريقة النحوية مقبولة، ولكن الأصح ألا يتقدم هذا المعمول على فعله، فقد تَتبعتُ الأفعال المتصلة بالسين وسوف في القرآن الكريم، فوجدتها كثيراً ما تأتي صدر جمل مستقلة نحو قوله تعالى: "سَأَصرِفُ عَن آيَاتِيَ الذِين يَتَكَبرونَ فِي الأَرضِ بِغَيرِ الحَق".[2]

وجاءت الجملة المصدرة بالسين و(سوف) خبراً للمبتدأ في نحو قوله تعالى: "والذِينَ كَذبوا بِآيَاتِنَا سَنَستَدِرجهم مِن حَيثُ لا يَعلَمونَ"،[3] كذلك اقترن جواب اسم الشرط الواقع مبتدأ بالسين وبـ(سوف) في آيات كثيرة، نحو قوله تعالى: "ومَن يَفْعَلْ ذَلكَ عدوَاناً وَظُلْمَاً فَسَوفَ نُصلِيهِ نَاراً"،[4]وجاءت الجملة المصدرة بالسين و(سوف) مفعولاً للقول في نحو قوله تعالى: "قُلْ سَأَتْلُوا عَلَيكُم مِنْه ذِكْراً"،[5]وهذه جمل مستقلة بحسب أصلها تَتَصَدرها الأفعال المتصِلة بالسين و(سوف)، ولم يَتقدم معمول الفعل المتصِل بالسين و(سوف) على عامله في القرآن الكريم إلا في قوله تعالى: "وَهم مِن بَعدِ غَلَبِهم سَيَغْلِبونَ".[6]

3.3 الفعل المتصِل بإحدى نوني التوكيد:

نونا التوكيد في اللغة العربية الخفيفة والثقيلة هما أصلان عند البصريين، وقال الكوفيون: الثقيلة أصل، ومعناها التوكيد، وقال الخليل(170هـ): التوكيد بالثقيلة

---

1. الراجحي: عبده، النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج، 1986م، دار النهضة العربية، بيروت، (د.ط)، ص: 128.
2. سورة الأعراف، آية: 146.
3. سورة الأعراف، آية: 182.
4. سورة النساء، آية: 114.
5. سورة الكهف، آية: 83.
6. سورة الروم، آية: 3.

أبلغ، ويَختصان بالفعل، ويؤكد بهما صيغ الأمر مطلقاً، ولا يؤكـد بهمـا الماضـي مطلقاً، وأما المضارع فإن كان حالاً لم يؤكد بهما، وإن كان مستقبلاً أُكد بهما.[1]

ويرى عبد الصبور شاهين أن "أسلوب توكيد الفعل بالنون المشَددة هـو نمـط خاص بالعربية، لم تعرفه أية لغة مِن اللغات السامية الموجودة، وإن عَرَف بعـضها أنماطاً أخرى".[2]

واللغة العربية في تأكيدها للجملة الفعلية تتخذ عدة طرق منها: دخـول بعـض السوابق على الفعل كالحرف (قد) أو اللام مع (قد)، وكذلك وصل بعـض اللواحـق بالفعل كنون التوكيد الثقيلة والخفيفة.[3]

وأساليب التوكيد في اللغة العربية تضفي نوعاً من الجمود على حركة عناصر الجمل؛ ومثال ذلك صدارة الفعل المتصل بـ(قد) الحرفية التي تفيد التحقيق والتوكيد للجملة العربية بحيث لا يَتَقدم شيء مِن عناصرها عليه، وكذلك ما اتفق عليه النحاة مِن عدم جواز تقديم أخبار النواسخ المتصلة ببعض أحرف الجر الزائدة؛ مثل: (الباء ومِن) وهذه الأحرف الزائدة تفيد التوكيد، فهي بمثابة تكرار الجملة مرة ثانية، وكذلك صدارة (إن) التوكيدية للجملة الاسمية، وغير ذلك من عناصر التوكيد.

وقد أوجب الأسترابادي(686هـ) "تَأخير منصوب الفعل عنه إن كـان الفعـل بنون تأكيد مشَددة، أو مخَففة، فلا يقال: (زيداً أضربَن)، ولعل ذلـك لكـون تقـديم المنصوب على الفعل دليلاً في ظاهر الأمر على أن الفعل غير مهم، وإلا لم يـؤخر عن مرتبته، أي: الصدر، وتوكيد الفعل مؤذن بكونه مهماً؛ فيتنافران في الظاهر".[4]

ونـص الصبـان(1206هـ) علـى أن "الفعـل المؤكـد بـالنون لا يَتقـدم معموله عليـه".[5] ويـعلل ذلـك بـأن "تأكيـد الفعـل يقتضـي اهتمامـاً بـه؛

---

1. انظر: ابن هشام: مغني اللبيب 2: 391 ـ 392.
2. شاهين: عبد الصبور، المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة فـي الـصرف العربـي، 1977م، مؤسسة الرسالة، بيروت، (د.ط)، ص: 96.
3. انظر: كشك : من وظائف الصوت اللغوي ص: 49.
4. الأسترابادي: شرح الكافية 1: 304.
5. الصبان: الحاشية 1: 100.

فيقدم".[1] وكذلك يرى عباس حسن أن "كل فعل أمر أو مضارع اتصلتْ بآخره نون التوكيد، فإنه يمتنع أن يتقدم عليه شيء مِن معمولاته إلا للضرورة؛ لأن تَقَدم هذا المعمول يخرجه مِن حيز التوكيد، فيتنافى مع المراد مِن تأكيده".[2]

فهم يرون أن العربية في أساليبها المختلفة تُقدم العنصر المهم، وتوكيد الفعل كما يرون مؤذن بكونه مهماً؛ لذلك يجب تقديمه، وهذا ما يؤكده سيبويه(180هـ) بقوله: "إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى".[3] ويرى فؤاد الترزي أن الجملة العربية " يتبَع في ترتيبها نظام عقلي خاص يقوم على تقديم الأهم على ما هو دونه في الأهمية؛ لاستجلاب الصورة الذهنية التي تعكسها بشكل يتلاءم ومقتضى الحال".[4]

ويرى عبد القاهر الجرجاني(471هـ) أنه لا يكفي أن يقال قُدم للعناية والاهتمام "ولتخيلهم ذلك قد صَغُرَ أمر(التقديم والتأخير) في نفوسهم، وهَونوا الخَطْبَ فيه حتى إنك لترى أكثرهم يرى تتبعه والنظر فيه ضرباً من التكلف، ولم تَرَ ظناً أَزرَى على صاحبه مِن هذا وشبهه".[5]

ويرفض إبراهيم أنيس القول بالتقديم والتأخير؛ للاهتمام والعناية وغير ذلك مِن المعاني حيث يقول: "لا معنى لأن نَنْسَاق مع البلاغيين، حين يَعزون تَقدم المسند إليه إلى أمور تلمسوها مِن شواهد معينة، كالتمَكن في ذهن السامع، والتعجل بالمسارة أو المَسَاءة، والاستلذاذ، والتعظيم، والتحقير، ومِن الغريب أنهم يجعلون هذه الأسباب نفسها أو معظمها داعياً مِن دواعي تَقدم المسند أيضا، ودراستهم هنا لا تعدو أن تكون نقداً أدبياً لأمثلة معينة تَصَوروا فيها تلك الأمور التي أشاروا إليها".[6]

---

1. الصبان: الحاشية 1: 100.
2. حسن : النحو الوافي 1: 80.
3. سيبويه: الكتاب 1: 34.
4. الترزي: في أصول اللغة والنحو ص: 212.
5. الجرجاني: عبد القاهر بن عبد الرحمن (ت:471هـ)، دلائل الإعجاز، 2004م، ت: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط5، ص: 108.
6. أنيس : من أسرار اللغة ص: 259.

ولم يقتصر القول بالتقديم والتأخير مِن أجل هذه المعاني على البلاغيين فقط، بل نجد مثل ذلك عند النحاة، وإن كان النحاة يعللون التقديم والتأخير لأجل هذه المعاني وغيرها في الأساليب القياسية المطردة، وليس في الأمثلة المحدودة المعينة، والقـول بصدارة الفعل المؤكد بالنون لكونه مهماً مثال على ذلك.

ليس مِن اليسير تعليل صَدارة الفعل المتصِل بنون التوكيد أو حصره في دائرة العناية والاهتمام، بل ليس من الهين أن يقال لم اتخذت اللغة العربية هذا المَسلك مِن الترتيب وذلك؛ لأن "ترتيب الكلمات في كل لغة ليس إلا وليد تطور طويل المـدى، ونتيجة مرور قرون كثيرة على هذه اللغة، ومِن الصعب الوقوف على كل الظروف اللغوية أو الاجتماعية التي ساهمت في مِثل هذا التطور حتى صار نظام الجملة على ما نَألفه ونَعهده في كل لغة".[1]

وقد ورد في اللغة العربية شواهد عدة تَقَدّم فيها معمول الفعل المتـصِل بنـون التوكيد، ومِن هذه الشواهد المَثَل العربي: "بِعَينٍ مَا أَرَيَنكَ".[2] حيث تقدم شبه الجملة (بِعَينٍ) على متَعَلقه الفعل المتصِل بنون التوكيد (أَرينـك). وكـذلك قـول امـرئ القيس:[3]

قالَتْ فَطِيمَةُ حَل شِعرَكَ مَدحه ... أَفَبَعدَ كِـنْدَةَ تَمـدَحَن قَـبِيلا

حيث يرى عبد القادر البغدادي(1093هـ) أن "(بعد) ظرف يَتَعلـق بـ ـ(تمـدح) محذوفاً لا بـ(تمدحن)؛ لأن المؤكد بالنون لا يتقدم معموله عليه، وقيل إذا كان ظرفاً يجوز، وقد عَلق به العيني(855هـ)".[4] وقوله بأن: "(بعد) ظرف يتعلق بـ(تمدح) محذوفاً" لا يستقيم؛ لأن التقدير يجب أن يكون متوافقاً مع ما يمكن أن تُنتجه القواعد

---

1. أنيس : من أسرار اللغة ص: 252.
2. الميداني: أحمد بن محمد النيسابوري (ت:518هـ)، مجمع الأمثال، 1987م، ت: نعيم حسن زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، 1: 143.
3. انظر: ديوان امرئ القيس ص: 358 ، سيبويه: الكتاب 3: 514 ، البغدادي (عبد القـادر): خزانة الأدب 11: 384 .
4. البغدادي (عبد القادر): 11: 384.

اللغوية من أساليب.[1] ولا داعي لتقدير فعل محذوف يفسره الفعل المذكور؛ "لِمَا في ذلك مِن تَهافت بلاغي".[2] ولا بأس بإجازة تقديم شبه الجملة في لغة الشعر، وحجة ذلك ورود أمثلة متعددة تكفي للقياس عليه. وهذا ما يرتضيه الصبان(1206هـ) بقوله: "وَيَنبغي حَمل امتناع التقدم - إن سَلِمَ - على حالة الاختيار دون الضرورة".[3]

ومن الشواهد أيضاً على تقديم شبه الجملة على الفعل المتصِل بنون التوكيد في لغة الشعر قول الكُمَيت بن ثعلبة:[4]

فَمَهما تَشأْ مِنْه فَزَارَةُ تُعطِكُم   ومَهمَا تَشأْ مِنْه فَزَارَةُ تَمنَعا

حيث تقدم شبه الجملة (منه) الثاني على متعلقه (تمنعا) المتصل بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً، "ويجوز أن يَتعلق به بناء على أنه يتَوسع في الظروف ما لا يتَوسع في غيرها".[5]

وعلى هذا تكون نون التوكيد بمثابة مقيد لرتبة الفعل، فتجعله في صدر الجملة العربية محافظة بذلك على الترتيب النمطي للجملة الفعلية، وما ورد مِن تقديم كان في لغة الشعر، ولم يَتقدم في لغة الشعر سوى شبه الجملة؛ لِمَا يمتاز به مِن حرية التحويل المَوضعي.

4.3 الفعل المتصِل بـ(ما) الكافة:

إن الأفعال التي تتصل بـ(ما) الكافة في اللغة العربية ثلاثة، هي: (قَل) و(كَثُرَ) و(طالَ). فـ(قلّ) تدل على القِلة، و(كَثُرَ) و(طال) يدلان على الكثْرة، ولا يَدخُلنَ حينئذٍ إلا على جملة فعلية صرح بفعلها، وقد زعم بعض النحاة أن (ما) مع هذه

---

1. انظر: عبد اللطيف : من الأنماط التحويلية في النحو العربي ص: 86.
2. حسن : النحو الوافي 1: 104.
3. الصبان: الحاشية 1: 100.
4. انظر: سيبويه: الكتاب 3: 515 ، البغدادي (عبد القادر)، خزانة الأدب 11: 390 ، الشنقيطي: الدرر اللوامع 5: 165.
5. البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 11: 394.

الأفعال مصدرية لا كافة، ولا يعنينا هذا الخلاف بقدر ما يعنينـا رصـد الظـواهر الموقعية لهذه العناصر.[1]

وقد نص ابن يعيش(643هـ) على أن "(قلما) لَما كُفتْ بـ(ما)، ودخلت علـى الفعل في (قلما يفعلُ)، وأجري نفياً، وغُلب ذلك فيه، ضارع الحرف، فلـم يقـتض الفاعل كما لا يقتضيه الحرف، ولذلك لا يقع إلا صدراً، ولا يكون مبنياً على شيء، فأما (كثُرَما يقولُن ذلك)، فلما كان خِلافه أُجري مَجراه".[2] وابن يعيش(643هـ) في هذا يقرر أن سلوك (قَلما) في التراكيب العربية مِن حيث صَدارة الجملة يشبه سلوك عناصر النفي، وهذا ما نص عليه ابن السراج(316هـ) مِن قبله في حديثـه عـن الفعل الماضي (قل) بأنه "وضعته العرب موضع (ما)؛ لأنه أقرب شيء إلى المنفـي القليل كما أن أبعد شيء مِنه الكثير".[3] وكذلك يقرر ابن يعيش(643هـ) أن (كثرما) له صدر الجملة، فهو يجري مجرى (قلما) مِن الناحية الموضعية، وإن خالفـه مـن الناحية الدلالية.

وابن هشام(761هـ) في حديثه عن (قَل) و(كثُرَ) و(طالَ)، واتصالها بـ(مـا)، وكفها عن العمل يرى أن "عِلة ذلك شَبههن بـ(رب)".[4]ويرى الدسوقي(1230هـ) في حاشيته على المغني أن هذا الشبه يَكمن في "الدلالـة علـى القِلـة أو الكثـرة، والتصدير أول الكلام".[5] فكما أن (رب) لها الصدارة في الجملة العربية، كذلك هذه الأفعال لها صدارة الجملة العربية.

وقد ورد عن العرب أسلوب سماعي يلازم فيه (أقل) صدارة الجملة، فلا يَتقدم عليه شيء مِن معمولاته، وهذا الأسلوب هو قولهم: (أقل رجلٍ يقول ذلك...)، وقـد نص ابن السراج(316هـ) على أن "(أقل رجلٍ) أجرَوه مجرى (قَل رجـلٌ)، فـلا

---

1. انظر: سيبويه: الكتاب 3: 115 ، ابن هشام: المغني 1: 336.
2. ابن يعيش: شرح المفصل 5: 170.
3. ابن السراج: الأصول 2: 168.
4. ابن هشام: مغني اللبيب 1: 336.
5. الدسوقي: مصطفى محمد عرفة (ت:1230هـ)، حاشية الدسوقي على مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، 2000م، ت: عبد السلام محمد أمين، دار الكتب العلمية، بيروت، 2: 228.

تدخل عليه العوامل، وجعلتْ (أقلّ) مبتدأة صَدراً إذا جعلتْ تنوب عن النفي، كما أن النفي صَدر، فلا يبنون (أقل) على شيء، فتقول: (أقل رجلٍ يقولُ ذاك)، ولا تقـول: (ليتَ أقل رجلٍ يقولُ ذاك)، ولا (لعل) ولا (إن)".[1]

ويعلل النحاة سبب عدم جواز دخول (ليتَ) و(لعل) و(إن) على (أقـل) أن هـذه العناصر لها الصدارة في الجملة العربية، ومنعوا ذلك؛ لكيلا يجتمع شيئان لكل مِنهما الصدارة، فيقع بينهما التعارض، ولا يمكن تفضيل أحدهما على الآخر، هذا ما يقوله النحاة، ولكن السبب الحقيقي هو عدم استعمال العرب الفُصحاء للأسلوب المـشتمل على أداتين لهما الصدارة.[2]

ويَظهر مِن قول ابن السراج(316هـ) أن (قل) أيضاً له صدر الكـلام، وإن لـم تتصل به (ما).

5.3 الفعل الجامد:

مصطلح الجمود مِن المصطلحات التي اكتنفها الغموض في النحو العربي سواء من الجانب النظري أم الجانب التطبيقي، وليس أدل على ذلك مِن النظر في تعريفهم له، فقد عَرف سيبويه(180هـ) الفعل الجامد بأنه "ما وضع مَوضعاً واحداً".[3]وتبعه في ذلك ابن السراج(316هـ) حيث قال: " اعلم أن كل فعل لزم بناء واحـداً، فهـو غير متَصَرف، وقد ذكرتُ أن التصَرف أن يقال فيه: فعل يفعل، ويدخله تـصاريف الفعل، وغير المتَصَرف ما لم يكن كذلك".[4]

فالفعل الجامد عند سيبويه(180هـ) وابن السراج(316هـ) هو ما لم يؤخذ مِـن مادته غيره مِن الصيغ.

---

1. ابن السراج: الأصول 2: 168.
2. حسن : النحو الوافي 1: 571.
3. سيبويه: الكتاب 1: 46.
4. ابن السراج: الأصول 1: 98.

في حين يرى المبرد(285هـ) أن "كل ما لَزِمَه شيء على معنى لم يتصرف؛ لأنه إن تصرف بَطَل ذلك المعنى، وصار بمنزلة الأفعال التي تجري على أصولها، ولم يدخله مِن المعنى أكثر مِن ذلك".[1]

والمبرد(285هـ) في حديثه عن المعنى لا يقصد المعنى المعجمي للفعل، وإنما يقصد المعنى الدلالي للسياق، وبناء على ذلك، فإن التصرف الذي يَتحدث عنه هـو تصرف في السياق بأكمله، وليس تصرفاً في صيغة الفعل التي تثبت في هذا السياق على هيئة واحدة بحكم جمود السياق، لا جمود الصيغ.

فالجمود الذي يتحدث عنه سيبويه(180هـ) وابن السراج(316هـ) هو جمـود المفردات، أما الجمود الذي يتحدث عنه المبرد(285هـ)، فهـو جمـود التراكيـب والأساليب الذي يشمل المبنى والمعنى.

وللمحدَثين رأي آخر في تعريف الجامد، فهو عند عبد الصبور شاهين "ما يؤخذ مِن مادته على غير قياس، فلو نظرنا في مادة (ل، ي، س)، فقد أخذ منهـا الفعـل (لَيسَ) على غير قياس؛ لأن قياس الفعل الماضي أن تتحرك عينه مِن ناحيـة، وأن يكون له مضارع وأمر مِن ناحية أخرى، وهو ما لم يتحقق فيما أُخذ من هذه المادة، فهو إذن كلمة جامدة أُخذتْ مِن مادة غير مخْصِبَة".[2]

والأفعال التي لها الصدارة في هذا الباب إما أن تكون اكتسبتْ الـصدارة مِـن طريق السبك؛ بسبب جمود أساليبها، وإما أن تكون أفعالاً جامـدة الـصيغ، ولـيس لجمود الصيغ دور في صدارتها للتراكيب سوى أن العرب نطقت بها هكذا، وهـي على النحو الآتي:

1.5.3 (لَيس):

للنحاة في (لَيسَ) مذاهب عدة، فمِنهم مَن عدها فعلاً ناقصاً لا يَتَصَرف، تـلازم رفع الاسم ونصب الخبر. وزعم ابن السراج(316هـ) أنها حرف بمنزلة (مـا) دال على نفي الحال. وترد (ليس) للنفي العام المستغرَق به الجنس، وهـو ممـا يغفَـل

1. المبرد: المقتضب 4: 175.

2. شاهين : المنهج الصوتي للبنية العربية ص: 107.

عنه،[1] ومنهم مَن عدها حرف عطفٍ، ومنهم مَن عَدها من أدوات الاستثناء. وقد سمِعَتْ بضم اللام (لُستُ).[2]

ونص سيبويه(180هـ) على أن (ليس) "وضِعتْ موضعاً واحداً، ومن ثَم لم تَصَرفْ تصرفَ الفعل".[3] ويعني بهذا أنها جامدة لا تَتصرف؛ ذلك أنها تُلازم صورة واحدة، فلا يوجد من مادتها فعل مضارع، أو أمر، أو غير ذلك من المشتقات الأخرى، وعلى ذلك تكون (ليس) كلمة جامدة أخذت من مادة غير مخْصِبة.

وتُعد (ليس) في الأساليب العربية عنصر نفي يقوم بتحويل معنى الإيجاب والقبول إلى ما يناقضه، وهي بذلك تَتَصدر الجملة العربية، فلا يَتقدم عليها اسمها إجماعاً. أما خبرها فقد "ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديمه عليها، وإليه ذهب أبو العباس المبرد(285هـ) من البصريين، وزعم بعضهم أنه مذهب سيبويه(180هـ)، وليس بصحيح، والصحيح أنه ليس له في ذلك نص. وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر (ليس) عليها كما يجوز تقديم خبر (كان) عليها".[4]

ولا يَصح من البصريين مثل هذا القياس المنطقي الذي لا يقوم على تتبع الظاهرة اللغوية، ووصفها كما هي لذاتها. فالظواهر الموقعية لـ(ليس) تختلف عن الظواهر الموقعية لـ(كان). ولا يكون القياس وصفياً إلا إذا كان بين تركيب وتركيب آخر مناظر له في اللغة العربية.

وحجة الكوفيين في مَنع تقديم خبر (ليس) عليها أن "(ليس) فعل غير متصرف، والفعل إنما يَتصرف عمله إذا كان متصرفاً في نفسه. فأما إذا كان غير متصرف في نفسه، فينبغي ألا يَتَصرف عملُه؛ فلهذا قلنا: لا يجوز تقديم خبره عليه".[5]

---

1. انظر: ابن مالك: شواهد التوضيح والتصحيح ص: 141.
2. انظر: ابن هشام: مغني اللبيب 1: 323 ـ 326.
3. سيبويه: الكتاب 1: 46.
4. الأنباري: الإنصاف، مسألة: 18، 1: 160.
5. المصدر نفسه 1: 161.

ويرى تمام حسان أنه في مِثل هذه المقولات "يدخل المنطق فحذار مِن الخَلط بين النحو والمنطق".[1] وتعميق البحث في أي ظاهرة مِن الظواهر اللغوية يَتم بأدوات تختلف عن الجدل المنطقي، والمقولات الفلسفية.[2]

لذا نجد عالماً مِن علماء العربية مثل أبي حيان(745هـ) لا يقنع بمثل هذه المقولات الفلسفية، وكأنه يرى أن الركون إلى مثلها مِما يسيء إلى لغة العرب، وأنه يجب على عالم اللغة إذا أراد تقرير أي حقيقة مِن الحقائق اللغوية استقراء كلام العرب في مظانه، ويظهر ذلك المنهج الذي يعتنقه في قوله: "وقد تتبعتُ جملة مِن دواوين العرب، فلم أظفر بتقدم خبر (ليس) عليها".[3]

ولو أن المتأخرين مِن النحاة الكوفيين اكتفوا بما قاله أبو حيان(745هـ)، وكذلك ما نص عليه ابن عقيل(769هـ): بأنه "لم يرد مِن لسان العرب تَقدم خبر (ليس) عليها".[4] لكان ذلك أقوى لموقفهم، وأقرب إلى المنهج العلمي في دراسة الظواهر اللغوية.

وحجة البصريين أنه ورد تقديم معمول الخبر عليها في الكلام الفصيح، ومنه قوله تعالى: "ألا يَومَ يأتِيهم ليسَ مَصروفاً عَنْهم ".[5] ووجه الدليل في هذه الآية "أنه قدمَ معمول خبر (ليس) على (ليس). فإن قوله تعالى: (يوم يأتيهم) يَتعلق بـ(مصروف)، وقد قدمه على (ليس) ولو لم يجز تقديم خبر (ليس) على (ليس)، وإلا لَمَا جاز تقديم معمول خبرها عليها؛ لأن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل".[6]

---

1. حسان: تمام، مناهج البحث في اللغة، 1990م، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، (د.ط)، ص: 195.

2. انظر: حجازي : مدخل إلى علم اللغة ص: 67.

3 أبو حيان (الأندلسي): البحر المحيط 5: 206.

4. ابن عقيل: شرح ابن عقيل 1: 258.

5. سورة هود، آية: 8. / يرى الزجاج أن (يَومَ يأتِيهم) منصوب بمصروف، المعنى: ليس العذاب مصروفاً عنهم يومَ يأتيهم.(معاني القرآن وإعرابه 3: 40)

6. الأنباري: الإنصاف، مسألة: 18، 1: 162.

ومقولة البصريين: (إن المعمولَ لا يقع إلا حيثُ يقع العاملُ) مقولـة فلـسفية منطقية أثبتَ النحاة أنفسهم عدم دقتها، حيث أجازوا تقديم معمول خبـر (إن) علـى اسمها دون الخبر.[1]

ولعل هذه المقولات الفلسفية المنطقية التي تتوالى علينا في هذه المسألة مِن قبيل "الأخطاء العامة التي وقع فيها العالم القديم الذي أقحم الفلسفة والمنطق والدين فـي العلوم اللغوية"،[2] وليس لمثل هذه المقولات ما يؤيدها من الأداء اللغوي.

ويرى الكوفيون أن استدلال البصريين بهذه الآية "لا حجة لهم فيه؛ لأنا لا نُسلم أن (يوم) متعلق بـ(مصروف)، ولا أنه منصوب، وإنما هو مرفوع، وإنما بني على الفتح؛ لإضافته إلى الفعل. وإن سَلمنا أنه منصوب إلا أنه منصوب بفعل مقـدر دلّ عليه قوله تعالى: (لَيسَ مَصروفاً عَنْهم). وتقديره: يلازمهم يوم يأتيهم العذاب؛ لقوله تعالى: (وَلَئِن أَخرنَا عَنْهم العذابَ إلى أُمةٍ معدودةٍ لَيَقولُن ما يَحبِسه)".[3]

ويرى خالد الأزهري(905هـ) أنه "على تقدير تسليمه – تقديم معمول خبـر (ليس) عليها – يجاب بأن المعمول ظرف، فيتسع فيه ما لا يتسع في غيره".[4]

ويورد النحاة شاهداً آخر مجهول القائل هو:[5]

فَيَأْبَى فَمَا يَزدَاد إلا لَجَاجَةً   وكُنْتُ أَبياً في الخَفَا لَستُ أُقْدِم

فإن قوله (في الخفا) متعلق بـ(أقدم) ، وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامـل. والرد عليهم في هذا يشبه الرد عليهم في الشاهد السابق مِن تقدير عامل آخر يَتعلق به شبه الجملة، أو أن شبه الجملة تَقَدم؛ لأنه يتسع فيه، أو غير ذلك مِن الردود.

وبعد إيراد هذين الشاهدين وإخراجهما مِن حَيز الاستشهاد بهما على جواز تقديم شيء مِن جملة (ليس) عليها، وأن ما جاء به نحاة البصرة من قبيل افتراض قوالـب

1. انظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل 1: 258 (حاشية المحقق) ، الخضري: الحاشية 1: 252.
2. فريحة : نظريات في اللغة ص: 116.
3. الأنباري: الإنصاف، مسألة: 18، 1: 163.
4. الأزهري: خالد بن عبد ا (ت:905هـ)، شرح التصريح علـى التوضـيح، 2000م، ت: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، 1: 245.
5. انظر: أبو حيان (الأندلسي): البحر المحيط 5: 206.

لغوية لا مثيل لها في لغة العرب محاولين بذلك لَيّ أعناق التراكيب العربية الفصيحة، ووضعها في مثل هذه القوالب التي لا تناظرها، وذلك "يقودنا إلى البحث في غير ظواهر اللغة، ويَصرِفُنا عن ظواهرها، بل يَصرفنا إلى وضع القواعد النحوية لتلك الظواهر المفتَرضة".[1]

بعد هذا كله يَتبين أن (ليس) عنصر نفي يتصدر الجملة العربية، وقد نص نحاة العربية على أن "النفي له صَدر الكلام".[2]

2.5.3 أفعال المقاربة:

أفعال المقاربة هي: ما وضعت لِدنو الخبر رجاء، أو حصولاً، أو أخذاً فيه. وهي: (كادَ)، (كرَبَ)، (أوشَكَ)، (هَلْهَلَ)، (أولى)، (ألم). لمقاربة الفعل. و(جَعَلَ)، و(طَفِقَ)، و(أخَذَ)، و(عَلِقَ)، و(أنْشَأ)، و(هَب). للشروع فيه. و(عَسَى)، و(اخْلَولَقَ)، و(حَرَى). لترجيه. ويعملْنَ عمل (كان) إلا أن خبرهن يجب كونه جملة، وشذ مجيئه مفرداً بعد (كاد) و(عسى)، وشرط الجملة أن تكون فعلية، وشذ مجيء الاسمية بعد (جعل)، وشرط الفعل أن يكون مضارعاً مقروناً بـ(أن) إن كان الفعل (حرى) و(اخلولق)، وأن يكون مجرداً منها إن كان الفعل دالاً على الشروع، والغالب في خبر (عسى) و(أوشك) الاقتران بها، وعدم الاقتران في (كاد) و(كرب). وتسميتها أفعال المقاربة من باب تسمية الكل باسم البعض.[3]

وينص ابن عقيل(769هـ) على أن "أفعال هذا الباب لا تَتَصرف، إلا (كاد) و(أوشك)، فإنه قد استعمل مِنها المضارع".[4] ويرى ابن هشام(761هـ) أن "هذه

---

1. عمايرة: خليل أحمد، أسلوبا النفي والاستفهام في العربية في منهج وصفي في التحليل اللغوي، (د.ت)، جامعة اليرموك، إربد، (د.ط)، ص: 64.

2. الأنباري: الإنصاف، مسألة: 17، 1: 159.

3. انظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل 1: 299 ـ 310 ، الأستراباذي: شرح الكافية 4: 206، ابن هشام: جمال الدين بن يوسف (ت: 761هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، 2003م، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1: 271 ـ 278.

4. ابن عقيل: شرح ابن عقيل 1: 310.

الأفعال ملازمة لصيغة الماضي، إلا أربعة استعمل لها مضارع، وهي: (كاد) و(أوشك) و(طفق) و(جعل)، واستعمل اسم الفاعل لثلاثة: (كاد) و(كرب) و(أوشك)".[1]

ويرى السيوطي(911هـ) أن " أفعال هذا الباب جامدة لا تَتصرف ملازمة للفظ الماضي".[2]

وهنا نجد أن النحاة اختلفوا في عدد الأفعال المتصرفة في هذا الباب، لكنهم يجمعون على أن معظمها أفعال جامدة تلازم صيغة الماضي، والنحاة لا يحكمون على أي صيغة مِن صيغ العربية بالجمود إلا إذا ثبت أن العرب لم يستعملوا غيرها من الصيغ القياسية، والناظر في كتب النحاة والمعاجم العربية يجد أن مواد الأفعال فيها متصرفة، حتى تلك التي أجمع النحاة على جمودها مثل مادة (ل، ي، س) فإن أصلها: لاسَ يَليس.[3] وإن كان هذا الأصل مهجور الاستعمال، فقد يعاد استعماله من جديد، فالألفاظ تحيا على ألسنة متكلميها.

ويرى الأستراباذي(686هـ) أن "كون أفعال المقاربة فروعاً لـ(كان)، ومحمولة عليها لم يتقدم أخبارها عليها، كما كان يتقدم خبر (كان) عليه".[4] ويرى السيوطي(911هـ) أنه "لا يَتقدم الخبر في هذا الباب على الفعل. فلا يقال: (أن يقومَ عَسَى زيد) اتفاقاً. قال ابن مالك(672هـ): والسبب في ذلك أن أخبار هذه الأفعال خالفتْ أصلها بلزوم كونها أفعالاً، فلو قُدمت لازدادتْ مخالفتها الأصل. وأيضاً: فإنها أفعال ضعيفة لا تَتَصرف، فلها حال ضعف بالنسبة إلى الأفعال الكاملة التصرف، فلم تتقدم أخبارها لتفضلها (كان) وأخواتها".[5]

والقول بأن أفعال المقاربة فروع لـ(كان) وأخواتها، وأن (كان) أصل لها، وأن (الأصل) يتقدم خبره عليه بخلاف (الفرع)، وما كان هذا الاتساع في التقديم إلا لأنه

---

1. ابن هشام: أوضح المسالك 1: 285 ـ 287.
2. السيوطي: همع الهوامع 1: 413.
3. انظر: المبرد: المقتضب 1: 246 ، ابن منظور: لسان العرب 13: 264 ـ 266.
4. الأستراباذي: شرح الكافية 4: 217.
5. السيوطي: همع الهوامع 1: 420.

(أصل)، بل إن قضية الأصلية والفرعية إجمالاً في النحو العربي كما يرى الوصفيون ـ بحثٌ ميتافيزيقي لا يعتمد على مبدأ علمي سليم.[1]

والقول بأن أفعال هذا الباب ضعيفة؛ لعدم تصرفها؛ لذا لا تتقدم أخبارها عليها ـ من تأثير نظرية العامل على النحو العربي، فتعميق البحث اللغوي يَتم بأدوات تختلف عن الجدل المنطقي في نظرية العامل.[2] ومن هذه الأدوات دراسة التركيب الشكلي لعناصر الجملة.

وعلى هذا، فإن عدم تَقدم أخبار هذه الأفعال ليس له علاقة بالأصلية والفرعية، وليس له علاقة بالتصرف والجمود، وإنما جرت اللغة العربية في ترتيب عناصرها في هذا الباب وفقاً لهذا المسلك الذي لا يعلل.

ولم أقف على شاهد نحوي تتقدم فيه أسماء أفعال المقاربة عليها إلا أنني وجدت النحاة يضعون أمثلة تتقدم فيها الأسماء على أفعال المقاربة، وإن كانوا يزعمون أن إعرابها مبتدأ، وأن أسماء أفعال المقاربة ضمير مستتر يعود على الاسم المتقدم. هذا على لغة تميم. أما على لغة الحِجاز، فلا يوجد ضمير مستتر بل ينظر إلى أفعال المقاربة على أنها أفعال تامة مرفوعها: المصدر المؤول من (أن) وما تدخل عليه.

فتقول على لغة تميم: (هند عَسَتْ أن تقوم)، و(الزيدان عَسَيا أن يقوما)، و(الزيدون عَسَوا أن يقوموا)، وتقول على لغة الحِجاز: (هند عَسَى أن تقوم)، و(الزيدان عَسَى أن يقوما)، و(الزيدون عَسَى أن يقوموا).[3]

ولعل العرب لم يصدر عنها مثل هذه التراكيب التي يتمثلها النحاة، وهي إلى التمارين العقلية أقرب منها إلى الأداءات الاستعمالية، فقد تتبعت الشواهد النحوية الواردة في باب أفعال المقاربة في كتب النحو، فلم أعثر على شاهد تتقدم فيه الأسماء على أفعال المقاربة، وكذلك تَتبعتُ أفعال المقاربة في القرآن الكريم، فلم أجدها إلا في صدر جملتها حتى تلك التي جاءت منها تامة، نحو: (عسى).

---

1. انظر: الراجحي : النحو العربي والدرس الحديث ص: 144.
2. انظر: حجازي **:** مدخل إلى علم اللغة ص: 67.
3. انظر: ابن يعيش: شرح المفصل 4: 382 ، ابن عقيل: شرح ابن عقيل 1: 315.

وعلى هذا يَتبين أن أفعال المقاربَة لها الصدارة في الجملة العربية، فلا يَتقـدم عليها شيء مِن معمولاتها.

3.5.3 (نِعم) و(بِئْس) وما جرى مجراهما مِن أفعال المدح والذم:

في اللغة العربية ألفاظ وأساليب تدل على المدح أو الذم. بعضها يـؤدي هـذه الدلالة صراحة؛ لأنه وضع لها مِن أول الأمر نصاً. نحو قولك: أَمدَح، أُثنـي، أذم، أَستَقبِح...، ومِن هذا النوع الصريح أيضاً (نِعمَ) و(بِئْسَ)، وما جرى مَجراهما مِـن أفعال المدح والذم. وبعض هذه الأساليب لا يَدل على المـدح أو الـذم إلا بقرينـة سياقية، وهي أساليب كثيرة في مقدمتها: أساليب النفـي، والاسـتفهام، والتعجـب، والتفضيل، ونحوها، فهذه أساليب قد تَضم إلى معناها الخاص دِلالتها على المدح أو الذم بقرينة حالية أو مقالية.[1]

إن (نعم) و(بئس) فعلان ماضيان ـ على الأرجح ـ موضوعان للمدح أو الذم، فـ(نعم) للمدح العام، و(بئس) للذم العام، ومبناهما على (فَعِلَ) في الأصل، وفي كل واحد منهما أربع لغات: فَعِلَ، فِعِلَ، وفِعلَ، وفَعلَ. ويلزم باب (نعم) و(بـئس) ذِكـر شيئين: أحدهما: الاسم الذي يستحق به المدح أو الذم. والآخر: الممدوح والمـذموم، ويطلق عليه المَخصوص بالمدح أو الذم.[2]

ويجوز "أن تذهب بسائر الأفعال إلى مَذهب (نعم) و(بـئس)، فتحولهمـا إلـى (فَعلَ)، فتقول: (عَلُمَ الرجلُ زيد). و(جَادَ الثوب ثوبه). و(طابَ الطعام طعامه). وكل ما كان مِن ذلك بمعنى: (نعم) و(بئس) يجوز نقل حركة وسطه إلى أوله، وإن شئت تركت أوله على حاله، وسكنت وسطه".[3] والعناصر التي تُكون هذا النمط التركيبي هي نفسها العناصر التي يتكون منها النمط التركيبي في (نعم) و(بئس)، وقد اشـتهر مِن سائر الأفعال في هذا النمط التركيبي فعلان هما: (سَاءَ) و(حَبذَا).

---

1. انظر: حسن : النحو الوافي 3: 367.
2. انظر: سيبويه: الكتاب 2: 175 ـ 176.
3. ابن يعيش: شرح المفصل 4: 392.

وقد نص معظم نحاة العربية على أن (نعم) و(بئس) وما جرى مجراهما مِـن أفعال المدح والذم أفعال جامدة لا تتصرف.[1] وعِلة ذلك "خروجها عن أصل الأفعال مِن حيث إفادة الحدث والزمان، ولزومها إنشاء المدح والذم على سـبيل المبالغـة. والإنشاء من معاني الحروف، وهي لا تتصرف فكذا شبهها".[2]

ولعله مِن الصعب موافقة النحاة في قولهم بأن هذه الأفعال جامدة في صـيغها جموداً اشتقاقياً؛ ذلك أن مادة (ن، ع، م) مادة مخصِبة يمكن أن يؤخَذ منهـا صـور كثيرة، نحو: نَعِمَ، يَنْعَم، فهو نَاعِم.[3] ونحو: بَئِسَ، يَبـأس، فهـو بَـائس.[4] وكـذلك الأفعال: (حَب) و(سَاءَ) وغيرها من الأفعال المستخدمة في مثل هذا النمط التركيبي.

ويجب أن نُميز الجمود الاشتقاقي من الجمود السياقي، فالأول: جمود صـرفي يكون في الصيغ، والثاني: جمود نحوي يكون في التراكيب. وقد خلط النحـاة فـي باب(نعم) و(بئس) وما جرى مجراهما مِن الأفعال بين الجمود الـصرفي والجمـود النحوي التركيبي.

والذي أصاب أساليب المدح والذم من الجمود هو جمود نحوي، وليس جمـوداً صرفياً، والأساليب العربية في مثل هذه الحالات يثبت فيها الفعل على صيغة واحدة من صيغ الأفعال العربية. وهذا ما عَبر عنه النحاة أنفسهم أثناء حديثهم عن أساليب المدح والذم بأن هذه الأساليب: "كلام يجري مجرى المَثَل، والأمثال لا تُغير، وتحمل على ألفاظها، وإن قاربتْ اللحنَ".[5] فهي أساليب إفصاحية تلتزم صورة واحدة.

ويرى محمد أحمد أبو الفرج أن "لغة الأمثال جديرة بأن تُعتبَر لغـوة أخـرى مستقلة عن الشعر والنثر، كما أن دراستها جديرة بأن تُظهر لنا لغوة لها خصائصها المتميزة عن النثر والشعر، واعتقادنا بإمكان إفراد الأمثال في العربية على أنها لغوة

---

1. انظر: ابن السراج: الأصول 1: 98 ، السيوطي: همع الهوامع 3: 17.
2. الخضري: الحاشية 2: 98.
3. انظر: ابن منظور: لسان العرب 14: 302.
4. المصدر نفسه 2: 8.
5. ابن يعيش: شرح المفصل 4: 400.

لها خصائصها قريب مما يفعله الإنجليز حينما يتحدثون عن العبارات الاصـطلاحية (Idioms) على أن لها خصائص متميزة عن غيرها من ألوان التعبير".[1]

وهذا عين ما يقوله روبنز (R.H.Robins) من أن "العبـارات الاصـطلاحية تُشير إلى عادات خاصة في الربط بين الكلمات أو مجموعة من الكلمات غالبـاً مـا تستعمل مجتمعة بدلالة مختلفة عن دلالة هذه الألفاظ نفسها إذا استعملت متفرقة".[2]

وأظهر ما يميز لغة الأمثال هو: الجمود الموقعي بين عناصر التراكيب، بحيـث يبدو التركيب مسبوكاً سبكاً قوياً لا يمكن إجراء أي تحويل موضعي لأي عنصر من عناصره، وهذا ما نجده في أساليب المدح والذم بـ(نعـم) و(بـئس) ومـا جـرى مجراهما، والفرق بين الأمثال والتراكيب التي جرت مجرى الأمثال لا يكمـن فـي الخصائص التركيبية، بل يظهر في استعمال الأمثال في مواقف معينـة ومحـددة، واستعمال التراكيب التي جرت مجرى الأمثال بشكل مطرد وقياسي لمعـان يكثـر تداولها، كما هو الشأن في أساليب المدح والذم بـ(نعم) و(بئس) وما جرى مجراهما من الأفعال.

وهذا الجمود الذي أصاب هذه الأساليب يبدو نمطاً تركيبياً متطوراً عن أنمـاط أخرى للتراكيب العربية المستخدمة في المدح والذم كانت فيه هذه الأنماط أقل قساوة في ترتيب عناصرها من الحالة التي استقرت عليها في عصور الاحتجاج وتـدوين اللغة.

واللغة العربية في تطويرها للأساليب - ومنها أساليب المدح والذم - تـسعى لبلوغ أسمى درجات البلاغة والبيان، وهذا ما عبر عنه ابن جنـي(392هـ ـ) فـي حديثه عن عِلة ترك صرف الأفعال بقوله: " فإذا بالغوا وتناهوا منعـوه التـصرف،

---

1. أبو الفرج: محمد أحمد، مقدمة لدراسة فقه اللغة، 1966م، دار النهضة العربيـة، بيـروت، ص: 116.

2. نقلاً عن: أبي الفرج : مقدمة لدراسة فقه اللغة ص: 116.

فقالوا: (نِعمَ الرجلُ)، و(بِئْسَ الغلام)".[1] مع الأخذ بعين الاعتبار أن عدم التـصرف يشمل الأسلوب بأكمله، وليس صيغة الفعل فحسب.

وقد اكتسبت أفعال المدح والذم حق الصدارة من طريق السبك، فلا نجدها فـي التراكيب العربية إلا متقدمة، ومع هذا الاطراد العام في صدارتها لأسـلوب المـدح والذم نجد سيبويه(180هـ) في حديثه عن (نعم) و(بئس) يضع أمثلـة يتقـدم فيهـا المخصوص على (نعم) و(بئس). نحو قوله: (عبد الله نِعمَ الرجـلُ) و(قومـكَ نِعـمَ الصغار، ونِعمَ الكِبار) و(قومكَ نِعمَ القوم).[2]

وقد أورد النحاة شواهد يتقدم فيها المخصوص على (نعم) و(بئس) دون غيرها من أفعال المدح والذم، ومن هذه الشواهد: قول ذي الرمة:[3]

أبو موسى، فَجَدكَ نِعمَ جَداً   وشَيخُ الحَي خَالُكَ نِعمَ خالا

حيث تقدم المخصوص (جَدكَ) على (نعم). ولا نريد أن نجـري وراء النحـاة فـي مذاهبهم في رفع المخصوص، وما يترتب على ذلك من كون الكلام جملة واحدة أو جملتين، وما يتبع هذا من تقدير عناصر محذوفة في الأسلوب. وهذا أمر لا يتوافـق مع واقع اللغة، والأداء الاستعمالي لمثل هذه التراكيب. بل نريد أن نركز اهتمامنـا على الجانب الشكلي الظاهر لمثل هذه التراكيب باعتبارها أنماطاً يـسهل رصـدها وتحديد الظواهر الموقعية لعناصرها.

ومن هذه الشواهد أيضاً: قول أبي دَهبَل الجمَحِي:[4]

إن ابنَ عبدِ الله نِعـــــمَ أخو النّدَى وابن العَشيرَة

حيث تقدم المخصوص المنسوخ (ابن عبد الله) على (نِعمَ).

---

1. ابن جني: أبو الفتح عثمان الموصلي (ت: 392هـ)، الخصائص، 1999م، ت: محمد علـي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط4، 3: 247.

2. انظر: سيبويه: الكتاب 2: 176 ـ 178.

3. انظر: البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 9: 390. وقوله: (فَجَدك) تحريـف، وصـوابه: (فَحَسبكَ)، كما هو مسطور في ديوان ذي الرمة.

4. انظر: ديوان أبي دهبل الجمحي ص: 96 ، السيوطي: الأشباه والنظائر 8: 209 ، البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 9: 388 ، الشنقيطي: الدرر اللوامع 5: 217.

ويرى الأستراباذي(686هـ) أن " الأكثر في الاستعمال كون المخصوص بعد الفاعل؛ ليحصل التفسير بعد الإبهام".[1]وفي موضع آخر ينص على أن تقدم المخصوص على (نعم) أو (بئس) قليل. وأن تقدمه كالنادر بالنسبة إلى تأخره.[2]وعلى هذا يتبين أن تصدر (نعم) و(بئس) لأساليب المدح والذم هو الغالب في التراكيب العربية، وأن ما ورد من تقديم للمخصوص على هذين الفعلين لا يعدو أن يكون نمطاً استثنائياً لظاهرة لغوية مطردة تتصدر فيها أفعال المدح والذم، ويتأخر فيها المخصوص بالمدح والذم.

أما (سَاءَ) و(حَبذا) وما جرى مجراهما من الأفعال، فلا بد أن تتصدر أسلوب المدح والذم، ولا يجوز أن يتقدم المخصوص أو غيره من عناصر الأسلوب عليهما؛ إذ لم يرد في الكلام العربي الفصيح مثل هذا التقديم.

وقد نص الأستراباذي(686هـ) أثناء حديثه عن أسلوب المدح والذم بـ(حَبذا) على أن "النواسخ لا تعمل في هذا المخصوص، ولا يقَدم ـ أي المخصوص ـ على حَبذا".[3] وتابعه خالد الأزهري(905هـ) بقوله: "لا يتقدم المخصوص على (حبذا)، فلا يقال: (زيد حَبذَا) كما يقال: (زيد نِعمَ الرجلُ)؛ لِمَا ذكرنا من أنه كلام جرى مجرى المَثَل. وقال ابن بابشاذ (469هـ)[4]: إنما امتنع تقديم المخصوص على (حبذا)؛ لئلا يتوهم أن في (حَب) ضميراً مرفوعاً على الفاعلية يعود على المخصوص، وأن (ذا) مفعول به. قال ابن مالك(672هـ): وتوهم هذا بعيد، فلا ينبغي أن يكون المنع من أجله. ثم علله بجريانه مَجرى المَثَل".[5]

---

1. الأستراباذي: شرح الكافية 4: 239.
2. المصدر نفسه 4: 240.
3. المصدر نفسه 4: 249.
4. طاهر بن أحمد بن بابشاذ (معناه الفرح والسرور)، أبو الحسن النحوي (.... ـ 469هـ/ 1076م). أحد الأئمة في النحو وفنون العربية قدم إلى العراق تاجراً باللؤلؤ، وأخذ عن علمائها، ثم رجع إلى مصر واستخدم في ديوان الرسائل. له شرح الجمل للزجاجي، والتعليقة في النحو، والمحتسب في النحو أيضاً. (بغية الوعاة 2: 17).
5. الأزهري (خالد): شرح التصريح على التوضيح 2: 91.

ويرى الصبان(1206هـ) أن مثل هذا التوهم "موجود مع التأخير أيضاً وإن كان أقوى مع التقديم. قيل: وإنما كان هذا التوهم بعيداً؛ لاشتهار التركيب في غير هذا المعنى، وفيه أن التركيب المشتهر (حَبذا زيد) لا (زيد حَبذا)".[1] ونحن نقف أمام هذه الظاهرة موقف الواصف المقرر، لا موقف الفيلسوف المعلل لما تقدم هذا وتأخر ذاك، فهكذا نطقت العرب مثل هذه الأساليب حيث يتصدر فعل المدح أو الذم يليه العناصر الأخرى للأسلوب.

4.5.3 فعل التعجب (أفعِلْ):

فعل التعجب (أفْعِلْ) عند البصريين لفظه لفظ الأمر، ومعناه الخبر، وهو في الأصل فعل ماض على صيغة (أفْعَلَ) بمعنى: (صار ذا كذا)، ثم غيرت الصيغة، فقبح إسناد صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر، فزيدت الباء في الفاعل؛ ليصير على صورة المفعول به؛ ولذلك التُزِمَتْ. وقال الفراء(207هـ) والزجاج(311هـ) والزمخشري(538هـ) وابن كيسان(299هـ)[2]، وابن خروف(603هـ): لفظه ومعناه الأمر، وفيه ضمير، والباء للتعدية.[3]

ومما يدل على اضطراب تصور النحاة للأساليب القياسية ـ ومنها أسلوبا التعجب ـ ما جاء في إعرابها من تصور نحوي لا يتفق وقوانين اللغة؛ حيث قالوا بأن صيغة (أفْعِلْ): من قبيل الماضي، والصوغ اللغوي يأبى ذلك حتى ولو حكموا عليها بأنها جاءت على صورة الأمر، وفي قولهم: بأن الباء حرف جر زائد نسيان لسمة الحرف الزائد عندهم، وقولهم بأن المتعجب منه في (ما أفعله): مفعول به،

---

1. الصبان: الحاشية 3: 58.

2. محمد بن أحمد بن إبراهيم، أبو الحسن (.... ـ 299هـ / 912م). عالم بالعربية نحواً ولغة، من أهل بغداد. من مؤلفاته: تلقيب القوافي وتلقيب حركاتها، والمهذب، وغلط أدب الكاتب، ومعاني القرآن. (الأعلام 5: 308).

3. انظر: ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 3: 227 ـ 228.

وفي (أفعل بـ): فاعل، نسيان أن المتعجب منه واحد في الصيغتين، ونسبة التعجب في الصيغتين واحدة.[1]

ومما يدل على اضطراب تصور النحاة للأساليب القياسية قـولهم بـأن فعـل التعجب: جامد غير متصرف،[2]مع أنهم اشترطوا في الفعل الذي يبنى منـه فعـل التعجب أن يكون متصرفاً، فلا يبنى من نحو: (نِعمَ) و(بِئْسَ).[3]

فقد قصروا الجمود على الفعل وحده بعد دخوله في سياق التعجب، ونسوا بأنه جمود تركيبي يكتنف الأسلوب بأكمله، حتى إن معظم النحـاة منـع الفـصل بـين عناصره؛ لشدة سبكه وجريانه مجرى المثل.[4]

وهناك فرق في الاصطلاح بين جمود الأفعال كصيغ في تراكيب متعددة، وبين ثباتها على صيغة واحدة بعد أن تدخل في أسلوب قياسي من أساليب العربية، والذي اعترى الفعل بعد دخوله في أسلوب التعجب هو ثباته على هيئة واحدة تلازم الإفراد والتذكير.

ونتيجة لهذا الاضطراب في تصور النحاة بين جمود الصيغ وجمود التراكيـب زعم ابن هشام(761هـ) أنه "لعدم تصرف هذين الفعلين ـ فعلي التعجب ـ امتنـع أن يتقدم عليهما معمولهما".[5] وكذلك تبعه السيوطي(911هـ) بقولـه: "ولا يقـدم معمول لفعل التعجب على الفعل، وإن جاز ذلك في غير هذا الباب؛ لعدم تـصرفه؛ ولأن المجرور من (أفْعِلْ) عند الجمهور فاعل، والفاعل لا يجوز تقديمه".[6]

---

1. انظر: كشك (أحمد): من وظائف الصوت اللغوي ص:75 ، دمـشقية: عفيـف، المنطلقـات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي، 1987م، معهد الإنمـاء العربـي، بيـروت، ص: 218 ـ 219.
2. انظر: المبرد: المقتضب 3: 190 ، ابن السراج: الأصول 1: 98 ، ابـن يعـيش: شـرح المفصل 4: 413.
3. ابن هشام: أوضح المسالك 3: 239.
4. انظر: ابن يعيش: شرح المفصل 4: 422.
5. ابن هشام: أوضح المسالك 3: 236.
6. السيوطي: همع الهوامع 3: 41.

مما حدا بالنحاة أن يضعوا قاعدة أصولية ترى أن معمول الفعل الجامد لا يتقدم عليه، ولما كان الأصل الذي بنيت عليه هذه القاعدة غير سليم كانت جميع تطبيقاتها غير صحيحة.

بل حدا هذا الأمر ببعض النحاة المحققين كابن يعيش(643هـ) أن يرى عِلة عدم جواز تقديم معمول فعلي التعجب يرجع إلى "ضعف فعل التعجب".[1] وتقسيم الأفعال إلى قوي وضعيف، والنظر إلى الأفعال الجامدة على أنها أفعال ضعيفة لا تعمل فيما تقدم عليها من معمولاتها - هو الجانب المعيب في (نظرية العامل)، إذ تمنح العامل سلطاناً يتحكم به في صياغة الأسلوب، أو ضبطه بغير سند يؤيده من فصيح الكلام.[2]

في حين ينظر الزمخشري(538هـ) إلى عدم التصرف نظرة تشمل الأسلوب كله حيث يرى أنه " لا يتصرف في الجملة التعجبية بتقديم ولا تأخير ولا فصل، فلا يقال: (بزيدٍ أكرم) ولا: (أكرم اليومَ بزيدٍ)".[3] وكذلك يقرر الأسترباذي(686هـ) "أن كل لفظ صار علماً لمعنى من المعاني، وإن كان جملة، فالقياس ألا يتصرف فيه احتياطاً لتحصيل الفهم كأسماء الأعلام؛ فلهذا لم يتصرف في (نعم) و(بئس) وفي الأمثال".[4]

وعلى هذا يتبين أن فعل التعجب (أفْعِلْ) له الصدارة الحتمية في جملته من طريق السبك وفقاً للنمط التركيبي الذي تتسم به لغة الأمثال من نظام صارم في ترتيب العناصر.

---

1. ابن يعيش: شرح المفصل 4: 422.
2. انظر: حسن : النحو الوافي 1: 73.
3. ابن يعيش: شرح المفصل 4: 422.
4. الأسترباذي: شرح الكافية 4: 223.

الفصل الرابع

الحروف التي لها الصدارة

ثمة حروف في اللغة العربية تتصدر الجمل والتراكيب، وتجري في تصدرها وفق أصل عام من أصول التركيب في العربية، وهو أصل أشار إليه الأستراباذي(686هـ) بقوله: "كل ما يغير معنى الكلام، ويؤثر في مَضمونه، وكان حرفاً، فمرتبته الصدر كحروف النفي والتنبيه والاستفهام والتشبيه والتحضيض والعرض وغير ذلك، وأما الأفعال كأفعال القلوب والأفعال الناقصة، فإنها، وإن أثرتْ في مضمون الجملة، فلم تَلزَم التصدر إجراء لها مجرى سائر الأفعال".[1]

ولعل الأستراباذي(686هـ) في قوله هذا يَصدر عن رأي لابن الحاجب(646هـ) قاله في أماليه ونصه: "لا يجوز: (زيداً هلا ضَربتَ). ولا: (زيداً هَلْ ضَربتَ). ولا: (زيداً إن تضرب أضرب). ولا: (زيداً ما ضَرَبتُ)؛ لأنه لا يتقدم على الحروف التي تدل على خصائص أقسام الكلام معمول ما هو في حيزها، كما لا يتقدم عليها ما هو في حيزها. وجاء: (زيداً اضرب)؛ لأنه ليس ثَم حرفٌ مما ذكرناه، فيمتنع التقديم عليه، وإنما صيغة الفعل نفسها موضوعة لذلك، كما أن (ضَرَبت) يتقدم عليه معمول، وإن كان معناه إثباتاً؛ لِمَا لم يكن معه حرفٌ وضِعَ لذلك".[2]

ونص ابن الحاجب(646هـ) في موضع آخر على أن "كل ما كان مَوضوعه من الحروف على الدلالة على قِسم مِن أقسَام الكلام، فلا يَتَقدم شيء مِما في حَيزه عليه، كالاستفهام والشرط والنداء وأشباهها. وسِر ذلك قَصدهم إلى التنبيه على القِسم الذي دل عليه الحرف لِيَصرف السامع فهمه، ويَتوَفر خاطره على مَقاصِد معاني ما يَسمعه، وذلك يَحصل بتقديم ذلك الحرف، ولو أخرَه لكان متَقَسم الخاطر في معاني ذلك الكلام المَخصوص، وفي التردد بين أقسَامه، فيختل عليه التفهيم؛ لاختلاف المعاني باختلاف الأقسَام، فكان التقديم لهذا الغرض، فلا يجوز أن يقدم شيء مِما في

---

1. الأستراباذي: شرح الكافية 4: 339.
2. ابن الحاجب: الأمالي 4: 33 ـ 34.

حَيز (إن) عليه؛ لأنها تدل على الإثبات، ولا لام الابتداء، ولا حرف الاستفهام، ولا حرف الشرط".[1]

وعِلة التصدر عند الأستراباذي(686هـ) أنه " إنما لزم تصدير المغير الدال على قِسم من أقْسَام الكلام؛ ليبني السامع ذلك الكلام مِن أول الأمر على ما قَصَدَ المتكلم إذ لو جوزنا تأخير ذلك المغَير - فأُخر، والواجب على السامع حمل الكلام الخالي عن المغير مِن أول الأمر على كون مضمونه خالياً عن جميع المغيرات - لتردد ذهنه في أن هذا التغيير راجع إلى الكلام المتقدم الذي حمله على أنه خالٍ عن جميع التغيرات، أو أن المتكلم يذكر بعد ذلك المغير كلاماً آخر يؤثر فيه ذلك المغير، فيبقى في حَيرة".[2] والحروف التي لها الصدارة على النحو الآتي:

1.4 حرفا الاستفهام: الهمزة و(هلْ):

لقد حتم منهج البحث عدم دمج حرفي الاستفهام: الهمزة و(هل) بأسماء الاستفهام، وفقاً للتقسيم التقليدي لأنواع الكلمة في اللغة العربية، ولا يقتصر التمايز بين حرفي الاستفهام وأسمائه على هذا فحسب، بل يظهر هذا التمايز جلياً بالتدقيق في النغمة التي ينتهي بها كل مِنهما إذْ "لا بد للمجموعة المعنوية مِن أن تنتهي بنغمة هابطة في التقرير والطلب والاستفهام غير المبدوء بـ(هل) والهمزة، أما في الاستفهام المبدوء بـ(هل) والهمزة وفي المجموعة الكلامية التي لم يتم بها المعنى، فالنغمة النهائية صاعدة أو ثابتة أعلى مِما قبلها".[3]

واللغات تسلك طرقاً عدة في توظيفها لأسلوب الاستفهام، وفي التمييز بينه وبين الإخبار، "فبعض اللغات يميز الإخبار والاستفهام، بتخالف في ترتيب الكلمات، منها: الفرنسية والإنجليزية والألمانية، ولبعضها أدوات خاصة بالاستفهام، مِنها: اللاتينية والتركية".[4]

---

1. ابن الحاجب: الأمالي 4: 63.
2. الأستراباذي: شرح الكافية 4: 339.
3. حسان : مناهج البحث في اللغة ص: 169.
4. برجشتراسر: التطور النحوي ص: 165.

واللغة العربية في استخدامها لأسلوب الاستفهام، لا تُغير في الترتيب الموضعي لنظام الجملة شيئاً، وإنما تعمد إلى أدوات خاصة بأسلوب الاستفهام، فتجعلها في صدر الجملة إذْ إن "الأدوات التي تتصدر الجملة هي التي تُحدد عادة أسلوبها، وقد ينطبق هذا المبدأ على مختلف الأساليب الجملية".[1]

ولا تقف اللغة العربية في توظيفها لأسلوب الاستفهام عند هذا الحد، بل تقوم أيضاً بتغيير نغمة الجملة، فتنقلها من نغمة الإخبار إلى نغمة الاستفهام، وقد تحذف أداة الاستفهام، وتبقي النغمة لتدل على أن هذا الأسلوب أسلوب استفهام "فالتنغيم مظهر من مظاهر الفهم النحوي".[2]

وحرفا الاستفهام في صدارتهما للجملة، لا يختلفان عن الأسماء، "فكل حرف للاستفهام لا يقع إلا في صدر الكلام؛ لأنه ينقل الجملة من الخبر إلى الاستخبار، فيكون له صدر الكلام".[3] وكذلك نص ابن الحاجب(646هـ) على هذا الحكم بقوله: "حرفا الاستفهام :الهمزة وهل، لهما صدر الكلام".[4]

وقد عد النحاة الهمزة أصل الاستفهام .[5] ولعل الأصالة نابعة من استئثارها بأمور لا نجدها في غيرها من أدوات الاستفهام، ومن هذه الأمور: ما نص عليه ابن مالك(672هـ) بقوله: "أوثِرَت الهمزةُ بِكمال التصدير، فقُدمت على العاطف"،[6]

---

1. طحان : الألسنية العربية ص: 98.

2. كشك : من وظائف الصوت اللغوي ص: 113.

3. الخوارزمي: التخمير 4: 142.

4. الأستراباذي: شرح الكافية 4: 456.

5. انظر: المبرد: المقتضب 2: 74.

6. ابن مالك: محمد بن عبد ا (ت:672هـ)، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ت: عبد المنعم أحمد هريدي، (د.ت)، دار الفكر العربي، القاهرة، 1: 277.

وقد نص على ذلك أيضاً المرادي(749هـ) بقوله: "إن لهمزة الاستفهام تمام التصدير بتقديمها على الفاء والواو و(ثُم)"،[1] وذلك في نحو قوله تعالى: "أَفَلا تعقِلونَ"،[2] وقوله تعالى: "أَوَلَم يَسِيروا في الأَرضِ"،[3] وقوله تعالى: "أَثُم إِذَا مَا وَقَعَ آمَنْتُم بِه".[4]

ويرى ابن مالك(672هـ) أن "أداة الاستفهام جزء مِن جملة الاستفهام، وهي معطوفة على ما قبلها مِن الجمل. والعاطف لا يتقدم عليه جزء مما عطف. ولكن خُصت الهمزة بتقديمها على العاطف، تنبيهاً على أنها أصل أدوات الاستفهام؛ لأن الاستفهام له صدر الكلام، وقد غفل الزمخشري(538هـ) في معظم كلامه في الكشاف عن هذا المعنى، فادعى أن بين الهمزة وحرف العطف جملة محذوفة، معطوفاً عليها بالعاطف ما بعده. وفي هذا مِن التكلف ومخالفة الأصول ما لا يخفى".[5]

ويرى ابن مالك(672هـ) أن مِن الأصول التي خولفت في هذه المسألة "أن المدعِي حذفَ شيء يصح المعنى بدونه ـ لا تصح دعواه حتى يكون موضع ادعاء الحذف صالحاً للثبوت؛ ويكون الثبوت مع ذلك أكثر مِن الحذف. وما نحن بصدده بخلاف ذلك، فلا سبيل إلى تسليم الدعوى. وقد رجع الزمخشري(538هـ) عن الحذف إلى ترجيح الهمزة على أخواتها بكمال التصدير".[6]

---

1. المرادي: الجنى الداني ص: 31.
2. سورة البقرة، آية: 44.
3. سورة الروم، آية: 9.
4. سورة يونس، آية: 51.
5. ابن مالك: محمد بن عبد ا (ت: 672هـ)، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، 1983م، عالم الكتب، بيروت، ط3، ص: 12.
6. المصدر نفسه ص: 12 ـ 13.

ويرى المرادي(749هـ) أن "الأصل في ذلك تقديم حرف العطف على الهمزة؛ لأنها من الجملة المعطوفة، لكن راعوا أصالة الهمزة في استحقاق التصدير، فقدموها بخلاف (هل) وسائر أدوات الاستفهام، هذا مذهب الجمهور".[1]

ومن الأمور التي اختصت بها همزة الاستفهام دخولها على كلمات الشرط واقعة في موضع الصدارة، "وكان قياس همزة الاستفهام ألا تدخل على كلمات الشرط، لكن لها في الاستعمال سَعَة، فجاز: (أَمَن يَضربكَ تَضربه)؟ و(أينَ لَقيتَه شَتمتَه)؟".[2] محدِثةً بذلك تطريزاً وتلويناً أسلوبياً يجمع بين الاستفهام والشرط، وهذا ملمح يدل على مظاهر التطور والكمال اللذين بلغتهما اللغة العربية.

ويتطرق النحاة أثناء حديثهم عن أحرف الاستفهام إلى الحديث عن (أم) المنقطعة، وبأنها تفيد الإضراب، وقد تتضمن معه استفهاماً، فتكون بمعنى: (بَلْ) والهمزة،[3] ويرى فاضل السامرائي أنه "للزومها معنى الإضراب لا تكون أول الكلام مثل بقية أدوات الاستفهام، بل لابد أن يسبقها كلام".[4]

2.4 أحرف التنبيه:

حروف التنبيه في اللغة العربية كثيرة ومتعددة، تشمل أحرف النداء، وحرف الردع (كلاّ)، واسمي الفعل (هَلُم) و(وَي)، وغير ذلك من ألفاظ العربية.[5] والنحاة عندما بوبوا لأدوات التنبيه جعلوها تنحصر في ثلاثة أحرف هي: (هَا) و(ألا) و(أَمَا)، ومعناها عندهم: تنبيه المخاطب لسماع ما يأتي بعدها من الكلام، وتدخل(ألا)

---

1. المرادي: الجنى الداني ص: 31.
2. الأستراباذي: شرح الكافية 4: 111.
3. انظر: ابن هشام: مغني اللبيب 1: 55.
4. السامرائي: فاضل صالح، معاني النحو، 2002م، دار الفكر، عمان، ط2، 4: 218.
5. انظر: المصري: فتح ا صالح، الأدوات المفيدة للتنبيه في كلام العرب، 1987م، دار الوفاء، القاهرة، ص: 183 ـ 206.

كثيراً على النداء، وتدخل (أَمَا) كثيراً على القَسَم، وأما (هَا)، فتدخل من جميع المفردات على اسم الإشارة كثيراً.[1]

والنحاة في اصطلاحهم يطلقون عليها أحرف التنبيه تارة، وأحرف الاستفتاح تارة أخرى،[2] منطلقين في التسمية الأولى من المعنى الذي تضفيه على الجملة، وفي التسمية الثانية من الموقع الذي تحل فيه؛ إذ يستفتح بها الكلام.

وقد نص المبرد(285هـ) على أن "التنبيه يَقع قبلَ ما نَبهتَ عليه"،[3] وهو بذلك يضع أصلاً من أصول التركيب في اللغة العربية، ويقرر مظهراً من مظاهر الموقعية في هذه اللغة، فعنصر التنبيه فيها يتصدر المنَبه عليه، ولا بد في المنَبه عليه أن يكون جملة تامة المعنى كاملة العناصر.

ويذهب الأستراباذي(686هـ) إلى أنه "لجميع حروف التنبيه صدر الكلام، كما للاستفهام، إلا (هَا) الداخلة على اسم الإشارة غير مفصولة، فإنها تكون إما في الأول، أو في الوسط، بحسب ما يقع اسم الإشارة".[4] ويقرر الأستراباذي(686هـ) في موطن آخر أن " كل ما يغير معنى الكلام، ويؤثر في مضمونه، وكان حرفاً، فمرتبته الصدر كحروف التنبيه".[5]

---

1. انظر: ابن يعيش: شرح المفصل 5: 40 ـ 44 ، الأستراباذي: شرح الكافية 4: 431 ـ 432.

2. يرى ابن الحاجب أن تسمية حروف التنبيه بهذا الاسم أَولى مِن تَسميتها باستفتاح الكلام؛ لأن إضافة الحرف في تَسمِيته إلى المعنى المختص به في الدلالة أَولى مِن إضافته إلى أمر ليس مِن دلالته. والتنبيه مِن دلالة هذه الحروف بخلاف الاستفتاح. ألا ترى أن حروف الاستفهام وحروف التحضيض ونظائرها، لا تكون إلا مستفتحاً بها، ولم تُسَم حروف استفتاح، لأنه ليس مِن دلالتها، وإنما سميت حروف استفهام وحروف تحضيض لما كان ذلك المعنى مَدلولاً لها، وإذا اعتبَرتَ تَسميات الحروف باعتبار إضافتها وجَدتَها كذلك كحروف النداء وحروف الشرط وحروف النفي والاستقبال والجر وغير ذلك، فثبت أن تسميتها بحروف التنبيه أولى. (الأمالي 4: 118)

3. المبرد: المقتضب 2: 323.

4. انظر: الأسترباذي: شرح الكافية 4: 433.

5. المصدر نفسه 4: 339.

وتأثيرها في الجمل العربية كما يرى الأستراباذي(686هـ) يكمن في أن "فائدتها المعنوية توكيد مضمون الجملة".[1] ولعل صدارة هذه الأحرف تتجاوز الجمل إلى النصوص والمقطوعات اللغوية، كما هو الشأن في (ألا).

وللنحاة في(ها) التنبيه غير المتصلة باسم الإشارة مذهبان: الأول ما يراه الخليل(170هـ) في نحو قولك: (هَا أَنَا ذَا)، و(هَا نحن أُولاءِ)، و(هَا أنتُم أُولاءِ)، من "أن (هَا) هنا هي التي مع (ذا) إذا قلت هذا. وإنما أرادوا أن يقولوا: (هَذا أنتَ)، ولكنهم جعلوا (أنت) بين (هَا) و(ذا)، وأرادوا أن يقولوا: (أنا هَذا)، و(هَذا أنا)، فقدموا (ها) وصارت (أنا) بينهما".[2]

والمذهب الآخر ما يراه سيبويه(180هـ) من أنه "قد تكون (هَا) في (هَا أَنْتَ ذَا) غير مقدمة، ولكنها تكون للتنبيه بمنزلتها في (هذا)، يدلك على هذا قوله عز وجل: "هَا أَنْتُم هَؤلاءِ"،[3] فلو كانت (ها) هاهنا هي التي تكون أولاً إذا قلتَ: (هَؤلاءِ) لم تعد (ها) هاهنا بعد أنتم".[4]

ويرى الباحث ما يراه سيبويه(180هـ)، فكما أن هناك (هَا) للتنبيه تتصل بأسماء الإشارة اتصالاً مباشراً، وظيفتها تنبيه المخاطب، وتقع حيث يقع اسم الإشارة، فهناك أيضاً (هَا) للتنبيه تختص بالدخول على الجمل كما هو الشأن في (ألا) و(أمَا)، وظيفتها تنبيه المخاطب على ما تُحدثه به، وتقع في صدر الجمل التي تدخل عليها كما هو الشأن في (ألا) و(أمَا).

---

1. الأستراباذي: شرح الكافية 4: 431.

2. سيبويه: الكتاب 2: 354.

3. آل عمران، آية: 66. / يرى الفراء أن العرب إذا جاءت باسم مكني، فأرادت التقريب فرقت بين (ها) وبين الاسم المشار إليه بالاسم المكني، يقول الرجل: (أينَ أنتَ؟)، فيقول: (ها أنا ذا)، ولا يجوز عنده إلا في التقريب والمضمَر. وقال أبو إسحاق: هو جائز في المضمَر والمظهر إلا أنه في المضمَر أكثر. قال أبو عمرو ابن العلاء: (ها أنتم) الأصل فيه (أاأَنْتُم) بهمزتين بينهما ألف.(النحاس: إعراب القرآن 1: 402 ـ 403)، وما هذه الهاء التي عناها ابن العلاء إلا همزة الاستفهام التي قلبت هاء ووضع بينها وبين همزة الضمير (أنتم) ألف؛ لكراهية توالي الهمزتين في بعض لغات العرب. (انظر: سيبويه: الكتاب 3: 551)

4. سيبويه: الكتاب 2: 354.

أما (هَا) التنبيه الملازمة لـ(أي) في أسلوب النداء، فليس لها الـصدارة فـي التراكيب العربية، وتأتي بعد (أي) عِوضاً مِن الإضافة؛ لأن أصل (أي) أن تكـون مضافة إلى الاستفهام والخبر،[1] ولولا أن التنبيه فصل بين المنادى المعرف بـ(أل) و(أي) لذهب الوهم إلى أنه مضاف.[2]

3.4 أحرف التحضيض:

التحضيض: مبالغة الحض، يقال: (حَضه على كذا)، أي رغَبَه فـي فعلـه،[3] وحذَّره مِن تَركِه، فإذا قيل (حضضَه) ـ بالتشديد ـ دل على تأكيد الحدث، والمبالغة في التحريض؛ فلذلك قيل حروف التحضيض لا الحض،[4] وفي اللغة العربية أحرف تتصدر الجمل، وظيفتها حث المخاطب على فعل شيء أو تركه، وهي: (لَـولا)،[5] نحو قوله تعالى: (فَلَولا نَفَرَ مِن كُل فِرقَةٍ مِنْهم طَائِفَةٌ)،[6] و(لَومَا) نحو قوله تعـالى: (لَومَا تأتِينَا بِالمَلائِكةِ)،[7] و(هَلا) نحو قولهم: (هَلا أعَنتَ أخَاكَ)، و(ألا) نحو قولهم: (ألا حَلُمتَ عَنه)، وقد يكون في (ألاَ) المخففة معنى التحضيض نحو قوله تعالى: (ألاَ تُحِبونَ أَن يَغْفِرَ ا ُ لَكُم)[8]، وكذلك (لَو) في نحو قولك: (لَو تَنْزِلُ عِنْـدَنا، فَتُـصِيبَ

---

1. انظر: ابن منظور: لسان العرب 1: 204.

2. انظر: ابن خالويه: إعراب ثلاثين سورة مِن القرآن الكريم ص: 204.

3. انظر: الفيومي: أحمد بن محمد بن علي (ت:770هـ)، المصباح المنير في غريب الـشرح الكبير للرافعي، 1994م، دار الكتب العلمية، بيروت 1: 140.

4. انظر: ابن مالك: شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ 1: 210.

5. يرى ابن قتيبة أن (لولا) تكون في بعض أحوالها بمعنى: (هَلا)، وذلـك إذا رأيتهـا بغيـر جواب، تقول: (لولا فعلت كذا)، تريد: (هلا فعلت كذا). (تأويل مشكل القرآن ص: 485)

6. سورة التوبة، آية: 122./ يرى أبو عبيدة أن مجازه: فهلا. (مجاز القرآن 1: 271)، ويـرى أبو حيان أن (لولا) للتحضيض، وهي كثيرة في القرآن.(البحر المحيط 3: 310)

7. سورة الحجر، آية: 7. / يرى أبو عبيدة أن (لوما) و(هلا) و(لولا) و(ألا) معنـاهن واحـد: (هلا تأتِينَا). (مجاز القرآن 1: 346)

8. سورة النور، آية: 22.

خَيراً)، وأيضاً (أمَا) في نحو قولك: (أمَا تَعطِفُ علي)، وتلزم هذه الحروف الفعـل الماضي والمضارع في الجمل الخبرية.[1]

وتتعدد معاني هذه الحروف عند النحاة وفقاً لما يليها مِن الأفعال، ووفقاً للسياق التنغيمي الذي ترد فيه التراكيب، فيرى الأستراباذي(686هـ) أن "معناها إذا دخلت في الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل، ومعناها في المضارع الحـض علـى الفعل والطلب له".[2] وذكر الصبان "أن هذه الأدوات المذكورة كلهـا للتحـضيض سواء وليها ماضٍ أو مضارع".[3]

ويرى النحاة أن ما اختص من هذه الأحرف بالمضارع له معنيـان: أحـدهما: العرض: وهو طلب الشيء بلين وتأدب، والمعنى الآخر: التحضيض: وهـو طلـب الشيء بحث وإزعاج، ويظهر ذلك من نبرة الصوت ودرجة الانفعال.[4]

ولست هنا بصدد البحث في معاني هذه الأدوات في التراكيب العربية خصوصاً إذا لم يكن لتحديد المعنى أي دور في رصد الظاهرة الموقعية، ومن هنا كان تأكيـد بلومفيلد (Bloomfield) "أن دراسة المعنى هي أضعف نقطة في علم اللغة، وحاول إخراجها من نطاق البحث، وقصره على الفونولوجيا والنظْم على أساس شكلي".[5]

وهذه الأحرف وإن تراوحت معانيها بين التحضيض والعرض والتوبيخ، فلهـا كما ينص ابن الحاجب(646هـ) " صدر الكلام".[6]

---

1. انظر: سيبويه: الكتاب 1: 98 ، ابن يعيش: شرح المفصل 5: 88 ـ 89 ، ابن مالك: شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ 1: 210 ـ 215 ، الأستراباذي: شرح الكافية 4: 452 ، ابن هشام: مغني اللبيب 1: 296.
2. الأستراباذي: شرح الكافية 4: 452.
3. الصبان: الحاشية 4: 72.
4. انظر: ابن هشام: مغني اللبيب 1: 303.
5. الراجحي : النحو العربي والدرس الحديث ص: 111.
6. الأستراباذي: شرح الكافية 4: 452.

وينص ابن الحاجب(646هـ) في موضع آخر على "أن حـروف التحـضيض ونظائرها، لا تكون إلا مستَفتَحاً بها".[1] فهي مِن الألفاظ التـي تـأتي فـي صـدر النصوص والمقطوعات اللغوية.

وكذلك نص ابن مالك(672هـ) على أنه "لِحروف التحضيض صَدر الكلام"،[2] ويقول في موضع آخر: "هي مستحقةٌ لِلتصدير؛ لأن فيها معنى الاسـتفهام؛ إذ فـي (هلا فَعلتَ) معنى: (لِمَ لَم تَفْعَلْ)؟، ولذلك يسميها الكوفيون حروف استفهام".[3]

وفي قول ابن مالك(672هـ):

كذا إذا الفعلُ تَلا مَا لَم يَرِد   مَا قَبلُ مَعمولاً لِمَا بَعد وجِد

يرى الأشموني(918هـ) أن من هذه الأدوات التي لا يعمل ما بعدها فيما قبلها أدوات التحضيض، ويرى الصبان(1206هـ) عِلة ذلك أن لها الصَدر، ولو عمل ما بعدها فيما قبلها للزم وقوعها حشواً.[4]

4.4 أحرف النفي:

ليس للنفي في كتب التراث العربي القديم باب مستقل واحد، والباحث في هـذه المصنفات يجد أن عناصر النفي فيها منثورة في أبواب مختلفة تلحق كُلاً منها بالباب الذي تشترك فيه أواخر الكلم بحركة معينة مع بقية أدوات ذلك الباب.[5]

والنفي "باب من أبواب المعنى يهدف به المتكلم إخراج الحكم في تركيب لغوي مثبت إلى ضده، وتحويل معنى ذهني فيه الإيجاب والقبول إلى حكـم يخالفـه إلـى نقيضه، وذلك بصيغة تحتوي على عنصر يفيد ذلك".[6]

---

1. ابن الحاجب: الأمالي 4: 118.
2. ابن مالك: شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ 1: 209.
3. المصدر نفسه 1: 215.
4. انظر: الصبان: الحاشية 2: 109 ـ 110.
5. انظر: عمايرة (خليل أحمد): أسلوبا النفي والاستفهام في العربية ص: 56.
6. عمايرة (خليل أحمد): أسلوبا النفي والاستفهام في العربية ص: 56.

وأحرف النفي في اللغة العربية هي: (مَا) و(لاَ) و(لَمْ) و(لمـا) و(لَـن) و(إن). يشترك اثنان منها في نفي الحال، وهما: (مَا) و(إن)، واثنان فـي نفـي المـستقبل، وهما: (لا) و(لن)، واثنان في نفي الماضي، وهما: (لَم) و(لما).[1]

ومعظم عناصر النفي تتصدر التراكيب في اللغة العربيـة، وقـد نـص ابـن السراج(316هـ) على أن "النفيَ صَدر".[2] أي: أن موقعه صدر الجمل، وقد تبعـه في ذلك الأستراباذي(686هـ) بقوله: "كل ما يغير معنـى الكـلامِ، ويـؤثر فـي مضمونه، وكان حرفاً، فمرتبته الصدر، كحروف النفي".[3] وهذه قاعدة عامة يضعها الأستراباذي(686هـ) للحروف التي تُحور معاني الجمل؛ ولهذا كان لأحرف النفي الصدارة في الجمل التي تدخل عليها، وتُؤثر في مضمونها.

وليست كل أحرف النفي لها الصدارة في التراكيب العربية، وإن كان الغالـب عليها إذا وردت في تركيب أن تتصدره، فقد نص ابن يعيش(643هـ) على أنك "لو قلت: (قائماً مَا زَالَ زيد) لم يجز؛ لأنك تُقَدم ما هو متعلق بما بعد حرف النفي عليه، ويجوز ذلك مع (لَم) و(لن) و(لاَ)، فتقول: (قائماً لَم يَزَلْ زيد)، و(منطلقاً لَن يَبـرَحَ بكر)، و(خارجاً لا يَزَالُ خالد)، وإنما ساغ ذلك مع (لَم) و(لن) و(لا) ولم يسغ مـع (ما)؛ لأن (لَم) و(لن) لَما اختصتا بالدخول على الأفعال صارتا كالجزء منها، فكمـا يجوز تَقَدم منصوب الفعل عليه؛ لذلك يجوز التقديم مع (لَم) و(لن)؛ لأنهمـا كأحـد حروفه".[4] وقد حكى سيبويه(180هـ) عن العرب: (زيداً لَم أضرب)، و(زيداً لَـن أضربَ).[5]

وإذا كان تقديم متعلق ما بعد حرف النفي عليه لا يجوز مع (مَا) النافية، فكيف يجوز مع (لَم) و(لن) و(لاَ)، وكلها أحرف نفي معناها واحد، وإن اختلف زمان النفي بها.

---

1. انظر: الخوارزمي: التخمير 4: 90 ـ 91 ، ابن يعيش: شرح المفصل 5: 31.
2. ابن السراج: الأصول 2: 168.
3. الأستراباذي: شرح الكافية 4: 339.
4. ابن يعيش: شرح المفصل 4: 368.
5. انظر: سيبويه: الكتاب 1: 135.

وإذا كان الحرفان (لَم) و(لَن) كأحد حروف الفعل، فجاز تقديم معموله عليهما، فكيف يجوز ذلك التقديم مع حرف النفي (لا)، وهو ليس كأحد حروف الفعل. ما كان أجدر النحاة لو أنهم تركوا مشقة الخوض والجدل في مثل هذه الأمور، وقصروا ذلك على أن العربية جرت في أساليبها على هذا النمط الذي لا يعلل، لكان ذلـك أقـرب إلى المنهج العلمي في دراسة اللغة.

وأحرف النفي التي نص النحاة على صدارتها للتراكيب العربية هي:(مَا) و(لا) العاملة و(إن) في أرجح الآراء،[1] وهي على النحو الآتي:

1.4.4 (ما) النافية:

(مَا) حرف نفي يدخل على الأسماء والأفعال، وقياسه أن لا يعمل شيئاً، غير أن أهل الحجاز والتهَامِيين والنجدِيين يشبهونه بـ(لَيسَ)، ويرفعون به الاسم، وينصبون به الخبر كما يفعل بـ(لَيسَ)، واللغة الأولى أقيس، والثانية أفصح، وبها ورد الكتاب العزيز، قال ا تعالى: "مَا هَذَا بَشَراً"،[2] ويروى عن الأصمعي(216هـ) أنه قـال: ما سمعته في شيء من أشعار العرب، يعني نصب خبر (مَا) المشبهة بـ(لَيسَ).[3]

ويرى ابن السراج(316هـ) في حديثه عن الحروف التي تكون صدور الكلام أن "هذه الحروف عاملة كانت أو غير عاملة، لا يجوز أن يقدم ما بعدها علـى مـا قبلها، وذلك نحو: (مَا) التي للنفي تقول: (مَا زيد آكلاً طَعَامَكَ)، ولا يجوز أن تُقَـدم

---

1. يرى الأستراباذي جواز تقديم ما في حيز حروف النفي عليها إلا (ما). (الكافية 4: 35)

2. سورة يوسف، آية: 31. / يرى الزجاج أن هذه القراءة هي القراءة المعروفة، وقد روِيَـتْ: (ما هذا بِشَرى)، أي: (ما هذا بَعد مشْتَرى). وهذه القراءة ليـست بـشيء، وسـيبويه وجميـع النحويين يزعمون أن (بَشَراً) منصوب خبر (ما)، ويجعلونه بمنزلة (ليس)، و(ما) معناها معنـى (ليس) في النفي، وهذه لغة الحجاز، وهي اللغة القُدمَى الجيدة. وزعم بعضهم أن الرفـع أقـوى الوجهين، وهذا غلط؛ لأن كتاب ا ولغة رسول ا أقوى الأشياء وأقوى اللغات. ولغة بني تميم: (ما هذا بَشَر). ولا تجوز القراءة بها إلا برواية صحيحة. (معاني القرآن وإعرابـه 3: 107 ـ 108)

3. انظر: ابن يعيش: شرح المفصل 1: 268 ، ابن هشام: مغني اللبيب 1: 333.

(طَعَامَكَ)، فتقول: (طَعَامَكَ مَا زيد آكلاً)، ولا يجوز عنـدي تقديمـه، وإن رفعـت الخبر، وأما الكوفيون، فيجيزون: (طَعَامَكَ مَا زيد آكلاً) يشبهونها بـ(لَـم) و(لَـن)، وأباه البصريون".[1]

وابن السراج(316هـ) هنا يوافق البصريين الذين يرون صدارة (مَا) النافيـة للجملة التي تدخل عليها أكانت (مَا) عاملة أم مهملة، وحجة البصريين في ذلـك أن "(مَا) للنفي، والنفي له صدر الكلام، فجرى مجرى حرف الاستفهام في أن له صدر الكلام، والسر فيه هو أن الحرف إنما جاء لإفادة المعنى في الاسم والفعل، فينبغي أن يأتي قبلها لا بعدها".[2]

فالبصريون يرون أن السر في صدارة (مَا) النافية أنها تنقل الجمل من الإثبات إلى النفي، وكل حرف يدخل على الجمل العربية، ويغير في معناها، ويـؤثر فـي مضمونها، فمرتبته صدر الجمل التي يدخل عليها.[3]

وقد نص الأشموني(918هـ) على أن ابن كيسان(299هـ) "وافق البـصريين في: (مَا كَانَ) ونحوه، وخالفهم في: (مَا زَالَ) ونحوه؛ لأن نفيها إيجـاب".[4] فـابن كيسان(299هـ) يرى أن منع التقديم يشمل الأفعال الناسخة وغير الناسخة مِما سبقها حرف النفي (مَا)، أما الأفعال: (زَالَ) و(فَتِئَ) و(بَرِحَ) و(انفَك)، فإنهـا تـدل علـى النفي، ونفي النفي إيجاب، فكأنه لم يكن هنا (مَا) النافية المستحقة للتصدير.[5]

وأجاب ابن هشام(761هـ) عن دليل ابن كيسان(299هـ): "بأن نحو: (مَا زَالَ زيد قائماً) نفي باعتبار اللفظ، إيجاب باعتبار المعنى، فمنعوا التقديم نظراً إلى اللفظ، ولما كان التقديم أمراً رَجعَاً إلى اللفظ نظر فيه إلى اللفظ".[6]

---

1. ابن السراج: الأصول 2: 234 ـ 235.
2. الأنباري: الإنصاف، مسألة: 17، 1: 159.
3. انظر: الأستراباذي: شرح الكافية 4: 339.
4. الصبان: الحاشية 1: 343.
5. المصدر نفسه 1: 343 ـ 344.
6. المصدر نفسه 1: 344.

وهنا يركز ابن هشام(761هـ) على أن دراسة الظواهر الموقعيـة، وترتيـب العناصر في التراكيب يجب أن تكون دراسة شكلية، وأن المعنـى لا دور لـه فـي تفسير هذه الظواهر.

وأما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: "إنما جَوزنا ذلك؛ لأن (مَا) بمنزلة (لَم) و(لَن) و(لا)؛ لأنها نافية كما أنها نافية، وهذه الأحرف يجوز تقديم معمول ما بعدها عليها، فإذا جاز التقديم مع هذه الأحرف، فكذلك مع(مَا)".[1]

وقول الكوفيين هذا يَعوزه السماع عن العرب، فلم يوردوا شاهداً واحداً علـى مثل هذا النمط التركيبي، وكل ما جاءوا به من الحجَج من قبيل القياس المنطقي الذي لا يؤيده الأداء اللغوي.

وعلى هذا يتبين أن (مَا) النافية تتصدر الجمل التي تدخل عليها سـواء أكانـت هذه الجمل فعلية أم اسمية وسواء كانت (مَا) عاملة أم مهملة، فلا يَتقدم معمول عليها بحال.[2]

2.4.4 (لا) النافية:

تَتعدد الأنماط التركيبية التي تأتي فيها (لا) النافية، فتارةً تأتي لنفي الجنس على سبيل التنصيص، وهي بذلك تعمل عمل (إن)، وتارة تعمل عمل (لَيسَ)، وهذا النمط قليل الاستعمال، والوجه الثالث: أن تكون عاطفة، والوجه الرابع: أن تكون حـرف جواب مناقضاً لـ(نَعَم)، والوجه الخامس: أن تكون حرفاً مهملاً.[3]

وقد نص ابن السراج(316هـ) في حديثه عن الحروف التي تكون في صـدر الكلام على أن من هذه الحروف "(لا) التي تعمل في النكرة النصب، ويبنى معهـا، فلا تكون إلا صدراً، ولا يجوز أن تُقدم ما بعدها على مـا قبلهـا، وهـي مـشبهة بـ(إن)، وإنما يقع بعدها المبتدأ والخبر، فكما لا يجوز أن تُقدم ما بعد (إن) عليهـا

---

1. الأنباري: الإنصاف، مسألة: 20، 1: 172.
2. انظر: السيوطي: همع الهوامع 1: 389.
3. انظر: ابن هشام: مغني اللبيب 1: 264 ـ 271.

كذلك هي، والتقديم فيها أبعد؛ لأن (إن) أشبه بالفعل منها".[1] وابن السراج في حديثه هنا يعني: (لا) النافية للجنس.

وقد نص أبو البقاء العكبري(456هـ) على أن (لا) عملت عمل (إن) لمشابهتها من أربعة أوجه: أحدها: "أن كلاً منهما له صدر الكلام".[2]

ويذهب الأستراباذي(686هـ) في حديثه عن (لا) النافية للجنس، و(لا) التي بمعنى: (غير) إلى أنه "نعني بكون (لا) بمعنى: (غير) كونها لنفي الاسم الذي بعدها كـ(غير)، فلا يكون لها صدر الكلام، وبكونها للتبرئة: أنها لنفي مضمون الجملة فيلازمها التصدر".[3] وكأن (لا) إذا كانت لنفي النسبة الحاصلة في الجمل يكون لها صدر هذه الجمل، وإذا كانت لنفي المفرد، فذلك يعني ورودها في حشو الكلام.

وقد تلحق (لا) التاء نحو: (لاتَ)، فتختص بلفظ (الحين) مضافاً إلى النكرة، نحو قوله تعالى: (وَلاتَ حِينَ مَنَاصٍ)[4] وقد تدخل على لفظة (أوان) ولفظة (هَنا)، وقال الفراء(207هـ): تكون مع الأوقات كلها، والتاء في (لاتَ) إما لتأنيث الكلمة، أي (لا)، أو لمبالغة النفي، كما في (علامة).[5]

وفي تحديد نوع (لا) الملحقة بالتاء يرى الأستراباذي(686هـ) أنه "لا يَمتَنِع دعوى كون (لاتَ) هي: (لا) التبرئة، ويقويه لزوم تنكير ما أضيف (حين) إليه، فإذا انتصب (حين) بعدها، فالخبر محذوف، كما في (لا حولَ)، وإذا ارتفع، فالاسم

---

1. ابن السراج: الأصول 2: 235 ـ 236.
2. الأزهري (خالد): شرح التصريح على التوضيح 1: 336.
3. الأستراباذي: شرح الكافية 2: 197.
4. سورة ص، آية: 3. / نص الأخفش على أنهم شبهوا (لاتَ) بـ(ليس)، وأضمروا فيها اسم الفاعل، ولا تكون (لات) إلا مع (حين)، ورفع بعضهم: (ولاتَ حِين مَنَاصٍ)، فجعله في قوله مِثل (ليس)، كأنه قال: (ليسَ أحد) وأضمر الخبر، وقد أجازوا الخفض، فقالوا: (لاتَ أوانٍ). (معاني القرآن 2: 453) والوقف عليها (لاتَ) بالتاء، والكسائي يقف بالهاء (لاه)؛ لأنه يجعلها هاء التأنيث. وحقيقة الوقف عليها بالتاء، وهذه التاء نظير التاء في الفعل. (معاني القرآن وإعرابه 4: 320)
5. انظر: الأستراباذي: شرح الكافية 2: 228 ـ 229.

محذوف، أي: (لاتَ حين حينَ مَنَاصٍ)، كما في: (لا عليك)".[1] ومما يقـوي كونهـا (لا) التبرئة التشابه في الموقعية بينهما، فكلاهما يقتضي الصدارة.

والنمط التركيبي الذي تتصدره (لا) النافية للجنس يتسم بالجمود فـي ترتيـب عناصره، فلا بد من تقدم (لا) النافية يليها الاسم، ومن ثم الخبر، ولا يجوز للخبر أن يتوسط بينها وبين اسمها حتى وإن كان مما يتوسع فيه.[2]

وكذلك يتسم النمط التركيبي لـ(لا) المشبهة بـ(ليسَ) بالجمود، فلا بد من تقدم (لا) النافية يليها الاسم، ومن ثم الخبر، ولا يجوز أن يتقدم خبرها على اسمها حتـى وإن كان ظرفاً أو مجروراً.

وقد نص ابن السراج(316هـ) على أن "(لا) إذا كانت تلي الأسماء والأفعـال وتصرفت في ذلك، ولم تشبه بـ(ليسَ) فلك التقديم والتأخير".[3] وظاهر كلامـه أن (لا) إذا شبهت بـ(ليسَ) لا يجوز أن يتقدم شيء من عناصر الجملة عليها؛ لأنها من ألفاظ الصدارة.

ولعل (لا) النافية للجنس و(لا) المشبهة بـ(ليسَ) تسلكان مسلكاً واحداً من حيث صدارة التراكيب وترتيب العناصر"ولا قيمة للحركة الإعرابية على الاسم الذي يليها، فتارة تقتضي ضمة وأخرى فتحة بحسب لهجات القبائل العربية التي كانت تستعملها، أما المعنى فواحد تقريباً على الرغم مما يقوله النحاة في مصطلحاتهم بأنها تكون مع الاسم المرفوع للوَحدَة، ومع الاسم المنصوب للجنس".[4]

وقد تتعدد اللهجات العربية وتختلف في الحركات الإعرابية لعناصر التراكيب، وكذلك في أبنية الصيغ الصرفية لتلك العناصر، ويكون هذا الاختلاف كثيراً بكثـرة القبائل العربية، أما بالنسبة إلى الظواهر الموقعية وترتيب العناصر فيقـل الخـلاف بينها، وتكاد تجمع هذه القبائل على أنماط تركيبة قياسية في ترتيب العناصر.

---

1. الأستراباذي: شرح الكافية 2: 229.
2. انظر: الأزهري (خالد): شرح التصريح على التوضيح 1: 336.
3. ابن السراج: الأصول 2: 235 ـ 236.
4. عمايرة (خليل أحمد): أسلوبا النفي والاستفهام في العربية ص: 69.

وإذا كانت (لا) حرف جواب مناقضاً لـ(نَعَم)، فلها الصدارة في جملة الجواب كسائر حروف الجواب، هذا إذا نظرنا إلى جملة الجواب على أنها جملـة مـستقلة، ليس لها علاقة بجملة السؤال من الناحية الشكلية.

وأما غير ذلك من أوجه استعمال (لا) النافية، فقد تقع في هـذه الاسـتعمالات صدراً، وقد تقع حشواً "ذلك أنها تصرفت تصرفاً ليس لغيرها بدخولها على المعرفة والنكرة، وأنه يتخطاها العامل، فيعمل فيما بعدها نحو قولك: (خرجـتُ بـلا زادٍ)، و(عوقبتُ بلا جرمٍ)، فكما يعمل ما قبلها فيما بعدها، فكذلك يعمل مـا بعـدها فيمـا قبلها".[1] وإذ كانت (لا) عاطفة، فلا بد أن تقع في حشو الجمل، وليس لهـا أحقيـة الصدارة.

ومما ورد من الشواهد على تقديم أحد عناصر الجملة على (لا) النافيـة قـول المَعلُوط القُرَيعِي:[2]

ورَج الفَتَى لِلخَيرِ مَا إن رَأَيتَه   عَلى السن خَيراً لا يَزَالُ يَزيد

فقدم معمول الخبر على (لا) النافية والأصل: (لا يَزَالُ يَزيد خيراً).[3]

3.4.4 (إن) النافية:

(إن) النافية بمنزلة (مَا) في نفي الحال، وتدخل على الجملتين الفعلية والاسمية كقولك: (إن يقوم زيد)، و(إن زيد قائم) قال ا تعالى: "إن يَتبِعونَ إلاّ الظّن"[4]، ولا يجوز إعمالها عمل (لَيسَ) عند سيبويه(180هـ)، وأجازه المبرد(285هـ).[5]

---

1. ابن يعيش: شرح المفصل 4: 369.
2. انظر: سيبويه: الكتاب 4: 222 ، ابن السراج: الأصول 2: 206 ، ابن جني: الخصائص 1: 111، ابن الشجري: الأمالي 3: 148 ، البغـدادي (عبـد القـادر): خزانـة الأدب 8: 443 ، الشنقيطي: الدرر اللوامع 2: 110.
3. انظر: الأزهري (خالد): شرح التصريح على التوضيح 1: 245 ـ 246.
4. سورة الأنعام، آية: 148.
5. انظر: سيبويه: الكتاب 3: 152 ، ابن يعيش: شرح المفصل 5: 38 ـ 39.

إن من خصائص (أفعال القلوب) تعليقها عن العمل، والتعليق: إبطـال العمـل لفظاً لا محلاً؛ لمجيء ما له صدر الكلام بعد أحـد هـذه الأفعـال،[1] وقـد نـص الأسترابادي(686هـ)، على أن "المعلقَ قد يكون حرف نفي، وهـو: (مَـا) و(إن) و(لا) نحو: (علمتُ ما زيد قائماً، وإن زيد قائم، ولا زيد في الدار، ولا عمـرو، ولا رجلَ في الدار). أما (ما) و(إن) النافيتان، فللزوم وقوعها في صدر الجمل وضـعاً، فأبقيت الجمل التي دخلتها على الصورة الجملية رعاية لأصل هذه الحـروف، وإن كانت في تقدير المفرد".[2]

ويرى الأسترابادي(686هـ) هنا أن (إن) النافية لها صدر الكلام كمـا هـو الشأن في (ما) النافية، وهذا وضعها في التراكيب العربية، والجملة التي تتـصدرها (إن) النافية تحافظ على هذا الترتيب حتى وإن سبقت بعامل من العوامل الفعليـة أو غيرها من العوامل، وكأن هذه التراكيب أصبحت بعد دخول (إن) النافية وكذلك (ما) سبائك يصعب إجراء أي تحويل موضعي لعناصرها.

5.4 (إن) وأَخَواتُها:

(إن) وأخواتها من الحروف الناسخة للابتداء، وهي ستة أحـرف: (إن) و(أن) و(كأن) و(لكن) و(لَيتَ) و(لَعَل). وعدها سيبويه(180هـــ) خمـسة، فأسـقط (أن) المفتوحة؛ لأن أصلها (إن) المكسورة. ومعنى (إن) و(أن): التوكيد، ومعنى (كـأن): التشبيه، و(لكن): للاستدراك، و(لَيتَ): للتمني، و(لَعَل): للترجي والإشـفاق. وهـذه الحروف تعمل عكس عمل (كانَ)، فتنصب الاسم وترفع الخبر.[3]

وقد قرر المبرد(285هـ) في حديثه عن هذه الحروف أنه "لا يجوز فيها التقديم والتأخير؛ لأنها لا تتصرف فيكون منها: (يفعل)، ولا ما يكون في الفعل من الأمثلة والمصادر؛ فلذلك لزمت طريقة واحدة إذ لم تبلغ أن تكون في القوة كما شبهت بـهِ، وذلك قولك: (إن زيداً منطلقٌ)، و(إن أخاكَ قائم)، و(كأن القائمَ أخوكَ)، و(لَيتَ عبـدَ

---

1. انظر: ابن يعيش: شرح المفصل 4: 330 ـ 331.
2. الأسترابادي: شرح الكافية 4: 157.
3. انظر: سيبويه: الكتاب 2: 131 ، ابن عقيل: شرح ابن عقيل 1: 319.

ا ِ صاحبكَ)، فأما التقديم والتأخير، نحو: (إن منطلقٌ زيداً)، فـلا يجـوز؛ لأنهـا حروف جامدة، ولكن إذا كان الذي يليها ظرفاً، فكان خبراً، أو غيـر خبـر جـاز، وذلك: (إن في الدار زيداً)، و(إن في الدار زيداً قائم)".[1]

فهذه الحروف تضفي على التراكيب التي تدخل عليها شيئاً من الجمـود فـي حركة عناصرها، فلا يتقدم شيء مِنها على الآخر، اللهم إلا أن يكون الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً، وذلك أنهم توسعوا في الظروف وخصوها بـذلك؛ لكثرتهـا فـي الاستعمال.[2]

والنحاة كعادتهم إذا ما رأوا جموداً تركيبياً في أسلوب من أساليب العربية، فإنهم سرعان ما يجعلون هذا الجمود جموداً اشتقاقياً صرفياً يعتري العامل النحـوي فـي عناصر هذا التركيب.

وقد نص ابن الحاجب(646هـ) على أن هذه الحروف: "لها صدر الكلام سوى (أن)، فهي بعكسها".[3] وعلة ذلك عند الأستراباذي(686هـ) أن "كل ما يغير معنى الكلام، ويؤثر في مضمونه، وكان حرفاً، فمرتبته الصدر، وإنما لزم تصدير المغير الدال على قِسم من أقسام الكلام؛ ليبني السامع ذلك الكلام من أول الأمر علـى مـا قصد المتكلم".[4]

فما قُدمت هذه الحروف إلا ليعلَم أن الكلام مشتمِل على التوكيـد فـي (إن) أو التشبيه في (كأن)، وقد نص ابن يعيش(643هـ) على أنهم إنما " قَدموها ـ كـاف التشبيه في (كأن) ـ إلى أولها؛ لإفراط عنايتهم بالتشبيه".[5] وما قـدمت (لَيـتَ) إلا ليعلَم أن الكلام مشتمِل على التمني، وكذلك (لَعَل) حتى يعلَم أن الكلام مشتمِل علـى الترجي.

---

1. المبرد: المقتضب 4: 109.
2. انظر: ابن يعيش: شرح المفصل 1: 256.
3. الأستراباذي: شرح الكافية 4: 334.
4. المصدر نفسه 4: 339.
5. ابن يعيش: شرح المفصل 4: 564.

وأما استثناء (أن) من حكم الصدارة؛ "فلكونها مع جزأيها في تأويـل المفـرد؛ لكونها مصدرية وجب وقوعها مواقع المفردات: كالفاعل والمفعول وخبـر المبتـدأ والمضاف إليه، ولا تتصدر، وإن كانت في مقام المبتدأ الذي حَقه الصدر".[1]

ومعنى ذلك: أن (أن) وجزأيها مِما تعمل فيه العوامل، وهذا ما نص عليه ابـن يعيش(643هـ) بقوله: "وإنما لم تُصدر بهـا الجملـة؛ لأن (إن) المكـسورة و(أن) المفتوحة مجراهما في التأكيد واحد إلا أن المفتوحة تكون عاملـة ومعمـولاً فيهـا، فأخرت للإيذان بتعلقها بما قبلها، ومفارقتها المكسورة التي هي عاملة غير معمـول فيها".[2]

وأن يعمل فيها أحد العوامل اللفظية ذلك يعني وقوعها في حشو الكـلام، وهـذا حكم عام يطرد في معظم ألفاظ الصدارة، فلا يتقدم عليها عامل إلا أن هذه الألفاظ قد يعمل فيها حرف الجر، وقد تقع مضافة، فتصبح مع المضاف ككلمـة واحـدة لهـا الصدارة، وتنتقل أحقية الصدارة مِن حيز المفردات إلى حيز المرَكبات المتضامة.[3]

وحَصر عَدَم الصدارة في (أن) فقط من سائر حروف هذا الباب مخـالفٌ لِمَـا نـص عليـه الزمخـشري(538هـ) وابـن يعـيش(643هـ)، فقـد نـص الزمخشري(538هـ) في حديثه عن (لكن) أنها "للاستدراك تُوَسطُها بـين كلامـين متغايرين نفياً وإيجاباً، فتستدرك بها النفي بالإيجاب، والإيجاب بالنفي، وذلك قولك: (ما جاءني زيد لكن عمراً جاءني)، و(جاءني زيد لكن عمراً لم يجىء)".[4] وبنـاء على هذا يرى ابن يعيش(643هـ) " أنها شبيهة بـ(أن) المفتوحة في كونها لا تقـع أولاً إلا أن (أن) في تقدير مفرد، و(لكن) في تقدير جملة".[5]

وتقدير(أن) وما تدخل عليه بمفرد لا يغير من تركيبها الشكلي شـيئاً، كمـا أن تقدير (لكن) وما تدخل عليه بجملة لا يغير من تركيبها الشكلي شيئاً، وإذا كانت (أن)

---

1. الأستراباذي: شرح الكافية 4: 339.
2. ابن يعيش: شرح المفصل 4: 527.
3. انظر: الأسترباذي: شرح الكافية 4: 107 ـ 108.
4. ابن يعيش: شرح المفصل 4: 560.
5. المصدر نفسه 4: 561.

وما تدخل عليه تقتضي عاملاً يعمل فيها، فإن (لكن) وما تدخل عليه تقتضي كلامـاً سابقاً تستدرك عليه، والعامل الذي يسبق (أن) والكلام الذي يسبق (لكن) كلاهما مِما يتعلقُ به من حيث المعنى.

وإذ جاز لنا أن نحكم بصدارة (لكن) على اسمها وخبرها، وفصلها عن السياق التركيبي الذي تأتي فيه، جاز لنا أيضاً أن نحكم بصدارة (أن) على اسمها وخبرهـا، إذ لم يرد في التراكيب الفصيحة أن تقدم خبر (أن) أو اسمها عليها.

وقد قرر ابن يعيش(643هـ) أنه "قد تُستعمل (أن) المفتوحة بمعنـى: (لَعَـل). يقال: (إيتِ السوقَ أنكَ تشتري لنا كذا)، أي: (لَعَلكَ)".[1]

وفي قول حطائط بن يَعفُر:[2]

أَرِيني جَواداً ماتَ هزلاً لَعَلني أَرَى ما تَرَينَ أو بَخِيلاً مخَلَدا

يرى المرزوقي أن لهذا البيت رواية أخرى هي: " (لَأنني أرى مـا تَـرَين)، وهـو بمعنى: (لَعَلني)".[3] وقد تكون (أن) هنا ليست (أن) التوكيدية بحيـث تتـرك هـذا المعنى، وتصبح بمعنى: (لَعَل)، وإنما هي لغة من اللغات الكثيرة الواردة في (لَعَل)، وقد يكون أصلها (عَل) ثم أبدلت العين همزة، وهذا كثير لا ينكر في كلام العـرب، كما أن (اللام) قد أبدلت (نوناً)، و(اللام) و(النون) من الحروف المائعة فـي اللغـة العربية التي يكثر تعاورها فيما بينها.[4]

وإذا ما وردت (أن) هذه في أسلوب من أساليب العربية، فإن لها الصدارة فـي ذلك الأسلوب، وهذا ما نص عليه ابن الحاجب(646هـ) بقوله "وهذه التي بمعنـى:

---

1. ابن يعيش: شرح المفصل 4: 557.

2. وينسَب أيضاً إلى حاتم الطائي، انظر: ديوان حاتم الطائي ص: 40 ، ويَنسبه المرزوقي إلى حطائط بن يعفر، انظر: المرزوقي: أحمد بن محمد بن الحسن (ت:421هـ)، شـرح ديـوان الحماسة لأبي تمام، 2003م، ت: غريد الشيخ وإبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، 4: 1216 ، ابن يعيش: شرح المفصل 4: 557.

3. المرزوقي: شرح ديوان الحماسة 4: 1216.

4. انظر: عبد التواب : المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص: 226 ـ 228.

(لعل) يجب أن يكون لها صدر الكلام مثل (لعل) ضرورةَ معنى الإنشاء فيهـا"،[1]
كما أن للغات الكثيرة الواردة في (لَعَل) الصدارة، وتعدد اللغات فـي صـيغة مـن الصيغ العربية لا يؤثر في ظواهرها الموقعية.

وقد تدخل (ما) على هذه الحروف، فَتكُفها عن العمل، "وتصير بـدخول (مـا) عليها حروف ابتداء تقع الجملة الابتدائية والفعلية بعدها، ويزول عنها الاختـصاص بالأسماء؛ ولذلك يَبطُل عملها فيما بعدها، وذلك نحو قولك: (إنما) و(أنما) و(كأنمـا) و(ليتَما) و(لعَلما)".[2] كما أن "(إن) إذا ألغيت صارت كحرف من حروف الابتـداء يليها الاسم والفعل".[3] وهذا ما نص عليه سيبويه(180هـ) بقوله: "وأمـا أكثـرهم، فأدخلوها في حروف الابتداء بالحذف كما أدخلوها في حروف الابتداء حين ضـموا إليها (مَا) في قولك: (إنما زيد أخوك)".[4] أي أن هذه الحروف جميعها بلا اسـتثناء بعد إلغائها واتصالها بـ(ما) الكافة تصبح من ألفاظ الصدارة التي تتـصدر الجمـل الفعلية والاسمية.

6.4 لام الابتداء:

لام الابتداء هي: اللام المفتوحة في قولك: (لَزيد منْطَلِـقٌ)، وفائـدتها توكيـد مضمون الجملة، وتدخل باتفاق في موضعين أحدهما: المبتدأ، والثاني: بعـد (إن)، وتدخل في باب (إن) على ثلاثة مواضع باتفاق: الاسـم نحـو: (إن رَبـي لَـسَمِيع الدعاءِ)[5]، والمضارع لشبهه به، نحو: (وَإِن رَبكَ لَيحكُم بَينَهم)[6]، والظرف نحـو: (وَإِنكَ لَعَلى خُلُقٍ عَظِيمٍ)[7]، وتدخل في هذا الباب على ثلاثة مواضـع بـاختلاف:

---

1. ابن الحاجب: الأمالي 3: 76.
2. ابن يعيش: شرح المفصل 4: 521.
3. المصدر نفسه 4: 548.
4. سيبويه: الكتاب 4: 548.
5. سورة إبراهيم، آية: 39.
6. سورة النحل، آية: 124.
7. سورة القلم، آية: 4.

أحدهما: الماضي الجامد نحو: (إن زيداً لَعَسى أَن يَقُومَ)، والثاني: الماضي المقرون بـ(قد)، وخالف في ذلك خطاب[1] ومحمد بن مسعود الغزني(421هـ)، وقالا: إذا قيلَ: (إن زيداً لَقَد قَامَ)، فهو جواب لقَسَم مقدر، والثالث: الماضي المتصرف المجرد من(قد)، أجازه الكسائي(189هـ) وهشام بن معاوية الضرير(209هـ) على إضمار (قد)، ومنعه الجمهور، وقالوا: إنما هذه لام القَسَم.[2]

واختلف النحاة في دخولها في غير باب (إن) على شيئين: أحدهما: خبر المبتدأ المتقدم نحو: (لَقَائم زيد)، فمقتضى كلام جماعة من النحويين الجواز، وإن كان في أمالي ابن الحاجب(646هـ): لام الابتداء يجب معها المبتدأ، والثاني: الفعل نحو: (لَيَقُوم زيد)، فأجاز ذلك ابن مالك(672هـ) والمالقي(702هـ) وغيرهما، وزاد المالقي(702هـ) الماضي الجامد،[3] نحو: (لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَعمَلُونَ)[4]، وزاد بعضهم المتصرف المقرون بـ(قد) نحو: (وَلَقَد كَانُوا عَاهَدوا ا َ مِن قَبلُ)[5]، وقال أبو حيان(745هـ): هي لام الابتداء مفيدة لمعنى التوكيد، ويجوز أن يكون قبلها قسم مقدر، وأن لا يكون، ونص جماعة على منع ذلك كله قال ابن الخباز(639هـ) في شرح الإيضاح: لا تدخل لام الابتداء على الجملة الفعلية إلا في باب (إن).[6]

وقد نص الأسترابإذي(686هـ) على أن لام الابتداء الواقعة بعد (إن) "كانَ حَقها أن تدخلَ أَولَ الكلام، ولكن لَما كان معناها: هو معنى (إن) سواء، أعني التأكيد

---

1. هناك ثلاثة نحويين يسمون بهذا الاسم، الأول منهم هو خطاب بن يوسف القرطبي المتوفى بعد سنة (450هـ)، والثاني: هو خطاب بن مسلمة بن محمد بن سعيد أبو المغيرة الإيادي، والثالث: خطاب بن أحمد بن عدي بن خطاب التلمساني.

2. انظر: ابن يعيش: شرح المفصل 4: 145 ـ 146 ، الأسترابإذي: شرح الكافية 4: 360 ، المرادي: الجنى الداني ص: 128 ـ 132 ، ابن هشام: مغني اللبيب 1: 255.

3. انظر: المالقي: رصف المباني ص: 306 ـ 307.

4. سورة المائدة، آية: 62.

5. سورة الأحزاب، آية: 15.

6. انظر: ابن يعيش: شرح المفصل 4: 145 ـ 146 ، الأسترابإذي: شرح الكافية 4: 360، المرادي: الجنى الداني ص: 131 ـ 132 ، ابن هشام: مغني اللبيب 1: 255 ـ 256.

والتحقيق، وكلاهما حرف ابتداء، كرهوا اجتماعهما فأخروا الـلام، وصـدروا (إن) لكونها عاملة، والعامل حَري بالتقديم على معموله، وخاصة إذا كان حرفاً".[1]

وتبعه ابن هشام(761هـ) بقوله: "ليسَ للام الابتداء الصدرية في بـاب (إن)؛ لأنها فيه مؤخرة من تقديم، ولهذا تُسمى اللام المزَحلَقَة والمزَحلِقَة أيـضاً".[2] أي أن لام الابتداء في هذا الأسلوب القياسي لا تقع إلا في حشو الكلام، وليس لها الصدارة.

وقول النحاة: إن لام الابتداء الواقعة بعد (إن) مؤخرة من تقديم - محاولةٌ منهم لوضع قاعدة أساسية للام الابتداء، وهذه القاعدة ترى: أن لام الابتداء لا تقع إلا في صدر التراكيب العربية.

وهم في صنيعهم هذا يرون "أن مهمة العالم اللغوي لا تنحصر في النظر إلـى ظاهر اللغة فقط، وإنما عليه أن يستنبط القواعد الأساسية للغة بأكملهـا، وأن تكـون هذه القواعد ذات صفة توليدية لجميع الجمل الصحيحة والمقبولة من الناطقين للغـة ما، وأن تمنع توليد جمل غير صحيحة وغير مقبولة من الناطقين بتلك اللغة".[3]

وتقدير النحاة بأن لام الابتداء في باب (إن) مؤخرة من تقديم يتوافق وما جاءت به اللغة من تراكيب تتقدم فيها لام الابتداء على (إن)، إذ يرى ابن جني(392هـ): "أن الذي يدل على أن موضع اللام في خبر (إن) أول الجملة قبل (إن) أن العرب لما جفا عليها اجتماع هذين الحرفين قلبوا الهمزة (هَاء)؛ ليزول لفظ (إن)، فيزول أيضاً ما كان مستكرهاً من ذلك، فقالوا: (لَهِنكَ قَائم)، أي (لَإِنكَ قَائم)".[4] وعليه قول محمد بن سَلَمة:[5]

---

1. الأستراباذي: شرح الكافية 4: 360.

2. ابن هشام: مغني اللبيب 1: 258.

3. زوين: علي، منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث، 1986م، دار الـشؤون الثقافيـة العامة، بغداد، ص: 45.

4. ابن جني: الخصائص 1: 316.

5. انظر: ابن جني: الخصائص 1: 316 ، القالي: إسماعيل بن القاسم (ت:356هـ)، الأمالي مع كتابي ذيل الأمالي والنوادر، 2001م، ت: صلاح هلال وسيد الجليمي، المكتبة العصرية، بيروت، ص: 213 ، المالقي: رصف المباني ص: 134 ، المرادي: الجنى الداني ص: 129، البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 10: 338 ، الشنقيطي: الدرر اللوامع 2: 191. قُلَلٌ: جمع: قُلة: وقُلة كُل شيء: قِمته وأعلاه.

أَلا يَا سَنَا بَرقٍ على قُلَل الحِمَى   لَهِنكَ مِن بَرقٍ عَلي كَرِيم

وكذلك قول الشاعر:[1]

لَهِنكِ مِن عَبسِيةٍ لَوَسِيمَةٌ   عَلَى هَنَواتِ كَاذِبٍ مَن يَقُولُهَا

وقال البصريون: "لا نُسَلم أن الهاء في قوله: (لَهِنكِ) زائدة، وإنما هي مبدلة من ألف (إن)، فإن الهاء تبدل من الهمزة في مواضع كثيرة من كلامهم، ولهذا المعنى جـاز أن يجمع بين اللام وبينها؛ لتغير صورتها".[2] ولا أوافق البصريين في قـولهم: إن الجمع بين لام الابتداء و(إن) جاز لتغير صورة (إن)، ذلك أن التبدلات الصوتية في المفردات والصيغ ليس لها علاقة بالمستوى التركيبي، بل إن المستوى التركيبي قـد يفرض بعض هذه التبدلات والتغيرات على الصيغ والمفردات مؤثراً فيها لا متأثراً.

وهذا المنهج في النظر إلى التراكيب اللغوية ودراستها، ووضع القواعد الكليـة والأساسية لها ـ من الجوانب التحويلية في النحو العربي، والنحاة بذلك يتوافقون مع أحدث المناهج العلمية المعاصرة في دراسة اللغة مع سبق المبادرة من قبـل نحـاة العربية في اتخاذ هذا المنهج.

وهناك أنماط لغوية وردت عن العرب وقعت فيها لام الابتداء أيضاً في حـشو الكلام إلا أن هذه الأنماط سماعية قليلة الشيوع أورد معظمها الأستراباذي(646هـ) في شرح الكافية. ومن هذه الأنماط وقوع لام الابتداء في خبر (أن) المفتوحة، ومما ورد على ذلك قراءة سعيد بن جبير[3]: (إلا أنهم لَيأكُلونَ الطعَامَ).[4]

وكذلك قول الشاعر:[5]

ألمْ تَكُن حَلَفْتَ با   العَلي   أن مَطَاياكَ لَمِن خَيرِ المَطِي

---

1. انظر: الأنباري: الإنصاف، مسألة:25، 1: 209 ، البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 10: 340 ، الشنقيطي: الدرر اللوامع 2: 190.
2. الأنباري: الإنصاف، مسألة: 25، 1: 216.
3. انظر: أبو حيان (الأندلسي): البحر المحيط 6: 449.
4. سورة الفرقان، آية: 20.
5. انظر: ابن جني: الخصائص 1: 316 ، المالقي: رصف المباني ص:312 ، البغدادي (عبـد القادر): خزانة الأدب 10: 323.

وقد عد ابن عصفور(669هـ) هذا من الضرائر،[1] هذا في بيت الشعر، لكن ما القول في الآية القرآنية؟ يرى تمام حسان أن مثل هذه التراكيب من قبيل الترخص في القرآن الكريم "واستعمال القرآن للترخص أقل كثيراً من استعمال الشعر له، أما الحديث الشريف، فظاهرة الترخص فيه أقل من الشعر والقرآن كليهما".[2]

كما جاءت لام الابتداء في خبر (أضحَى) نحو: (أضحَى زيد لَمنْطَلِقاً)، وكذلك في خبر (أمسَى)، قال الشاعر:[3]

مَروا عِجَالاً، فَقَالوا: كيفَ صَاحِبكُم قَالَ الذي سَألوا: أمسَى لَمَجهودَا

وجاءت في خبر (زَالَ)، قال كُثير:[4]

ومَا زِلْتُ مِن لَيلَى لَدن أن عَرَفْتُها لَكَالهَائِمِ المقْصَى بِكُل مَذادِ

وجاءت في خبر (مَا) النافية، نحو: (مَا زيد لَقائماً).[5] وقد ألحق الكوفيون (لَكِن) بـ(إن) في كثرة وقوع لام الابتداء بعدها، مستدلين بقول الشاعر:[6]

يَلومونَنِي في حب لَيلَى عَواذِلي وَلَكِنني مِن حبها لَعَميد

حيث دخلت لام الابتداء في خبر (لكن)، ولم يورد الكوفيون من الشواهد غير هذا، ولعل هذا النمط التركيبي من الأنماط اللغوية القليلة الاستعمال.[7]

---

1. البغدادي (عبد القادر): 10: 324.
2. حسان (تمام): الأصول دراسة إبيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، ص: 82.
3. انظر: ابن جني: الخصائص 1: 317 ، ابن يعيش: شرح المفصل 4: 535 ، الملقي: رصف المباني ص: 312 ، البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 10: 327 ، الشنقيطي: الدرر اللوامع 2: 188.
4. انظر: ديوان كثير عزة ص: 443 ،ابن هشام: مغني اللبيب 1: 260 ، السيوطي: همع الهوامع 1: 448 ، البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 10: 328 ، الشنقيطي: الدرر اللوامع 2: 188. ذكر صاحب الخزانة أن صوابه: (بكل سبيل).
5. انظر: الأستراباذي: شرح الكافية 4: 364.
6. انظر: الأنباري: الإنصاف، مسألة: 25، 1: 206 ، ابن يعيش: شرح المفصل 4: 532 ، المالقي: رصف المباني ص: 310 ، المرادي: الجنى الداني ص: 132 ، البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 10: 361 ، الشنقيطي: الدرر اللوامع 2: 185.
7. انظر: الأنباري: الإنصاف، مسألة: 25، 1: 208 ـ 218 .

وهذه الأنماط السماعية الآنفة الذكر من قبيل الضرورات التي اختصت بها لغة الشعر، ونستثني من ذلك ما جاء في باب (أن)؛ لورود هذا النمط في القرآن الكريم الذي يمثل أعلى درجات البيان بجميع قراءاته المتعددة، والأمـر الآخـر: تـداخل اللغات، والتراكيب في توظيفها لـ(إن) و(أن) في الأسـاليب العربيـة، مِمـا حـدا بالمبرد(285هـ) أن يقول: "(إن) و(أن) مَجَازهما واحد؛ فلـذلك عـددناهما حرفـاً واحداً". [1]

وأرى أن الفرق بين (إن) و(أن) لا يتعدى المستوى الصوتي بحيـث إذا وردت (إن) في درج الكلام فتحت همزتها طلباً للخفة، وإذا وردت في بداية الكلام أو سبقت بسكتة كسرت همزتها؛ لأن المتكلم يكون في بداية نشاطه النطقي، فيقوى على نطق الكسرة التي هي أثقل من الفتحة، وهذا مظهر صوتي أكثر منه تركيبياً.

وفي غير هذا النمط القياسي المتَمثل في وقوع لام الابتداء بعد (إن)، وكـذلك الأنماط السماعية المتَمثلة في وقوع لام الابتداء بعد (أَضحَى)، و(أَمـسَى)، و(زَالَ)، و(مَا) النافية، و(لكن) ـ في غير هذه الأنماط لا بد من وقوع لام الابتداء في صدر الجملة الاسمية والجملة الفعلية الداخلة عليها.

وقد نص ابن السراج(316هـ) في حديثه عن الحروف التي تكون في صـدر الكلام على أن من هذه الحروف: "لام الابتداء، حيث لا يجوز أن تقـول: (طَعَامَـكَ لَزيد آكلٌ)". [2] وتبعه في ذلك ابن يعيش(643هـ) بقوله: "ولام الابتداء لهـا صـدر الكلام". [3]

ويقول المالقي(702هـ): "إنما قُدمتْ لام الابتداء أولاً اعتماداً عليها في التوكيد لِما بعدها، كما تُقدم همزة الاستفهام و(إن) المكسورة المشددة و(ما) النافية؛ للاعتماد عليها في معانيها التي وضِعت لها، ولذلك كانت حروفاً معلقة لِما قبلها عن العمـل

1. المبرد: المقتضب 2: 107.
2. ابن السراج: الأصول 2: 234.
3. ابن يعيش: شرح المفصل 5: 32.

فيما بعدها، أي قاطعة له، وقاطعة عن عمل ما بعدها فيما قبلها في باب الاشـتغال. وإنما ذلك كما ذكرت لك من أنه حرف صدر".[1]

وكذلك نص ابن هشام(761هـ) على أن "للام الابتداء الصدرية، ولهذا علقـت العامل في: (عَلِمتُ لَزيد منْطَلقٌ)، ومنعت من النصب على الاشتغال في نحو: (زيد لأنَا أُكْرِمه)، ومن أن يتقدم عليها الخبر في نحو: (لَزَيد قَائم)، والمبتدأ فـي نحـو: (لَقَائم زيد)".[2]

وقد شَذ قول رؤْبَة:[3]

أُم الحلَيسِ لَعَجوز شَهرَبَة ... تَرضَى مِن اللحمِ بِعَظْمِ الرقَبة

حيث دخلت لام الابتداء على خبر المبتدأ المـؤخر، والوجـه أن يقـال: (لأُم الحلَيسِ عَجوز شَهرَبَة)، وقد عد عبد القادر البغدادي(1093هـ) هـذا مـن قبيـل الضرورة.[4]

وكذلك ما ورد في قول الشاعر:[5]

خَالي لأَنْتَ وَمَن جَرير خَالُه ... يَنَل السماءَ ويكرم الأخْوَالا

فهذا يحتمل أمرين: أحدهما: أن يكون أراد: (لَخَالي أَنْتَ)، فأخَر اللام إلـى الخبـر ضرورة، والآخر: أن يكون أراد: (لأَنْتَ خَالي)، فقدم الخبرَ على المبتدأ، وإن كانت اللام فيه ضرورة.[6]

وما حدث هنا من تأخير للام الابتداء يقتصر على لغة الـشعر، ويـرى تمـام حسان أنه "لا يعود اختلاف الشعر عن النثر إلى الأسلوب فقط، وإنّما يعود كذلك إلى

---

1. المالقي: رصف المباني ص: 306.
2. ابن هشام: مغني اللبيب 1: 258.
3. انظر: ديوان رؤبة ص: 170 ، ابن يعيش: شرح المفـصل 2: 357 ، المـالقي: رصـف المباني ص: 311 ، المرادي: الجنى الداني ص: 128 ، ابن هشام: مغنـي اللبيـب 1: 257 ، البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 10: 323 ، الشنقيطي: الدرر اللوامع 2: 187. أُم الحلَيس: الأتان، شَهَربة: عجوز كبيرة.
4. انظر: البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 10: 323.
5. الأزهري (خالد): التصريح 1: 217 ، البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 10: 323.
6. انظر: البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 10: 323.

الاختلاف في الخصائص التركيبية نحوياً وصـرفياً، ومـن هنـا رأينـا الـشعراء يترخصون في شعرهم حتى أصبح الإيغال في حقل الترخص أوضح ما يميز لغـة الشعر من لغة النثر".[1]

7.4 لام القَسم:

جواب القسم إما جملة اسمية أو فعلية، والاسمية إما مثبتة أو منفيـة، فالمثبتـة تصدر بـ(إن) مشددة أو مخففة، أو بـ(اللام)، وهذه اللام هي لام الابتداء المفيـدة للتأكيد، لا فرق بينها وبين (إن) إلا من حيث العمل، وإنما أجيب القسم بهما؛ لأنهما مفيدان للتأكيد الذي لأجله جاء القسم.

وإذا كانت الجملة فعلية، فإن كان الفعل مضارعاً مثبتاً، فالأكثر تصديره باللام، وكسعه بالنون، إلا أن تدخل اللام على متعلق للمضارع مقدم عليه، كقوله تعـالى: (وَلَئِن متم َأو قُتِلْتُم لإِلَى ا ِ تُحشَرونَ)،[2] وإن دخلت على حرف التنفـيس، نحـو: (وَا ِ لَسَوفَ َأخْرج)، فلا يؤتى بالنون اكتفاء بإحدى علامتي الاستقبال عن الأخرى، وقل خُلو المضارع عن اللام استغناء بالنون، وبعض العرب يكسر لام القَسَم الداخلة على الفعل المضارع.

وإن كان الفعل ماضياً مثبتاً، فالأولى الجمع بين اللام و(قَد) نحـو: (وا ِ لَقَـد خَرَجَ)، وأما في (نِعمَ) و(بِـئْسَ)، فبـاللام وحـدها، إذ لا يـدخلهما (قَـد)؛ لعـدم تصرفهما.[3]

وذهب الكوفيون "إلى أن اللام في قولهم: (لَزيد أفضلُ مِن عَمرٍو) جواب قَـسَم مقدر، والتقدير: (وا ِ لَزيد أفضلُ مِن عَمرٍو)، فأضمَرَ اليمين اكتفاء بـاللام منهـا، وذهب البصريون إلى أن اللام لام ابتداء".[4] وعلى هذا لـيس فـي الوجـود عنـد

---

1. حسان : الأصول ص: 79 ـ 80.
2. سورة آل عمران، آية: 158.
3. انظر: سيبويه: الكتاب 3: 104 ـ 107 ، ابن السراج: الأصـول 1: 435 ـ 436 ، ابـن يعيش: شرح المفصل 5: 139 ـ 140 ، الأستراباذي: شرح الكافية 4: 306 ـ 311.
4. الأنباري: الإنصاف، مسألة: 58، 1: 399.

الكوفيين لام الابتداء، وكل موطن وردت فيه لا بد من تقدير القَسَم، وكأن وظيفة هذه اللام مع تأكيدها للجملة الإشعار بالقسم.[1]

واحتج الكوفيون بأن قالوا: "والدليلُ على أن هذه اللام جواب القسم، وليست لام الابتداء أن هذه اللام يجوز أن يليها المفعول الذي يجب له النـصب، وذلـك نحـو قولهم: (لَطَعَامَكَ زيد آكلٌ)، فلو كانت هذه اللام لامَ الابتداء، لكان يجب أن يكون ما بعدها مرفوعاً، ولَمّا كان يجوز أن يليها المفعول الذي يجب أن يكون منصوباً".[2]

وقد وقع الكوفيون هنا في شَرَك ازدواجية الاصطلاح، فالابتداء عند متقـدمي النحاة قد يطلق على العامل النحوي في المسند إليه في الجملة الاسمية تقدم أو تأخر، وقد يطلق على المنزلة التي تقع فيها الكلمة، وهي الوقوع فـي أول الكـلام، وقـد استخدم سيبويه(180هـ) المعنى الثاني في حديثه عن اسم الاستفهام (أيهـم) حيـث قال:"ولا تدخلُ عليه الألف، وإنما تركت الألف استغناء، فصارت بمنزلة الابتداء".[3] يعني صار لها الصدارة، والوقوع في أول الكلام.

وقد اصطلح النحاة على هذه اللام بأنها لام الابتداء؛ لوقوعها في أول الكـلام، وليس لدخولها على المبتدأ، ذلك أنها تدخل على الأسماء المنصوبة، وكذلك تـدخل على الأفعال والحروف.

ويذهب الأستراباذي(686هـ) إلى "أن الأولى كون اللام في (لَزيد قـائم): لام الابتداء مفيدة للتأكيد، ولا نُقدر القَسَم كما فعلت الكوفية؛ لأن الأصل عدم التقـدير، والتأكيد المطلوب من القَسَم حاصل من اللام".[4]

وعلى هذا، فإن اللام الواقعة في جواب القَسَم لام الابتداء، ولها الوظيفة النحوية نفسها، ولعل هذا الفصل الذي حدث بينهما ناتج عن ملازمة هذه اللام لجواب القَسَم

---

1. انظر: الأستراباذي: شرح الكافية 4: 306.
2. الأنباري: الأنصاف، مسألة: 58، 1: 399.
3. سيبويه: الكتاب 1: 126.
4. الأستراباذي: شرح الكافية 4: 307.

المثبت حتى أصبحت عنصراً أساسياً فيه، وكذلك أصبحت عنصراً مهماً في "اتصال القَسَم إلى المقْسَم عليه".[1]

والنحاة العرب يرون في الأداة الواحدة من أدوات العربية أنواعاً مختلفة لمجرد تعدد الأساليب والمعاني التي تدخل فيها هذه الأداة، وليس أدل على ذلك من نظرتهم إلى الحرف الواحد من حروف الجر على أنه أنواع متعددة بحسب ما يحمـل هـذا الحرف من معانٍ.

وأسلوب القَسَم في اللغة العربية يتكون من شقين، الشق الأول: جملـة القَـسَم، وعادة ما تتصدر بحرف القَسَم، وما تُقْسِم به العرب في الجاهلية والإسلام، والـشق الثاني: جملة جواب القَسَم، وإذا وجدت اللام في هذه الجملة، فلا بد من تـصدرها، فقد نص ابن الشجري(542هـ) في أماليه على أن: "لام التوكيد واليمين، حقهـا أن تقع أول الكلام".[2]

وقد نص النحاة على أن "حكم لام القَسَم في كل موضع أن لا يعمل ما قبلها فيما بعدها، ولا ما بعدها فيما قبلها؛ لأن ما بعدها من الكلام محلُوفٌ عليه، فلـو جعـل شيء منه قبلها لزال منه معنى الحلف عليه".[3] وهذا حكم عام تشترك فيـه معظـم ألفاظ الصدارة، وقد انبنى عليه أحكام أخرى، منها ما عرف في الدراسات النحويـة التراثية بـ(التعليق).

8.4 اللام الموطئة للقسم:

هي اللام الداخلة على أداة الشرط في نحو: (واِ لَئِن أَكْرَمتَني لأُكرِمَنكَ)، فإن كان القَسَم مذكوراً لم تلزم، وإن كان محذوفاً لزمت غالباً، نحو قوله تعـالى: "لَـئِن أُخْرِجوا لا يَخْرجونَ مَعَهم".[4] وقد تحذف، والقَسَم محذوف، نحو قوله تعـالى: "وإن

---

1. ابن يعيش: شرح المفصل 5: 140.
2. ابن الشجري، : الأمالي 2: 439.
3. الأنباري: الإنصاف، مسألة: 58، 1: 399 ـ 400.
4. سورة الحشر، آية: 12.

لَم يَنْتَهوا عَما يَقُولونَ لَيَمَسن".[1] وقيل: هي مَنْوية، وإنما سميت هذه اللام الموطئـة؛ لأنها وطأت للجواب، وتُسمى أيضاً المؤذِنة، وتُسمى أيضاً لام الشرط؛ لدخولها على حرف الشرط، وقولهم: إنها موطئة للقَسَم فيه تَجَوز، وإنما هـي موطئـة لجـواب القَسَم.[2]

وقد نص ابن الشجري(542هـ) على أنهم: "قد يجمعون بين القَسَم والـشرط، فيحذفون جواب أحدهما؛ لدلالة المذكور على المحذوف، فإن قدموا القَـسَم حـذفوا جواب الشرط، وإن قدموا الشرط حذفوا جواب القَسَم، وقد يـدخِلون علـى حـرف الشرط اللام المزيدة مفتوحة مؤذنة بالقَسَم، فيغلبون بها القَسَم على الشرط، وإن لـم يذكروا القَسَم".[3]

وهي بذلك أشبه ما تكون بعنصر تحويل في اللغة العربية "فقد يتـسع مفهـوم التحويل في الجملة ليشمل التحويل في المعنى أيضاً بحيث تكون الجملة في ظاهرها على تركيب، ويقصَد به معنى تركيب آخر، وهذا ما تحدث فيه البلاغيون أكثر مـن النحويين".[4] ومن ذلك تحول أسلوب الشرط من حيث المعنى إلى أسـلوب القَـسَم لمجرد دخول الـلام الموطئـة علـى حـرف الـشرط، وهـذا مـا عنـاه ابـن الشجري(542هـ) بقوله: إنهم يغلبون بها القَسَم على الشرط، وإن لم يذكروا القَسَم.

ولعل هذه اللام هي أيضاً لام الابتداء، ولاختصاصها بالدخول علـى أحـرف الشرط، ولكونها معينة أن الجواب للقسم لا للشرط نُظِر إليها على أنها نوع مـستقل عن لام الابتداء مع أن لها نفس أحكام لام الابتداء من حيث توكيد مضمون الجملة، ومن حيث صدارتها لتلك الجملة، وصدارتها هنا حتمية؛ لكونها ضـميمة لأحـرف الشرط، وأحرف الشرط مستحقة للصدارة في أسلوبها.

---

1. سورة المائدة، آية: 76.
2. انظر: ابن يعيش: شرح المفصل 5: 141 ، ابن هشام: مغني اللبيب 1: 136 ـ 137.
3. ابن الشجري: الأمالي 2: 118.
4. عبد اللطيف : من الأنماط التحويلية في النحو العربي ص: 86.

9.4 أحرف النداء:

أحرف النداء هي: أصوات تدل المدعو على أنك تريد منه أن يقبل عليك؛ لتخاطبه بما تريد أن تخاطبه به، وعددها ستة، وهي: (يَا)، و(أَيا)، و(هَيَا)، و(أي)، والهمزة، و(وَا)، والثلاثة الأُوَلُ يستعملونها إذا أرادوا أن يمدوا أصواتهم للمتراخي عنهم أو الإنسان المعرِض، أو النائم المستثقَل، و(أي) والهمزة تستعملان إذا كان صاحبك قريباً، وإنما كان ذلك من قِبَل أن البعيد المتَراخي والنائم والمستثقَل والساهي يفتقر في دعائهم إلى رفع الصوت ومده، وأما (وا) فمختص به الندبَة؛ لأن الندبة تَفَجع وحزن، والمراد رفع الصوت ومده؛ لاستماع جميع الحاضرين، والمد الكائن في الواو والألف أكثر من المد الكائن في الياء والألف.[1]

وقد سَمى سيبويه(180هـ) الباب الذي تحدث فيه عن أحرف النداء بـ" باب الحروف التي ينَبه بها المدعو".[2] ويرى ابن يعيش(643هـ) أن " أصل النداء تَنْبِيه المدعو؛ ليقبلَ عليك، وتُؤثر في الندبة والاستغاثة والتعجب، وهذه الحروف لتَنْبِيه المدعو".[3] وقد نص الأسترابادي(686هـ) على "أن النداء تنبيه"،[4] ويرى في موضع آخر"أن النداء مع كثرته في الكلام ليس مقصوداً بالذات، بل هو لتنبيه المخاطب؛ ليصغي إلى ما يجيء بعده من الكلام المنادَى له".[5]

ولما كانت أحرف النداء من جملة حروف التنبيه كان لها الصدارة في اللغة العربية، فمعظم عناصر التنبيه في هذه اللغة تأتي في أول الكلام، وهذا ما أشار إليه ابن يعيش(643هـ) في قوله: "ولكنهم جعلوا في أول الكلام حرف النداء، وهو قولهم: (يَا)؛ ليفصلوا بين الخطاب الذي ليس بنداء وبينه، ويخاطبوا بذلك القريب

---

1. انظر: سيبويه: الكتاب 2: 230 ـ 231 ، ابن الشجري: الأمالي 1: 417 ، ابن يعيش: شرح المفصل 5: 48 ، الأسترابادي: شرح الكافية 4: 434.

2. سيبويه: الكتاب 2: 229.

3. ابن يعيش: شرح المفصل 5: 51.

4. الأسترابادي: شرح الكافية 1: 341.

5. الأسترابادي: شرح الكافية 1: 374.

والبعيد".[1] وكذلك نص الأستراباذي(686هـ) على أن "كل ما يغير معنى الكلام، ويؤثر في مضمونه، وكان حرفاً، فمرتبته الصدر، كحروف التنبيه".[2]

وللنداء في اللغة العربية وجوه قد يحتملها ، وإن كان في أصل وضعه لتنبيه المدعو، وأحرف النداء في كل هذه الوجوه تتصدر التراكيب، وقد ذكر هذه الوجوه ابن الشجري(542هـ) في أماليه، ورأى أن أكثرها لا يخرج عن كونه نداء، فمن ذلك :

أن النداء قد يقتصر على ألفاظ المدح للمدعو إذا كان قصدك تعظيمه، ومرادك مدحَه، كقولك: (يا سَيدَ الناسِ)، و(يا فارسَ الهَيجَاءِ)، وبحسب ذلك يكون النداء ذماً للمنادَى وتقصيراً به وزَرياً عليه، كقولك: (يا فُسَقُ)، و(يا أَبخَلَ الناسِ)، فالنداء في هذا الوجه داخل في حَيز الخبر.

وقد يكون دعاؤُكَ لمن هو مقْبِل عليك ومستغنٍ عن دعائك على جهة التوكيد، حتى إن الداعي قد ينادي نفسه وقلبه، وقد يوجه النداء إلى مَن لم يقصد إسماعه، وذلك إلى غائب تكتب إليه، تتشوقُه أو تمدحه أو تذمه، غير أن أكثر العرب يخالفون بين اللفظ بالندبة، واللفظ بالنداء، فيجعلون (وَا) مكان (يَا)، ويلحِقون آخر الأسماء ألفاً، فإذا سكتوا ألحقوها هاء ساكنة، كقولك: (وَا سيدَ المسلِميناه)، ومما نادوه مما ليس إسماعه متَوَهماً الديار والأطلال، وقد ينادون الأوقات بمعنى الاشتكاء لطولها، أو المدح لها بما نالوا من السرور فيها.

وقد جاء النداء تحذيراً، كقوله تعالى: (يَا حَسرَةً عَلى العِبَادِ).[3] وقد جاء استغاثة، كقول عمر رضي الله عنه لما طعنه العِلْج أبو لؤلؤة المجوسي لعنه الله : (يَا لَلهِ لِلْمسلِمينَ).

---

1. ابن يعيش: شرح المفصل 5: 51.

2. الأستراباذي: شرح الكافية 4: 339.

3. سورة يس، آية: 30. / كان أبو إسحاق يقول: بأن قوله جل وعز (يا حسرةً على العِباد) مِن أصعب ما في القرآن مِن المسائل، وإنما قال هذا؛ لأن السؤال فيه أن يقال: ما الفائدة في نداء الحسرة ؟. (النحاس: إعراب القرآن 3: 392) ويذهب مكي القيسي إلى أن (يا حَسرةً) نداء منكور، وإنما نادى (الحسرة)؛ ليتحسر بها مَن خالف الرسل وكفر بهم، والمراد بندائها: تحسر

ومَن قال: (يَا بؤْساً لِزيدٍ) جعل النداء بمعنى الدعاء على المذكور، وقد ورد النداء تعجباً، كقول حَنْظَلةَ بن مصبح:[1]

يا ريها اليومَ على مبين   على مبينٍ جَرَدِ القَصِيمِ

وهذه وجوه شتى قد احتملها النداء، وإن كان في أصل وضعه لتنبيه المدعو، وفي كل هذه الوجوه تصدرت حروف النداء الأساليب العربية، وإن كانت قد خرجت عن كونها حروف تنبيه في بعض هذه الأساليب. [2]

10.4 أحرف التصديق والإيجاب:

أحرف التصديق والإيجاب في اللغة العربية هي: (نَعَم)، و(بَلَى)، و(أَجَلْ)، و(جَيرَ)، و(إي)، و(إن)، و(بَجَلْ)،[3] فأما (نَعَم) فمصدقة لمَا سبقها من كلام مثبت أو منفي، تقول إذا قال: (قامَ زيد، أو لَم يقُم ؟): (نَعَم) تصديقاً لقوله، وكذلك إذا وقع الكلامان بعد حرف الاستفهام إذا قال: (أقامَ زيد ؟)، أو (ألَم يَقُم زيد؟)، فقلت: (نَعَم)، فقد حققت ما بعد الهمزة، و(بَلى) إيجاب لِمَا بعد النفي، تقول لمن قال: (لَم يَقُم زيد)، أو (ألم يَقُم زيد ؟): (بَلى)، أي قد قام، و(أَجَلْ) لا يصدق بها إلاّ في الخبر خاصة، يقول القائل: (قَد أتاكَ زيد)، فتقول: (أَجَلْ)، ولا تستعمل في جواب الاستفهام، و(جَيرَ) نحوها بكسر الراء، وقد تُفْتَح لتصديق الخبر، قال مضَرس الأسدي:[4]

المرسَل إليهم بها، فمعناها: تعالَي يا حسرة، فهذا أوانك وإبانك الذي يجب أن تحضري فيه؛ ليتحسر بك مَن كفر بالرسل. (مشكل إعراب القرآن 2: 602)

1. ابن السكيت: يعقوب بن إسحق (ت: 244هـ)، إصلاح المنطق، 1949م، ت: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط4، ص:47 ، ابن الشجري: الأمالي 1: 421. مبين: موضع، وجَرَد: موضع في بلاد بني تميم، أو بئر.

2. انظر: ابن الشجري: الأمالي 1: 417 ـ 423.

3. قد تكون (ألا) جواباً، وهو قليل، فيقول القائل: (ألم تَقُم ؟)، (ألم تَخرج ؟)، فتقول: (ألا)، وهو شاذ بمعنى: (بلى). (رصف المباني ص: 166)

4. انظر: ديوان مضرس الربعي ص:76 ، ابن يعيش: شرح المفصل 5: 54 ، المرادي: الجنى الداني ص: 360 ، ابن هشام: مغني اللبيب 1: 138 ، البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 10:

وقُلْنَ على الفِردَوسِ أولُ مَشْرَبٍ أجَلْ جَيرَ إن كانَتْ أُبِيحَتْ دَعاثِره

و(إن) كذاك لتصديق الخبر، قال عبيد الله بن قيس الرقّيات:[1]

وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلا كَ وقَدْ كَبِرتَ، فَقُلْتُ: إنه

و(أي) لا تستعمل إلاّ مع القَسَم، إذا قال المستَخْبِر: (هَلْ كانَ كذا ؟)، قالت: (إي والله)، و(إيَ الله)، و(إي لَعَمري)، و(إي ها الله ذا).[2]

وأحرف الإيجاب في اللغة العربية لها الصدارة في جملة الجواب، ذلك إذا نظرنا إلى جملة الجواب على أنها مستقلة عن جملة الاستفهام من الناحية الشكلية، والذي يعمق هذا الفصل ما بين جملة الاستفهام وجملة الجواب صدور كل منهما عن متكلم مغاير، وهذا ما يقتضيه مقام الحال من وجود شخص يستفهم، وغالباً ما يتصدر كلامه أداة من أدوات الاستفهام، وآخر يجيب عما يستفهم عنه، وغالباً ما يتصدر كلامه حرف من أحرف الجواب.

ومن علماء اللغة الذين يؤكدون صدارة أحرف الإيجاب السيرافي(368هـ) بقوله: " إن الجوابَ لا يَتَقَدمه كلام".[3]

وهناك سياق تركيبي تختص به (نَعَم) دون سائر حروف الإيجاب، وهذا السياق لا يقتضي وجود مستَخْبِر، وإنما تكون فيه (نَعَم) "حرف تذكير لِمَا بعدها، وذلك إذا وقعت صدر الجملة بعدها، نحو: (نَعَم هذهِ أطلالُهم)، وهذا يحتمل التأويل".[4]

---

103 ، الشنقيطي: الدرر اللوامع 6: 43. الفردوس: ماء لبني تميم، والدعاثر: جمع دعثور، وهو الحوض المتهدم.

1. انظر: ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات ص: 66 ، سيبويه: الكتاب 3: 151 ، ابن السراج: الأصول 2: 383 ، ابن الشجري: الأمالي 2:65 ، ابن يعيش: شرح المفصل 2: 358 ، المالقي: رصف المباني ص: 200 ، المرادي: الجنى الداني ص: 399 ، ابن هشام: مغني اللبيب 1: 47 ، البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 11: 213.

2. انظر: ابن يعيش: شرح المفصل 5: 54 ـ 55 ، الأستراباذي: شرح الكافية 4: 435.

3. سيبويه: الكتاب 3: 13.

4. المرادي: الجنى الداني ص: 506.

وقيل: إن (نَعَم) هنا للتوكيد.[1]ويذهب ابن هشام(761هـ) إلى: " أنها في ذلك حرف إعلام، وأنها جواب لسؤال مقدر".[2]

واختصاص (نَعَم) بهذا السياق التركيبي لا ينبع من كون (نَعَم) وقعت في صدر الجملة كما يرى المرادي(749هـ) وابن هشام(761هـ)، فوقوعها في صدر الجملة حاصل سواء كانت حرف إيجاب أو حرف تذكير وتوكيد، وإنما تَأتى اختصاصها بهذا السياق التركيبي من عدم وجود جملة سؤال تسبق جملة الجواب التي تتصدرها (نَعَم)، ولا داعي لهذا التأويل والتقدير الذي يراه المرادي(749هـ) وابن هشام(761هـ)، فمثل هذا التأويل والتقدير لا يتوافق مع واقع اللغة وأدائها الاستعمالي .

11.4 حرف الردع (كلا):

(كَلا) حرف رَدع وزَجر، هذا مذهب الخليل(170هـ) وسيبويه(180هـ) وعامة البصريين، وذهب الكسائي(189هـ) وتلميذه نُصير بن يوسف ومحمد بن واصل إلى أنها تكون بمعنى: (حقاً)، وهو يقرب من معنى (ألا) الاستفتاحية، ومذهب النضر بن شُمَيل(203هـ): أنها بمعنى: (نَعَم)، وركب ابن مالك(672هـ) هذه المذاهب الثلاثة، فجعلها مذهباً واحداً، حيث قال: (كلا) حرف رَدع وزَجر، وقد تُؤول بـ(حقاً)، وتساوي (إي) معنى واستعمالاً، وذهب أبو حاتم السجستاني(248هـ) إلى أنها تكون: رداً للكلام الأول، وتكون بمعنى: (ألا) التي للتنبيه، ويستفتح بها الكلام نحو: (كَلا إن الإنسانَ لَيَطْغى)[3]، ووافقه الزجاج(311هـ)، وذهب عبد ا بن محمد الباهلي إلى أنها تكون على وجهين: أحدهما: أن تكون رداً للكلام قبلها، فيجوز الوقف عليها، وما بعدها استئناف،

---

1. انظر: ابن هشام: مغني اللبيب 2: 398.
2. المصدر نفسه 2: 398.
3. سورة العلق، آية: 6.

والآخر: أن تكون صلة للكلام، فتكون بمعنى: (إي)، نحـو قولـه تعـالى: (كَـلا والقَمَر)[1]، وقيل: إن (كلا) بمعنى: (سَوفَ).[2]

جاءت (كلا) في القرآن الكريم في ثلاثة وثلاثين موضعاً،[3]وكان لها الصدارة في كل هذه المواضع، وإن تفاوتت معانيها بين أن تكون حـرف رَدع وزجـر، أو تكون بمعنى: (حَقّاً)، أو (ألا) الاستفتاحية، أو عنصر تنبيه، أو حرف جواب بمعنى: (نَعَم)، أو صلة للكلام بمعنى: (إي).

وكذلك هو شأنها في كلام العرب تأتي في صدر التراكيب اللغويـة، وجميـع المعاني التي تعتور (كلا) تقتضي مِنها أن تكون في صدر هذه التراكيب، فإذا جاءت بمعنى: (نَعَم)، فشأن حروف الإيجاب أن تأتي في صدر الجمل، وإذا كانت عنـصر تنبيه، فمعظم عناصر التنبيه في اللغة العربية تتصدر التراكيب، وكـذلك حالهـا إذا جاءت بمعنى: (ألا) الاستفتاحية، وبمعنى: (حقّاً)، وكذلك بمعنى: (سَوفَ).

وقد نص ابن خالويه(370هـ) في قوله تعالى: " كَلا إن الإنـسَانَ لَيَطْغَـى"،[4] على أن "(كلا) يبتَدأ به هاهنا؛ لأنه بمعنى: نعم حقاً، وليس رداً"،[5] ويرى الباحـث أنها وإن كانت رداً، فإنه يبتَدأ بها، وذلك بالنظر إلى جملة الجواب على أنها جملـة مستقلة من حيث الشكل، وكونها أداة جواب، لم يزايلها في هذا النمط التركيبي.

12.4 (رب):

حرف جر عند البصريين، ودليل حرفيتها عندهم: مساواتُها الحروف في الدلالة على معنى غير مفهوم جنسه بلفظها بخلاف أسماء الاستفهام والشرط، فإنهـا تـدل على معنى في مسمى مفهومٍ جنسه بلفظها، وذهب الكوفيون والأخفش(215هـ) في

---

1. سورة المدثر، آية: 32.
2. انظر: سيبويه: الكتاب 4: 235 ، ابن يعيش: شرح المفصل 5: 132 ، المـرادي: الجنـى الداني ص: 577.
3. انظر: عضيمة : دراسات لأسلوب القرآن الكريم 2: 317.
4. سورة العلق، آية: 6.
5. ابن خالويه: إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ص: 138.

أحد قوليه إلى أنهـا: اسـم يحكـم علـى موضـعه بـالإعراب، ووافقهـم ابـن الطراوة(528هـ)، واختلف النحويون في معنى (رب) على أقـوال: الأول: أنهـا للتقليل، وهو مذهب أكثر النحويين، والثاني: أنها للتكثير، والثالث: أنها تكون للتقليل والتكثير، والرابع: أنها أكثر ما تكون للتقليل، والخامس: أنها أكثر ما تكون للتكثير، والتقليل بها نادر، والسادس: أنها حرف إثبات لم يوضع لتقليل ولا تكثير، بل ذلـك مستفاد من السياق، والسابع: أنها للتكثير في موضع المباهاة والافتخار، والراجح من هذه الأقوال: ما ذهب إليه الجمهور: أنها حرف تقليل.

ومن خصائصها أن لا تدخل إلا على نكرة ظاهرة أو مضمرة، فالظاهرة يلزمها أن تكون موصوفة بمفرد أو جملة، كقولـك: (رب رجـلٍ جَـوادٍ)، و(رب رجـلٍ جَاءني)، و(رب رجلٍ أبوه كريم)، والمضمرة حقها أن تُفَسرَ بمنـصوب، كقولـك: (ربه رجلاً)، ومن خصائصها أيضاً: أن الفعل الذي تسلطه على الاسم يجب تـأخره عنها، وأنه يجيء محذوفاً في الأكثر، ومن خصائصها: أن فعلها يجـب أن يكـون ماضياً، تقول: (رب رجلٍ كريمٍ قَد لَقِيتُ)، ولا يجوز: (سَألقى)، أو (لألقَين)، وتُكَف بـ(ما)، فتدخل حينئذٍ على الاسم والفعل، وفيها لغات: (رب) الراء مضمومة، والباء مخففة مفتوحة أو مضمومة أو مسكنة، و(رَب) الراء مفتوحة والباء مشددة أو مخففة و(ربتْ) بالتاء والباء مشددة أو مخففة.[1]

و(رب) من الكلمات التي اضطرب النحويون في الكلام فيها،[2] والذي يَقْـوَى عند الأستراباذي(686هـ) "مذهب الكوفيين والأخفش، ـ أعنـي كونهـا اسـماً ـ فـ(رب) مضاف إلى النكرة، فمعنى (رب رجلٍ) في أصل الوضع: قليل مـن هـذا الجنس، كما أن معنى (كم رجلٍ): كثير من هذا الجنس، وإعرابه: رفع أبداً على أنه مبتدأ لا خبر له".[3]

1. انظر: ابن يعيش: شرح المفصل 4: 481 ـ 486 ، أبو حيان: ارتشاف الضرب 4: 1737 ـ 1738 ، المرادي: الجنى الداني ص: 438 ـ 458.
2. انظر: الأنباري: الإنصاف، مسألة:121، 2: 832 ـ 834.
3. الأستراباذي: شرح الكافية 4: 287.

وبناء على ذلك تكون (رب) اسماً، وأراها من كنايات العدد، فكثيراً ما يَقرن سيبويه(180هـ) بينها وبين (كم) و(كأين)، حيثُ يقول: "اعلم أن (كم) في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه (رب)؛ لأن المعنى واحد".[1] وكذلك نص على أن "(كأين) معناها معنى رب".[2] ويقرر ابن يعيش(643هـ) أن "معنى (رب) تقليل الشيء الذي يدخل عليه، وهو نقيض (كم) في الخبر؛ لأن (كم) الخبرية للتكثير، و(رب) للتقليل، تقول: (رب رجلٍ لقيتُه)، أي: ذلك قليل".[3]

ومن أبرز الظواهر الموقعية لكنايات العدد وقوعها في صدر الكلام، وهذا ما نجده ماثلاً في (رب)، فقد نص أبو العباس المبرد(285هـ) على أن "رب معناها الشيء يقع قليلاً، ولا يكون ذلك الشيء إلا منكوراً؛ لأنه واحد يدل على أكثر منه، ولا تكون (رب) إلا في أول الكلام؛ لدخول هذا المعنى فيها".[4]

وهذا ما نص عليه ابن السراج(316هـ) بقوله: "لّما كان معنى (رب) التقليل، وكان لا يعمل إلا في نكرة، فصار مقابلاً لـ(كم) إذا كانت خبراً، فجعل له صدر الكلام كما جعل لـ(كم)".[5]

وينص ابن الشجري(542هـ) على أن "مِن أحكام (رب) أن لها صدر الكلام بمنزلة ألف الاستفهام، و(مَا) النافية؛ لأن تقليل الشيء مضَارِع لنفيه، فلذلك ألزموها صدر الكلام، فقالوا: (رب رجلٍ جاءني)، ولم يقولوا: (جاءني رب رجلٍ)".[6]

وكل مَن نص على صدارة (رب) من النحاة نظر فيها إلى كونها تدل على التقليل في الأساليب العربية، والألفاظ التي يكنى بها عن معدود قل أو كثر يطلق عليها في النحو العربي كِنايات العدد، وجرت اللغة العربية في أساليبها على وضع هذه الألفاظ في أول الكلام.

---

1. سيبويه: الكتاب 2: 161.
2. المصدر نفسه 2: 171.
3. ابن يعيش: شرح المفصل 4: 481.
4. المبرد: المقتضب 4: 139 ـ 140.
5. ابن السراج: الأصول 1: 416.
6. ابن الشجري: الأمالي 3: 46.

ويرى أبو حيان(745هـ) أن المراد من تصديرها على ما تتعلق به، فلا يقال: (لقِيتُ رب رجلٍ عالمٍ)، لا أول الكلام، فقد وقعت خبراً لـ(إن) و(أن) المخففة من الثقيلة وجواباً لـ(لو).[1] فهو يرى أن صدارتها تكون بتقديمها على الفعل الذي تتعلق به - على ما يرى من كونها حرف جر - وهذا لا يعني وقوعها في أول الكلام، فقد تعمل فيها العوامل كـ(إن) و(أن) المخففة من الثقيلة، وقد تقع في حشو الكلام جواباً لـ(لو)، وألفاظ الصدارة لا تقع معمولة لما قبلها من العوامل.

ويورد على ذلك شواهد من كلام العرب، كقول حاتم الطائي:[2]

أَمَاوي إني رب واحدِ أمه   مَلَكْتُ، فلا أَسر لدي ولا قتلُ

حيث وقعت (رب) خبراً لـ(إن). وكذلك قول الشاعر:[3]

تَيَقنْتُ أن رب امرئٍ خِيلَ خائناً   أَمينٍ، وخوانٍ يُخَالُ أَمِينا

حيث وقعت (رب) اسماً لـ(أن) المخففة من الثقيلة. وكذلك قول الشاعر:[4]

ولو عَلِمَ الأقوام كيفَ خَلَفْتُهم   لَرب مفَد في القُبورِ وحَامِدِ

حيث وقعت (رب) جواباً لـ(لو). ويرى الشمني(872هـ) أنه "يحتَمَلُ أن يعد ذلك ضرورة".[5]

وورود ثلاثة أنماط من الأنماط العربية تخالف ظاهرة عامة مطردة لا يقدح في هذه الظاهرة شيئاً، وقد اقتصرت هذه الأنماط الثلاثة على لغة الشعر، مع الأخذ بالحسبان أن الشاهد الأول المنسوب إلى حاتم الطائي متعدد الرواية، وما جاء متعدد

1. انظر: أبو حيان (الأندلسي): ارتشاف الضرب 4: 1745 ، السيوطي: همع الهوامع 2: 349.

2. انظر: ديوان حاتم الطائي ص: 51 ، أبو حيان (الأندلسي): ارتشاف الضرب 4: 1741 ، السيوطي: همع الهوامع 2: 349 ، الشنقيطي: الدرر اللوامع 4: 119. وقد جاءت رواية عَجزه في الديوان وارتشاف الضرب: "أَخَذتُ فلا قَتْلٌ لَدي ولا أَسر".

3. انظر: أبو حيان (الأندلسي): ارتشاف الضرب 4: 1741، السيوطي: همع الهوامع 1: 454، البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 9: 567، الشنقيطي: الدرر اللوامع 4: 123.

4. انظر: أبو حيان (الأندلسي): ارتشاف الضرب 4: 1741 ، السيوطي: همع الهوامع 2: 349، الشنقيطي: الدرر اللوامع 4: 123.

5. السيوطي همع الهوامع 2: 349.

الرواية ليس بحجة كما أجمع عليه أهل هذه الصناعة، والشاهدان الثـاني والثالـث مجهولا القائل، ولم يستشهد بها أحد من النحاة الأوائل، وهذا مما يقلـل مـن قيمـة الشاهد اللغوي، والشاهد اللغوي متى لم يعرف اسم قائله، ولم يورده أحد من النحـاة الأوائل الثقات كسيبويه(180هـ) والمبرد(285هـ) وابن السراج(316هـ) لا يعتد به.

ويرى عبد القادر البغدادي(1093هـ) "أن الشاهدَ المجهولَ قائلُه وتتمتـه، إن صدَر مِن ثقةٍ يعتمد عليه قُبِل، وإلا فلا، ولهذا كانت أبياتُ سيبويه أصح الـشواهد، اعتمد عليها خَلَف بعد سَلَف، مع أن فيها أبياتاً عديدة جهل قائلوها، وما عِيـبَ بهـا ناقلوها، وقد خرج كتابه إلى الناس والعلماء كثير، والعنايةُ بالعلم وتهذيبـه وكيـدة، ونُظِر فيه وفُتش، فما طَعَن أحد من المتقدمين عليه، ولا ادعـى أنـه أتـى بـشعر منكر".[1]

ويقول ناصر الدين الأسد: "وخلاصة بحثنا هذا أن الشعر عامة، ومنه الـشعر الجاهلي لا يعدو أن يكون في كتب النحو واللغة وسيلة للاستشهاد والاحتجاج، ومِن هنا أُهمِلت نسبة الكثير منه إلى قائله، أو نُص على نسبة البيت إلى رجل غير مسمى من إحدى القبائل العربية، ولذلك فنحن نرى أن كتب النحو واللغة ليـست مـصدراً أولياً من مصادر الشعر الجاهلي التي تثبت بها نسبةُ البيت أو الأبيات إلـى شـاعر بعينه".[2]

ومن أحكام (رب) أنها توصل بـ(مَا)، وقد نص ابن الشجري(542هـ) علـى أن "وقوع (مَا) بعد (رب) على ثلاثة أوجه، أحدها: أن تكون كافّة زيـدت ليـصلح وقوع الفعل والمعرفة بعدها، والثاني: أنها تكون بعد (رب) بمعنى: شيء، والثالث: وقوعها بعدها زائدة لغواً، فلا تمنعها من العمل، كقولك: (ربمَا رجلٍ عالمٍ لقيتُه)".[3]

---

1. البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 1: 16.
2. الأسد: ناصر الدين، مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية، 1996م، دار الجيل، بيروت، ص: 598.
3. ابن الشجري**:** الأمالي 2: 566.

ومن الشواهد على وقوع (مَا) زائدة لغواً قول عدي بن الرعلاء الغساني:[1]

ربما ضَربةٍ بِسَيفٍ صَقيلٍ　　　　بَينَ بصرَى وطَعنَةٍ نَجلاءِ

وقد نص سيبويه(180هـ) على أنهم: "جعلوا (رب) مع (مَـا) بمنزلـة كلمـة واحدة، وهيئوها ليذكر بعدها الفعل؛ لأنهم لم يكن لهم سـبيل إلـى: (رب يقـولُ)، فألحقوها (مَا)، وأخلصوها للفعل".[2]

وسواء كانت (مَا) الداخلة على (رب) بمعنى: شيء، أو زائدة، أو كافـة تـدخل على الجمل الفعلية والاسمية - مع اختلاف النحاة في دخولها على الجملة الاسـمية - فإن (ما) على اختلاف الأوجه فيها لا تُغيـر شـيئاً فـي الظـواهر الموقعيـة لـ(رب)، فتبقى لها الصدارة في الأساليب العربية، وقد نص ابن يعيش(643هـ) على أن "(رب) إذا كُفتْ بـ(مَا) عن العمل صارت كحرف الابتداء يقع بعدها الجملة من الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر".[3]

وقد نابت الواو عن (رب) في بعض الأساليب العربيـة، كقـول ابـن أحمـر الباهلي:[4]

وبِيضٍ لم يخَالِطْهن فُحشٌ　　　　نَسِينَ وِصَالنَا إلاّ سؤَالا

واختلف النحويون في هذه الواو، "فذهبت طائفة من المحققـين، مـنهم أبـو علـي الفارسي(377هـ) وعثمان ابن جني(392هـ)، إلى أنها عاطفة جملة على جملـة، و(رب) هي الجارة مضمرة بعدها، وجاز إعمال الجار مضمراً؛ لأن اللفظ بالواو سد

---

1. انظر: الأصمعي: عبد الملك بن قريب، (ت216هـ)، الأصمعيات، 1970م، ت: أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ص: 152 ، ابن الـشجري: الأمـالي 2: 566 ، الأستراباذي: شرح الكافية 4: 291 ، المالقي: رصف المباني ص: 271 ، ابن هـشام: مغنـي اللبيب 1: 157 ، البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 9: 582 ، الشنقيطي: الدرر اللوامـع 4: 205.

2. سيبويه: الكتاب 3: 115.

3. ابن يعيش: شرح المفصل 4: 486.

4. انظر: ديوان عمرو بن أحمر ص: 130 ، ابن الشجري: الأمالي 1: 216.

مسده، وقال من خالفهم - وهم الكوفيون والمبرد(285هـ) - : بل الواو هي الجارة؛ لأنها صارت عِوضاً من (رب)، فعملت عملها بحكم نيابتها عنها".[1]

وقال الفريق الثاني: "لو كانت عاطفة لم تقع في أول الكلام".[2] وهلا دل وقوعها أولاً على صحة ما ذهبنا إليه؛ لأن الواو العاطفة لا يبتَدَأ بها. فإذا لم يكن هنا شيء تقع الواو عَطْفاً عليه، وكانت مبتدأة دل على أنها عوض من (رب)، فجاز ابتداؤها، كما جاز ابتداء (رب) في (رب قائمٍ)، و(رب بَلَدٍ) ونحو ذلك.[3]

ورد الفريق الأول: "بأنهم إذا استعملوها في أول الكلام عطفوا بها على كلام مقدر في نفوسهم".[4]

وسواء كانت الواو عاطفة أو نائبة عن (رب)، فإن لها صدر الكلام في مثل هذه الأساليب، وقد نص ابن الشجري(542هـ) على أن "هذه الواو كثيراً ما تقع مبتدأً بها في الشعر".[5]

ومما ناب عن (رب) الفاء في قول ربيعة بن مَقْرومٍ الضبي:[6]

فإن أهلِك فَذِي حَنَقٍ لَظَاه ... يَكاد عَلَي يَلْتَهب التِهابا

فقد وقعت الفاء في صدر جملة جواب الشرط.

وكذلك نابت (بَلْ) عن (رب) في قول رؤبة:[7]

---

1. ابن الشجري: الأمالي 1: 217.
2. المصدر نفسه 1: 217.
3. انظر: الفارسي (أبو علي): الحسن بن أحمد (ت:377هـ)، المسائل البصريات، 1985م ت: محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، القاهرة، 2: 699.
4. ابن الشجري: الأمالي 1: 217.
5. المصدر نفسه 2: 134.
6. انظر: المرزوقي: شرح ديوان الحماسة 1: 385 ، ابن الشجري: الأمالي 1: 217 ، الأسترابادي: شرح الكافية 4: 296 ، البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 4: 101.
7. انظر: ديوان رؤبة ص: 150 ، ابن الشجري: الأمالي 1: 218 ، الأنباري: الإنصاف، مسألة: 72، 2: 529 ، ابن يعيش: شرح المفصل 5: 27 ، المالقي: رصف المباني ص: 232، المرادي: الجنى الداني ص: 95. البلد هنا: القفر، الفِجاج: جمع فج، وهو الطريق الواسع بين جبلين، والقَتَم: الغُبار، والجَهرَم: البِساط من الشعر.

بَلْ بَلَدٍ مِلْء الفِجَاج قَتَمه لا يشْتَرى كتانُه وَجَهرَمه

فقد تصدرت (بَلْ) هذا الأسلوب، ووقوع (بَلْ) نائبة عن (رب) قليـل بالنـسبة للحرفين الآخرين.

وكأن الواو والفاء و(بَلْ) في مثل هذه الأساليب من كِنايات الأعداد التي تتصدر التراكيب، وليست أحرف عطف؛ لأن أول الكلام لا يعطف، والعاطف لا يقـع أولاً، وإنما يجيء بعد معطوف عليه، وليست كذلك أحرف جر، فقـد نـص أبـو علـي الفارسي(377هـ) على أنه "لو كان الجر بالواو، دون (رب) المضمَرة، لكان فـي قوله: (بَلْ بَلَدٍ) الجر بـ(بَلْ)، وهذا لا نَعلَم أحداً به اعتداد يقوله".[1]

13.4 (إذَن) الناصبة:

مذهب الجمهور في (إذَن) أنها: حرف، وذهب بعض الكوفيين إلى أنها: اسـم، وأصلها (إذا)، والأصل أن تقول: (إذا جِئْتَني أكرَمتُكَ)، فحذف مـا يـضاف إليـه، وعوض منه التنوين، والراجح ما ذهب إليه الجمهور: أنها حرف ينـصب الفعـل المضارع، بثلاثة شروط: الأول: أن يكون الفعل مستقبلاً، فإن كـان حـالاً رفـع، والثاني: أن تكون مصدرة، فإن تأخرت أُلغيت حتماً، والثالث: ألاّ يفصل بينها وبين الفعل بغير القَسَم والدعاء والنداء، وأجاز ابن عصفور(669هـ) الفصل بـالظرف، نحو: (إذن غداً أُكرِمَك)، وأجاز الكسائي(189هـ) وهشام الضرير(209هـ) الفصل بمعمول الفعل، وفي الفعل حينئذ وجهان، والاختيار عند الكسائي(189هـ) النصب، وعند هشام الضرير(209هـ) الرفع، وبعض العـرب يلغـي (إذن) مـع اسـتيفاء الشروط، وهي لُغية نادرة حكاها عيسى(149هـ) وسيبويه(180هـ).

ومعنى (إذَن) عند سيبويه(180هـ): الجواب والجزاء، فحمله قوم منهم أبوعلي الشلُوبين(660هـ) على ظاهره، وقال: إنها للجواب والجزاء فـي كـل موضـع، وحمله الفارسي(377هـ) على أنها قد ترد لهما، وهو الأكثر، وقد تكـون للجـواب

---

1. الفارسي (أبو علي): كتاب الشعر 1: 51.

وحده، نحو أن يقول القائل: (أُحبكَ)، فتقول: (إذَن أظنكَ صادقاً)، فلا يتَـصَور هنـا الجزاء.

واختلف النحويون أيضاً في رسمها على ثلاثة مذاهب: أحـدها: أنهـا تكتـب بالألف، قيل: وهو الأكثر، وكذلك رسمت في المصحف، والثاني: أنها تكتب بالنون، وإليه ذهب المبرد(285هـ) والأكثرون، وروي عن المبرد(285هـ) قوله: أشتهي أن أكوي يد من يكتب (إذن) بالألف؛ لأنها مثل (أن) و(لَـن)، ولا يـدخل التنـوين بالحروف، والثالث: التفصيل، فإن أُلغيت كتبت بالألف، وإن عملت كتبت بالنون.[1]

وقد نص سيبويه(180هـ) على أن "(إذن) إذا كانت جواباً، وكانت مبتدأً عملت في الفعل، وذلك قولك: (إذَن أَجِيئَك)، و(إذن آتيَك)".[2] ويعلل الأستراباذي(686هـ) سبب كون (إذَن) العاملة في صدر الجملة أنهم "إنما اشترطوا في نصب الفعـل ألا يتوسط (إذن) بل يتصدر؛ لأن نصب الفعل لغرض التنصيص على معنى الشرط في (إذَن)، والشرط مرتبته التصدر".[3] ودلالة (إذَن) على الشرط ظـاهرة فـي قـول سيبويه(180هـ): "وأما إذَن، فجواب وجزاء".[4]

واشتراط سيبويه(180هـ) أن تكون (إذَن) العاملة جواباً لكلامٍ سابقٍ فيه إشارة إلى الموقع الذي تحل فيه، ويحدد هذا الموقع السيرافي(368هـ) بقوله: "فلما كانـت (إذَن) جواباً قويت في الابتداء؛ لأن الجواب لا يتقدمه كلام، ولما وسطت وأُخـرت زايلها مذهب الجواب، فبطل عملها".[5]

ويرى سيبويه(180هـ) أن "(إذَن) إذا كانت بين الفعل وبين شيءٍ الفعل معتمـد عليه، فإنها ملغاة لا تنصب البتة، وذلك قولك: (أنا إذَن آتيكَ) حيـث لا تكـون إلا

---

1. انظر: سيبويه: الكتاب 3: 12 ـ 16/ 4: 234 ، ابن السراج: الأصول 2: 148 ـ 149 ، المرادي: الجنى الداني ص: 361 ـ 366.
2. سيبويه: الكتاب 3: 12.
3. الأسترابادي: شرح الكافية 4: 41.
4. سيبويه: الكتاب 4: 432.
5. المصدر نفسه 3: 13.

ملغاة".[1] وتفسير الاعتماد على ما ذكر عبد القاهر الجرجاني(471هـ) أن يرجع الفعل الواقع بعدها إلى شيء يقتضي فيه رفعاً أو جزماً، كقولك: (أنا إذَن أكرمكَ)، و(والله إذَن لأفعل).[2] واعتماد الفعل بعد (إذَن) على شيء سابقٍ يكون الفعل فيه من تمام معناه مما يتنافى وصدارة (إذَن).

وقد وردت (إذَن) ناصبة للفعل المضارع مع عدم صدارتها في قول الشاعر:[3]

لا تَجعَلَني فِيهم شَطِيرا   إني إذَن أَهلِكَ أَو أَطِيرا

ويخرج ذلك الأسترابادي(686هـ) على "أن الخبر هو: (إذَن أَهلِكَ)، لا: (أَهلِكَ) وحده، فتكون (إذَن) مصدرة".[4]

وهنا ينظر الأسترابادي(686هـ) إلى جملة الخبر: (إذَن أهلِكَ) على أنها جملة مستقلة بحسب أصلها، وجاءت (إذَن) في صدرها، وكثيراً ما يحدث هذا في الأساليب العربية حيث يؤتى بتركيب مسبوك وفق ترتيب معين، ويوضع في حشو تركيب آخر ليحل مكان كلمة من كلمات التركيب، ويشغل الوظيفة النحوية لهذه الكلمة، ولعل هذا من باب تداخل التراكيب حيث يوضع تركيب لغوي مسبوك تتصدره إحدى ألفاظ الصدارة في حشو تركيب آخر، ومن مميزاته أن يحافظ على الترتيب الموقعي لعناصره، وكذلك يحافظ على فونيم الإعراب لهذه العناصر بحيث لا يعمل في هذه العناصر ما قبلها من العوامل، وهذا ما سمي في النحو العربي بالتعليق.

---

1. سيبويه: الكتاب 3: 14.
2. انظر: الجرجاني (عبد القاهر): المقتصد 2: 1054 ، الخوارزمي: التخمير 4: 154.
3. انظر: الأنباري: الإنصاف، مسألة: 22، 1: 177 ، ابن يعيش: شرح المفصل 4: 227 ، المالقي: رصف المباني ص: 154 ، المرادي: الجنى الداني ص: 144 ، ابن هشام: مغني اللبيب 1: 29 ، البغدادي (عبد القادر): خزانة الأدب 8: 456. والشطير: البعيد والغريب، أطير: أذهب بعيداً.
4. الأسترابادي: شرح الكافية 4: 44.

وفي باب (إذَن)، يثير النحاة قضية للنقاش هي أنك لو قدمت معمول الفعل على (إذَن) نحو قولك: (زيـداً إذَن أُكـرم) هـل تعمـل (إذَن) أم تُلْغـى؟ فقـد ذهـب الفراء(207هـ) إلى أنه يبطل عملها، وأجاز الكسائي(189هـ) الرفع والنصب[1].

أما أبو حيان(745هـ) فله منهج آخر في تناول مثل هذه القضايا، فيرى أنـه يجب على عالم اللغة قبل الخوض في مثل هذه القضايا والمناقشات أن ينظـر إلـى متكلمي اللغة هل نطقوا بمثل هذه الأنماط؟ فيكون بالإمكان إدخالها في نطاق البحث اللغوي أم أنها من قبيل التمارين غير العملية، فتبعد عن نطاق البحث.[2]

فنراه هنا يطبق هذا المنهج الذي يتبناه حيث يقول: "لا نص عنـد البـصريين أحفظه في ذلك، والذي تقتضيه قواعدهم المنع"،[3] أي أنه لم يرد أن تكلـم العـرب بمثل هذا النمط التركيبي.

وإذا كان الأمر يحتمل النقاش، فإن "مقتضى اشتراطهم التصدير في عملهـا ألا تعمل والحالة هذه؛ لأنها غير مصدرة، ويحتمل أن يقال: تعمل؛ لأنها وإن لم تُصدر لفظاً، فهي مصدرة في النية؛ لأن النية بالمفعول التأخير".[4]

وفي قول أبي حيان(745هـ): (إنها مصدرة في النية) التفاتة منه إلـى البنيـة العميقة للجمل والتراكيب، وهذا من الجوانب التحويلية في النحو العربي، "فـالمنهج التحويلي ينظر إلى مبنى الجملة باعتبارين: مبنى ظاهري للجمل، ومبنى باطني لها، فالمبنى الباطني أو العميق يتميز بالعلاقات المعنوية التي تكون واضحة فيه تمامـاً، أما المبنى الظاهري أو الخارجي، فهو يمثل شكل العلاقات بترتيـب كلماتـه علـى أنماط مختلفة، وتنظم قواعد الاستنباط للغة العلاقة بين المبنيين، فتنطبق على المبنى العميق، وتحوله إلى المبنى الظاهري، وتدعى هذه العملية بالتحويل".[5] أي أن (إذَن)

---

1. انظر: السيوطي: همع الهوامع 2: 295.
2. انظر: ضيف: شوقي، المدارس النحوية، 1999م، دار المعارف، القـاهرة، ط8، ص: 320 ـ 326.
3. انظر: أبو حيان: ارتشاف الضرب 4: 1654 ، السيوطي: همع الهوامع 2: 295.
4. السيوطي: همع الهوامع 2: 295.
5. زوين : منهج البحث اللغوي ص: 45.

من حيث البنية السطحية في مثل هذا التركيب لم تُصَدر، لكنها مـن حيـث البنيـة العميقة لها الصدارة؛ لأن الأصل في المفعول أن يأتي بعد الفعل.

وبناء على ما سبق يتبين أن لـ(إذَن) العاملة الصدارة في الجملة الفعليـة مـع الأخذ بالحسبان أن (إذَن) لا تأتي في صدر النصوص والمقطوعـات اللغويـة، ولا يبتدأ بها الحديث إذا ما تجاذبه اثنان من المتكلمين، فلا بـد أن تُـسبق بكـلام مـن المتحدث الأول حتى يكون لها الصدارة في كلام المتحدث الثاني، وهذا ما عناه أبـو حيان(745هـ) بقوله: "إنها لا تقع ابتداء كلام بل لا بد أن يـسبقها كـلام لفظـاً أو تقديراً".[1]

---

1. أبو حيان (الأندلسي): البحر المحيط 1: 608.

الخاتمة:

وبعد، فقد هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء ما انبث من ألفاظ الصدارة في كتب التراث، وحَصرها وتصنيفها ضمن أبواب تُعَالَج فيها الأسماء والأفعال والحـروف التي اكتسبت هذا الحق، وأظهرتْ ما فيه مَقْنَع من آراء القدماء والمحدثين حول هذه الظاهرة.

وتبين للباحث أن نحاة القرن الرابع الهجري والذين يلونهم كانوا أكثـر عنايـة بتحديد الظواهر الموقعية وإبراز حق الصدارة في مؤلفاتهم وتصانيفهم مـن نحـاة القرون الثلاثة الأُوَل، ولعل من أبرزهم رضي الدين الأسترابادي(686هـ ـ) فـي شرحه على الكافية.

وجميع ما ورد من ألفاظ الصدارة في الأسماء والحروف هي من المبنيات مـا عدا (أي) الاستفهامية والشرطية، وكذلك معظم الأفعال التي لها الصدارة هي مـن المبنيات ما عدا الفعل المسبوق بالسين و(سَوفَ) و(قَد). وعدم وجود قرينة العلامـة الإعرابية في هذه الألفاظ قد جنح بها إلى قرينة الرتبة المحفوظة، وجعلت هذه الرتبة عوضاً لها من العلامة الإعرابية، وثبات هذه الألفاظ في موضـع الـصدارة جعـلَ استقرارها على حالة من الحالات الإعرابية غيـر مـؤثر فـي دلالات التراكيـب ومعانيها.

وألفاظ الصدارة لا تقتصر على فئة الأسماء والحروف فقط، بل هنالك أفعـال أيضاً تقع ضمن ألفاظ الصدارة منها: الفعل المتصل بنوني التوكيد، والفعل المتصل بـ (مَا) الكافة، وكذلك بعض الأفعال الجامدة.

وألفاظ الصدارة تختزل معنى أسلوبياً يظهر المعنـى المـراد مـن الأسـاليب العربية؛ ليبني السامع ذلك الكلام من أول الأمر على ما قصد المتكلم، وهي بـذلك تحور معنى الجملة الدلالي الصرف، وتدخلها في أسلوب خاص من أساليب العربية.

ويَكثر في الجملة الاسمية تَصدرها بما يخرجها عن كونها خبرية، ويظهر ذلك جلياً في صدارة أحرف الاستفهام، والتحضيض، والعرض، والتمني. وما يؤثر فـي الجملة ويحور معناها الدلالي الصرف لا يدخل على جملة مصدرة بعنصر يـلازم التصدر.

ويبدو للباحث أن ضمير الشأن لا يستتر في (كانَ)، وخبر (كانَ) في مثل هـذه الأنماط اللغوية التي قدر فيها النحاة ضمير الشأن جاء مرفوعاً على خلاف الأصل، وعلة الانحراف في مثل هذه التراكيب عن النمط المثالي محاولة من المتكلم لجلـب انتباه السامع، ومثل هذا الانحراف يعد مقبولاً في عصر السليقة والاحتجـاج حيـث المعرفة التامة لأسرار اللغة ومراميها، والوظيفة النحوية لـضمير الـشأن ولهـذا الانحراف واحدة، فكلاهما لجلب انتباه السامع.

ويَتبين في هذه الدراسة أن هنالك جمودين في اللغة العربية، أحدهما: اشـتقاقي يقترن بالصيغ، والآخر: سياقي يقترن بالتراكيب، والأفعال في أسلوب المدح والـذم وفي أسلوب التعجب، ليست جامدة جموداً اشتقاقياً صرفياً، بل الجمود هنـا جمـود سياقي يصيب الأسلوب بأكمله، وعدم جواز تقدم المعمولات لا يعود إلـى ضـعف الأفعال في هذه الأساليب، وإنما يعود إلى جمود التراكيب التي تعد في مثـل هـذه الأنماط بمثابة مسكوكات لغوية يصعب إحداث أي تغيير موضعي في عناصرها.

والفرق بين (إن) و(أن) لا يتعدى المستوى الصوتي بحيث إذا وردت (إن) في درج الكلام فتحت همزتها طلباً للخفة، وإذا وردت في بداية الكلام أو سبقت بـسكتة كسرت همزتها؛ لأن المتكلم يكون في بداية نشاطه النطقي، فيقوى على نطق الكسرة التي هي أثقل من الفتحة، وهذا مظهر صوتي أكثر منه تركيباً.

ولعل هذا الدراسة محاولة جادة من الباحث لاستقصاء ألفاظ الصدارة، وبيـان موقف العلماء منها، وأهميتها في الدرس اللغوي، محـاولاً بـذلك ربـط الظـاهرة الموقعية بالقيمة الدلالية للسياق.

المصادر والمراجع:

ابن الأثير، المبارك بن محمد، 1399هـ، **النهاية في غريب الحديث**، تحقيق: محمود محمد الطناحي وطاهر أحمد الزاوي، دار الفكر، بيروت.

أحمد، نوزاد حسن، 1996م، **المنهج الوصفي في كتاب سيبويه**، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي.

ابن أحمر، عمرو الباهلي، (ت:65هـ)، (د.ت)، **ديوانه**، جمعه وحققه: حسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.

الأخفش، سعيد بن مسعدة، (ت:215هـ)، 1981م، **معاني القرآن**، تحقيق: فائز فارس، دار البشير، عمان، ط3.

الأزهري، خالد بن عبد ا ، (ت:905هـ)، 2000م، **شرح التصريح على التوضيح**، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت.

الأزهري، محمد بن أحمد، (ت:370هـ)، 2001م، **معجم تهذيب اللغة**، تحقيق: رياض زكي قاسم، دار المعرفة، بيروت.

الأستراباذي، محمد بن الحسن، (ت:686هـ)، (د.ت)، **شرح كافية ابن الحاجب**، تحقيق: أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة.

الأسد، ناصر الدين، 1996م، **مصادر الشعر الجاهلي وقيمتها التاريخية**، دار الجيل، بيروت.

إشريده، عزام محمد ذيب، 2004م، **دور الرتبة (المنزلة والموقع) في الظاهرة النحوية**، دار الفرقان، عمان.

الأصمعي، عبد الملك بن قريب، (ت:216هـ)، 1970م، **الأصمعيات**، تحقيق: أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة.

امرؤ القيس، (ت:545م)، 1958م، **ديوانه**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة.

الأنباري، عبد الرحمن بن محمد، (ت:577هـ)، 1998م، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.

أنيس، إبراهيم، 1992م، **دِلالة الألفاظ**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط6.

أنيس، إبراهيم، 2003م، **من أسرار اللغة**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط8.

البخاري، محمد بن إسماعيل، (ت:256هـ)، 2005م، **الجامع الصحيح**، تحقيق: محمد محمد تامر، دار البيان العربي، القاهرة.

برجشتراسر، 2003م، **التطور النحوي للغة العربية**، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4.

بشر، كمال، 1998م، **دراسات في علم اللغة**، دار غريب، القاهرة.

البغدادي، عبد القادر بن عمر، (ت:1093هـ)، 2000م، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4.

الترزي، فؤاد حنا، (د.ت)، **في أصول اللغة والنحو**، دار الكتب، بيروت.

الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن، (ت:471هـ)، 2004م، **دلائل الإعجاز**، تحقيق: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط5.

الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن، (ت:471هـ)، 1982م، **المقتصد في شرح الإيضاح**، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، بغداد.

ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي، (ت: 392هـ)، 1999م، **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط4.

حاتم الطائي، (ت:605م)، 1981م، **ديوانه**، دار صادر، بيروت.

ابن الحاجب، عثمان بن عمر، (ت:646هـ)، 1985م، **الأمالي النحوية**، تحقيق: هادي حسن حَمودي، مكتبة النهضة العربية، بيروت.

حجازي، محمود فهمي، 1992م، **مدخل إلى علم اللغة**، دار الثقافة، القاهرة.

حسان، تمام، 1988م، **الأصول دراسة إبيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب**، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.

حسان، تمام، 2004م، **اللغة العربية معناها ومبناها**، عالم الكتب، القاهرة، ط4.

حسان، تمام، 1990م، **مناهج البحث في اللغة**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

حسن، عباس، 1975م، **النحو الوافي**، دار المعارف، القاهرة، ط5.

أبو حيان، محمد بن يوسف، (ت:745هـ)، 1998م، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة.

أبو حيان، محمد بن يوسف، (ت:745هـ)، 2001م، **البحر المحيط**، تحقيق: عادل أحمد عبد الجواد وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت.

ابن خالويه، الحسين بن أحمد، (ت:370هـ)، (د.ت)، **إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم**، تحقيق: أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة.

الخضري، محمد الشافعي، (ت:1286هـ)، 2005م، **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل**، تحقيق: تركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2.

الخوارزمي، القاسم بن الحسين، (ت:617هـ)، 2000م، **التخمير**، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض.

الداني، عثمان بن سعيد، (ت:444هـ)، 1985م، **التيسير في القراءات السبع**، تحقيق: أوتو برتزل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3.

الدسوقي، مصطفى محمد عرفة، (ت:1230هـ)، 2000م، **حاشية الدسوقي على مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: عبد السلام محمد أمين، دار الكتب العلمية، بيروت.

دمشقية، عفيف، 1987م، **المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي**، معهد الإنماء العربي، بيروت.

أبو دهبل الجمحي، 1972م، **ديوانه**، تحقيق: عبد العظيم عبد المحسن، مطبعة القضاء، النجف الأشرف.

ذو الرمة، (ت:117هـ)، 1982م، **ديوانه**، تحقيق: عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان، بيروت، ط2.

رؤبة بن العجاج، (ت:145هـ)، 1980م، **ديوانه**، تحقيق: وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط2.

الراجحي، عبده، 1986م، **النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج**، دار النهضة العربية، بيروت.

راغب، نبيل، 2003م، **موسوعة النظريات الأدبية**، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان.

الزبيدي، محمد مرتضى، (ت:1205هـ)، 1973م، **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق: مصطفى حجازي، وزارة الإعلام في الكويت.

الزجاج، إبراهيم بن السري، (ت:311)، 1988م، **معاني القرآن وإعرابه**، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت.

الزركلي، خير الدين، 1984م، **الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء والمستعربين والمستشرقين**، دار العلم للملايين، بيروت، ط6.

زكريا، ميشال، 1983م، **الألسنية التوليدية والتحويلية، وقواعد اللغة العربية (الجملة البسيطة)**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.

زوين، علي، 1986م، **منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث**، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.

أبو زيد، سعيد بن أوس، (ت:215هـ)، 1967م، **النوادر في اللغة**، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2.

السامرائي، فاضل صالح، 1998م، **الجملة العربية تأليفها وأقسامها**، منشورات المجمع العلمي، بغداد.

السامرائي، فاضل صالح، 2002م، **معاني النحو**، دار الفكر، عمان، ط2.

ابن السراج، محمد بن سهل، (ت: 316هـ)، 1999م، **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط4.

السعران، محمود، (د.ت)، **علم اللغة مقدمة للقارئ العربي**، دار النهضة العربية، بيروت.

ابن السكيت، يعقوب بن إسحق، (ت: 244هـ)، 1949م، **إصلاح المنطق**، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط4.

السلسيلي، محمد بن عيسى، (ت:770هـ)، 1986م، **شفاء العليل في إيضاح التسهيل**، تحقيق: الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.

السهيلي، عبد الرحمن بن عبد ا ، (ت:581هـ)، 1984م، **نتائج الفكر في النحو**، تحقيق: محمد إبراهيم البنّا، دار الاعتصام، الرياض، ط2.

سيبويه، عمرو بن عثمان، (ت:180هـ)، 2004م، **الكتاب** ، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال، (ت:911هـ)، 1985م، **الإتقان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط3.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال، (ت:911هـ)، 1985م، **الأشباه والنظائر في النحو**، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال، (ت:911هـ)، 1979م، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، دار الفكر، بيروت، ط2.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال، (ت:911هـ)، 1998م، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت.

شاهين، عبد الصبور، 1977م، **المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي**، مؤسسة الرسالة، بيروت.

ابن الشجري، هبة ا بن علي، (ت:542هـ)، 1992م، **أمالي ابن الشجري**، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة.

الشنقيطي، أحمد بن الأمين، (ت:1331هـ)، 2001م، **الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة.

الصبان، محمد بن علي، (ت:1206هـ)، 1997م، **حاشية الصبان على شرح الأشموني**، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت.

ضيف، شوقي، 1999م، **المدارس النحوية**، دار المعارف، القاهرة، ط8.

طحان، ريمون، 1981م، **الألسنية العربية**، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط2.

عبابنة، يحيى والزعبي:آمنة، 2005م، **علم اللغة المعاصر مقدمات وتطبيقـات**، دار الكتاب الثقافي، اربد.

عبد التواب، رمضان، 1997م، **التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينـه**، مكتبـة الخانجي، القاهرة، ط3.

عبد التواب، رمضان، 1999م، **فصول في فقه العربية**، مكتبة الخانجي، القـاهرة، ط6.

عبد التواب، رمضان، 1995م، **المدخل إلى علم اللغة ومنـاهج البحـث اللغـوي**، مكتبة الخانجي، القاهرة.

عبد اللطيف، محمد حماسة، 2003م، **بناء الجملة العربية**، دار غريب، القاهرة.

عبد اللطيف، محمد حماسة، 1990م، **من الأنماط التحويلية في النحو العربي**، مكتبة الخانجي، القاهرة.

عبد المطلب، محمد، 1994م، **البلاغة والأسلوبية**، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان.

عبيد ا بن قيس الرقيات، (ت:85هـ)، 1986م، **ديوانه**، تحقيق: محمـد يوسـف نجم، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت.

أبو عبيدة، مَعمَر بن المثنى، (ت:210هـ)، 1970م، **مجاز القرآن**، تحقيق: محمـد فؤاد سَزكِين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2.

عضيمة، محمد عبد الخالق، 2004م، **دراسات لأسلوب القرآن الكريم**، دار الحديث، القاهرة.

العقاد، عباس محمود، 1988م، **أشتات مجتمعات في اللغة والأدب**، دار المعـارف، القاهرة، ط6.

ابن عقيل، عبد ا العقيلي، (ت:769هـ)، 2003م، **شرح ابن عقيل**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.

العكْبري، عبد ا بن الحسين، (ت:616هـ)، 1987م، **إعراب الحـديث النبـوي**، تحقيق: حسن موسى الشاعر، دار المنارة، جدة، ط2.

عمايرة، خليل أحمد، (د.ت)، **أسلوبا النفي والاستفهام في العربية في منهج وصفي في التحليل اللغوي**، جامعة اليرموك، إربد.

الفارسي، الحسن بن أحمد، (ت:377هـ)، 1988م، **كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب**، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة.

الفارسي، الحسن بن أحمد، (ت:377هـ)، 1985م، **المسائل البصريات**، تحقيق: محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، القاهرة.

الفراء، يحيى بن زياد، (207هـ)، 1983م، **معاني القرآن**، الجزء الأول بتحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، والجزء الثاني بتحقيق: محمد علي النجار، والجزء الثالث بتحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط3.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد، (ت:170هـ)، 1995م، **كتاب الجمل في النحو**، تحقيق: فخر الدين قباوة، حلب، ط5.

أبو الفرج، محمد أحمد، 1966م، **مقدمة لدراسة فقه اللغة**، دار النهضة العربية، بيروت.

فريحة، أنيس، 1981م، **نظريات في اللغة**، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط2.

الفهري، عبد القادر الفاسي، 1983م، **اللسانيات واللغة العربية نماذج تركيبية ودلالية** (الكتاب الأول)، دار توبقال للنشر، الرباط.

فودة، عبد العليم السيد، 2003م، "صدارة أسماء الاستفهام"، **في أصول اللغة**، مراجعة: أحمد عمر مختار، مجمع اللغة العربية، القاهرة، مجلد4.

الفيومي، أحمد بن محمد بن علي، (ت:770هـ)، 1994م، **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي**، دار الكتب العلمية، بيروت.

القالي، إسماعيل بن القاسم، (ت:356هـ)، 2001م، **الأمالي مع كتابي ذيل الأمالي والنوادر**، تحقيق: صلاح هلال وسيد الجليمي، المكتبة العصرية، بيروت.

ابن قتيبة، محمد بن عبد ا ، (ت:276هـ)، 2006م، **تأويل مشكل القرآن**، تحقيق: السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط2.

القفطي، علي بن يوسف، (ت:215هـ)، 1986م، **إنباه الرواة على أنباء النحـاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، بيروت.

القيسي، مكي بن أبي طالب، (ت:437هـ)، 1988م، **مشكل إعراب القرآن**، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط4.

كُثَيِّر عزة، (ت:105هـ)، 1971م، **ديوانه**، تحقيق: إحسان عبـاس، دار الثقافـة، بيروت.

كشك، أحمد، 1997م، **من وظائف الصوت اللغوي**، القاهرة، ط2.

لبيد بن ربيعة العامري، (ت:41هـ)، 1997م، **ديوانه**، تحقيق: عمر فاروق الطباع، دار الأرقم، بيروت.

المالقي، أحمد بن عبد النور، (ت:702هـ)، 2002م، **رصف المباني في شـرح حروف المعاني**، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط2.

ابن مالك، محمد بن عبد ا ، (ت:672هـ)، (د.ت)، **شرح عمدة الحـافظ وعـدة اللافظ**، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، دار الفكر العربي، القاهرة.

ابن مالك، محمد بن عبد ا ، (ت: 672هـ)، 1983م، **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، عالم الكتب، بيروت، ط3.

المبرد، محمد بن يزيد، (ت: 285هـ)، 1963م، **المقتضب**، تحقيق: محمـد عبـد الخالق عضيمة، عالم الكتب، القاهرة.

ابن مجاهد، أحمد بن موسى، (ت: 324هـ)، 1980م، **الـسبعة فـي القـراءات**، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط2.

المرادي، الحسن بن قاسم، (ت:749هـ)، 1992م، **الجنـى الـداني فـي حـروف المعـاني**، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضـل، دار الكتـب العلميـة، بيروت.

المرزوقي، أحمد بن محمد بن الحـسن، (ت:421هـ)، 2003م، **شـرح ديـوان الحماسة لأبي تمام**، تحقيق: غريد الشيخ وإبراهيم شـمس الـدين، دار الكتـب العلمية، بيروت.

المصري، فتح الله صالح، 1987م، **الأدوات المفيدة للتنبيه في كلام العرب**، دار الوفاء، القاهرة.
مصطفى، إبراهيم، والزيات:أحمد حسن، وعبد القادر:حامد، النجار:محمد علي، 1972م، **المعجم الوسيط**، المكتبة الإسلامية، إستانبول، ط2.
مضرس الربعي، 1970م، **ديوانه**، جمع وتحقيق: خليل إبراهيم العطية وعبد الله الجبوري، مطبعة دار البصري، بغداد.
مطلوب، أحمد، 1987م، **بحوث لغوية**، دار الفكر، عمان.
المعري، أبو العلاء (ت:449هـ)، 1977م، **رسالة الغفران**، تحقيق: عائشة عبد الرحمن، دار المعارف، القاهرة، ط10.
مندور، محمد، 1980م، **الأدب وفنونه**، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة.
ابن منظور، محمد بن مكرم، (ت:711هـ)، 2000م، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت.
الميداني، أحمد بن محمد، (ت:518هـ)، 1987م، **مجمع الأمثال**، تحقيق: نعيم حسن زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت.
النحاس، أحمد بن محمد، (ت:338هـ)، 1988م، **إعراب القرآن**، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط3.
النمِر بن تولب العكلي، (ت:14هـ)، 2000م، **ديوانه**، تحقيق: محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت.
النووي، يحيى بن شرف، (ت:676هـ)، 1990م، **صحيح مسلم بشرح النووي**، دار الكتب العلمية، بيروت.
هارون، عبد السلام محمد، 2002م، **معجم شواهد العربية**، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3.
ابن هشام، جمال الدين بن يوسف، (ت:761هـ)، 2003م، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.

ابن هشام، جمال الدين بن يوسف، (ت:761هـ)، 2003م، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.

ابن هشام: عبد الملك الحِمَيري، (ت:213هـ أو218هـ)، 1996م، **السيرة النبوية**، تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي، دار الخير، بيروت.

ابن يعيش، يعيش بن علي، (ت:643هـ)، 2001م، **شرح المفصل**، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت.